

REPUBLIQUE ARABE SYRIENNE

ACADEMIE ARABE

DAMAS

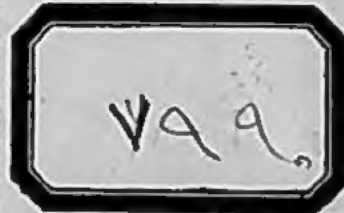
الجمهورية العربية السورية

وزارة التربية والتعليم

المجمع العلمي العربي  
دمشق

No :

رقم :



فيلم رقم



من المخطوطات

الماءسرة بتصوير المخطوط رقم

المتعلقة باللغة الحنفية .

التاريخ ١٩٦٤ / ٥ / ٢١

القائم بأعمال التصوير في  
دار الكتب الظاهرية  
أنيس عمار

خياطين



خياطين



٢٥٦٦



باب النعان ١٠٤	باب النعير ١٠٥	باب العده ١٠٧	فصل في اللداد ١٠٨
فصل الزمده ١٠٩	باب الحصانه ١١٠	باب النقه ١١١	كتاب القتي ١١٥
باب عو البصر ١١٩	باب اللب الباق ١١٨	باب القتي على ١١٨	باب التديو ١١٨
باب الاستياد ١١٩	كتاب الايمان ١٢٠	باب البين والكره ١٢٢	باب البين والكره ١٢٢
باب البين في الطلاق والعتاق ١٢٧	باب البين في البيع ١٢٨	باب البين في البيع ١٢٨	باب البين في البيع ١٢٨
باب الوطى الذي فيه للعقد الذي لا يربط ١٣٢	باب الشهاده على الزنا والرجوع عنها ١٣٣	باب جوار الفروج ١٣٤	باب جوار الفروج ١٣٤
باب التعزير ١٣٦	كتاب الرقه ١٣٧	باب كيفه الطغي ١٣٩	باب قطاع العين ١٤٠
كتاب الجهاد ١٥١	باب الغنم وضمه ١٥٢	فصل في كيفه القتمه ١٥٣	باب استياد ١٥٤
باب السمان ١٥٤	فصل في استمان الكار في ١٥٤	باب السمن والذراع ١٥٥	فصل في الذراع ١٥٦
باب المته ١٥٧	باب البغاه ١٥٨	كتاب اللقيط ١٦١	كتاب النقه ١٦٢

باب الابن ١٦٢	كتاب المفرد ١٦٣	كتاب الشركه ١٦٤	فصل في الشركه ١٦٥
كتاب الوقف ١٦٦	فصل في الوقف ١٦٧	كتاب البيع ١٦٨	فصل في ما يدخل في البيع وما لا يدخل ١٦٩
باب خيار الرط ١٧٨	باب خيار الرطوبه ١٧٨	باب خيار العيب ١٧٨	باب البيع الفاسد ١٨٣
فصل في المفرد ١٨٥	باب الاقاله ١٨٦	باب المراءيه والوفاء ١٨٧	فصل في المراءيه ١٨٨
فصل في الفرج ١٨٩	باب الربا ١٩٠	باب الجعوف ١٩١	باب الاستقناك ١٩٢
باب السلم ١٩٣	باب المتوفات ١٩٥	باب الصرف ١٩٧	كتاب الكفاله ١٩٩
باب كفاله الزاني ٢٠٣	كتاب الجواهر ٢٠٣	كتاب القضا ٢٠٤	فصل في البيع ٢٠٥
باب العليم ٢٠٩	باب كفا القانو ٢٠٩	باب كفا القانو ٢١٠	كتاب الشهادات ٢١٣
باب العليم ٢١٤	باب الاختلاف في الشهاده ٢١٦	باب الشهاده ٢١٧	باب الرجوع عن الشهاده ٢١٨
كتاب الوكاه ٢١٨	باب الوكاه والبيع ٢١٩	فصل في استيفاء البيع ٢٢٠	باب الوكاه والبيع ٢٢٢



باب في الوباء ٢٢٢	كتاب الدعوى ٢٢٢	باب التحالف ٢٢٧	فضل في دفع الدخول ٢٢٨
باب دعوى الوكيل ٢٢٨	باب دعوى الجاني ٢٢٩	كتاب الاقترار ٢٣٠	باب الاستئذان والوفاء ٢٣٢
باب في الميراث ٢٣٣	فصل في الميراث ٢٣٥	كتاب الصلح ٢٣٦	فضل في دعوى الدين ٢٣٧
فضل في النكاح ٢٣٨	كتاب المضاربة ٢٣٨	باب المضاربة ٢٣٩	فضل في الميراث ٢٤٠
كتاب الادب ٢٤١	كتاب العارية ٢٤٢	كتاب الهبة ٢٤٥	باب الرجوع والهبة ٢٤٦
فضل في الميراث ٢٤٧	كتاب الاجارة ٢٤٨	باب اجارة العبد ٢٤٩	باب الاجارة ٢٥٠
باب في الميراث ٢٥١	باب في الميراث ٢٥٢	كتاب المكاتب ٢٥٣	باب المكاتب ٢٥٤
باب في الميراث ٢٥٥	باب في الميراث ٢٥٦	باب في الميراث ٢٥٧	باب في الميراث ٢٥٨
باب في الميراث ٢٥٩	باب في الميراث ٢٦٠	باب في الميراث ٢٦١	باب في الميراث ٢٦٢
باب في الميراث ٢٦٣	باب في الميراث ٢٦٤	باب في الميراث ٢٦٥	باب في الميراث ٢٦٦
باب في الميراث ٢٦٧	باب في الميراث ٢٦٨	باب في الميراث ٢٦٩	باب في الميراث ٢٧٠

باب طلب النكاح ٢٦٩	باب ما يتصور فيه ٢٧٠	باب ما يتصور فيه ٢٧١	باب ما يتصور فيه ٢٧٢
كتاب المزارعة ٢٧٣	كتاب المساقاة ٢٧٥	كتاب الزنا ٢٧٦	كتاب الزنا ٢٧٧
كتاب الظفر والاباء ٢٧٩	فضل في النكاح ٢٨٠	فضل في النكاح ٢٨١	باب الاستبراء ٢٨٢
فضل في النكاح ٢٨٣	كتاب الحيض ٢٨٤	فضل في النكاح ٢٨٥	باب الاستبراء ٢٨٦
كتاب الصيد ٢٨٩	باب الصيد ٢٩٠	باب الصيد ٢٩١	باب الصيد ٢٩٢
باب الصيد ٢٩٣	باب الصيد ٢٩٤	باب الصيد ٢٩٥	باب الصيد ٢٩٦
باب الصيد ٢٩٧	باب الصيد ٢٩٨	باب الصيد ٢٩٩	باب الصيد ٣٠٠
باب الصيد ٣٠١	باب الصيد ٣٠٢	باب الصيد ٣٠٣	باب الصيد ٣٠٤
باب الصيد ٣٠٥	باب الصيد ٣٠٦	باب الصيد ٣٠٧	باب الصيد ٣٠٨
باب الصيد ٣٠٩	باب الصيد ٣١٠	باب الصيد ٣١١	باب الصيد ٣١٢
باب الصيد ٣١٣	باب الصيد ٣١٤	باب الصيد ٣١٥	باب الصيد ٣١٦
باب الصيد ٣١٧	باب الصيد ٣١٨	باب الصيد ٣١٩	باب الصيد ٣٢٠

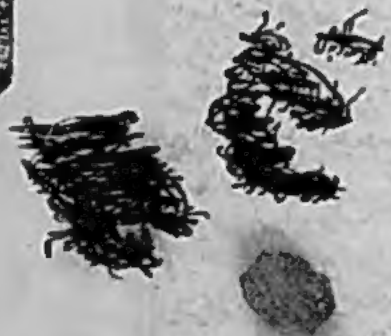
باب العتق والره ٢١٤	باب الوصية للأمة وغيرهم ٢١٤	باب الوصية والكف ٢١٦	فصل في وصايا الزوي ٢١٦
باب الوصية ٢١٧	فصل في شهادة الأوصياء ٢١٨	كتاب الختن ٢١٩	سابقة ٢١٩
كتاب الغرائب ٢٢٣	فصل في النكاح ٢٢٤	باب العزل ٢٢٥	باب في هذا ذوي الأرحام ٢٢٦
فصل في الفرق ٢٢٦	فصل في المناخ ٢٢٦	باب الخبايا ٢٢٦	وأسماؤه ٢٢٦



والتور والخاص اسمين في فظ الش  
 على من ربه واليه والخاص اسميل  
 في طالع الواعد المدي  
 الله ان لا يحسن كتابه

كتاب التور من كتاب التور  
 تليف العالم المصام  
 على الدين الفدي المصام  
 تليفه اسماء محمد  
 وهو انه  
 لم

نشر في طر في بطالعة هذا  
 الكنا للمبارك بعد قرأته على  
 حاشية الشرح محمد بن محمد  
 وانا التور في سنة ١٢٥١  
 في اشرف  
 العباد فضل بالية المكف على  
 في سنة ثقل لا ربه انتهى الكلام









وخطبه ابي حنيفة وعنه ابو يوسف وجيزه محمد وسائر الناس بالكون من حيزه وقد نقله بعضهم فقال:

الفقه ربيع ابن سعد وعلقته	احصاه ثم ابراهيم واسم
نعمان طائفة يعقوب عاجنه	محمد بن جابر والاكل الثاني

وقد ظهر علمه نبهاً بينه كالماسين والمسوط والزيادات والمؤلفات من كتب الفقه في العلوم الدينية فتوايه ونسخه ونسخه من الكتب ومن تلوه من المتأخرين من ائمة وتزوج بامرأتين وفرض اليه كنبه وماله فبسيه صلاتاً في فقهاء وقتهم انصف الناس في حيث قال من اراد الفقه فليزنا صاحب ابي حنيفة فان المعاني قد تيسر لهم والله ما عرفت فقهاء الاكابر من الحسن وكالا سجيل بن ابي جابر ابي محمد في المنام فقلت لما فعل الله بك قال عفتي بنو قاتل لولدت ان اعز بنا ما جعلت هذا العلم ذلك فقلت له ان ابو يوسف قال في ابي حنيفة فابره حنيفة فلا هيوات ذاك واعلم علي كعب وقد صلى الفجر يومنا العاشرين سنة من فداو طين حجه وراى ربه في المنام ما يراه من ربه ولما قصد مشوره في حجة العز ما سئل من حجة العزة بالرجوع الى حنيفة من الفاروق بن عجله اليه وضع اليد على ظهره فخرج من القن فلا سئل وبناجي به وقال له اعدك هذا العهد الصريح من عبادتك ولكن عرفت من مراكب فبني ففصلان خومته لكمال معرفته فبني ففصلان من جانب البيت بالابا حنيفة قد عرفنا حق المعرفة وخومتنا فاحسنت الخدمة وقد عرفت ذلك وان سئل من كان على مذهبك الي يوم القيمة فقيل ابي حنيفة بما لطف ما بلغت قال ما سئل بملك بالافادة وما استكتف من الاستفاده وقال ما من من كرام من جعل ابي حنيفة بينه وبين الله رجوت ان لا يخاف ذلك منه

حسبي من الخير انما اعددتا	يوم القيمة نزهة الرحمن
دين النبي محمد خير الورى	من اعطاك الله ذهاب الفان

وعنه عليه السلام ان لا امر اخرجني وانا اخرج من ابي الله تعالى وكنت ابراهيم هو ابي ابي وعنه عليه السلام ان سائر الانبياء يوم القيمة ينفقون في وانا اخرج ابراهيم من ابيه فقرا ابي من انفضه فقرا انفض من ابي الفقه من مرقع مقبرة ابي اللبث وقال في الدنيا المعنوي وقل ان الذي انموذع تقص لانه روي بطريق مختلفه وروي للرجائي في مناقبه يستند له لعل بن عبد الله الرستوقي انه قال لو كان في امة موسى وعيسى مثل ابي حنيفة لامتدوا ولا تستمر ولا مناقبه الكثر من ان يحضر وصف بها سبط ابن الجوزي مجلد من كبير رسامه الاقتصاد لالام اية

الاصدار وصف غيره اكثر من ذلك والمأصل ان ابا حنيفة الغاني من اعظم معاني المصطفى هذا القرآن وحسبك من مناقبه اشتاد به فبه ما قال وقال الا اقبه امام من الائمة الاعلام وقد جعل الله تعالى للذكر لاجلها واتباعه من زمته الي هذه الايام الي ان يحكم بذهبه عيسى عليه السلام وهو كالصديق رضي الله تعالى عنه له اجور واجرم من دون الفقه والفقه وفي احكامه على اصوله العظام الي يوم الدين والقيام وهذه ابدل على امر عظيم اخص به من بين سائر العلماء الاعلا وكيف لا وقد استعمل على مذهب كثر من الاول الكرام من انصف بنيات لجاهده كابرهم بنهم وشيخ البجلي ومعه ذالك الكوفي وابي بن داود البجلي والفضل بن عياض وداود الطائي وابي حامد اللفافة وخلف بن ايوب وعبد الله بن المبارك وكيع بن الزايغ وابي بكر الوراق وغيرهم من الاجيال بعد ان يشتمى فلو جردوا فيه شعبة ما استبره ولا اخذوا به ولا وافوه وقد قال الاسد ابو القاسم الشيرازي في رساله مع صلاته في مذهبهم وتقدم في هذه الطريقة سمعت الاساد ابا علي الرضا يقول انا اخذت هذه الطريقة من ابي القاسم النضر بادي وقال ابو القاسم اخذتها من السلي وهو اخذها من السري السعدي وهو من مرفذ الكوفي وهو من داود الطائي وهو اخذها من العلم والطريقة من ابي حنيفة وكل من اتى عليه واقر بنضله فحق لك يا ابي البر كبرك اسوة حسنة في هؤلاء السادة الكبار اكا فاسمهم في هذا الاثر والافانها وهو ابي حنيفة الطريقة وارباب الشريعة والحقيقة ومن تبعهم في هذا الامر فموتوا وكلما خلفه اعتدوه مردود ومبتدع ومواليه فليس ابراهيم في زهد وودعه وعبادته وعلمه وفهمه مشارك وقد قال في من المشاركة

لقد زان البلاد من عليها	امام الحسين ابو حنيفة
با حكام واثار وقته	كبابان الزبور على حنيفة
فرا في المشرفين له نظير	ولا في الغربين ولا بكوفة
يعت شمسها الليالي	وصام نهاره له حنيفة
فمن كافي حنيفة وعلاه	امام الخليفة والحليف
رايت العالين له سفاها	خلعوا على عبيد حنيفة
وكيف عن ان يراي فتيه	له في الارض اثار شريفة
وقال كالبندري من قال	جميع النفا في حكم لطيفة
بان الناح في فقه عيال	على فقه الامام ابو حنيفة
فأعنه ربنا اعدا درمسل	يل من رد في ابي حنيفة

وقد ثبت ان ثابتاً والامام ادرك الامام علي بن ابي طالب فذاع له ولزمه  
بالبركة ومع ان ابي حنيفة سعى الحديث من سبعة من الصحابة كاديط في اخر منية  
المفتي ولادرك السن نحو عشرين صواباً كالمسط في اواخر الفتيا وقد ذكر اعلامه  
سقى للرحمن محمد بن النضر بن عيسى في كتابه الانصاري كلف في منظومه الالفية تسليحاً  
العتاب ودرر القلاب ثمانية من الصحابة من روى عنهم الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله  
عنهم اجمعين حيث قلـ

معتق مذهب عظيم الشأن	اعني ابي حنيفة النعمان
الكافي سابق الامة	بالعلم والدين سراج الامة
جمعا من اصحاب النبي ادركا	انهم قد اصفى دسلكا
طريقة واضحة المتساج	سالة من الصلح الدراج
وقد روي عن النبي وجابر	واين ابي ابي كذا عاير
اعني ابي الطفيل وابن خال	واين ابي الفتح وخاله
عن ابن جزار قد روي الامام	وبنت عجمي النعام
رضي الله الكرم دما	عنهم ومن كل النعم اعظم

قوي بعد ادق في الجن ليل القضاء وله سبعون سنة يتابع عشرين ومائة فليقل  
قوي دلالة الامام الثاني قد من مناقبه وقيل الحكم في مخالفة تلامذته الله رأى  
يلعب في الطيف فذره من السقوط فاجابه بان احذر ان السقوط فان في سقوط العلم  
سقوط العالم فحسب قوله لاصحابه ان توجهكم ليل فقولوا بفتحان كل من ياخذ  
بولاية عنه ويرجعها وهذا من غاية احتياطه وسرعته وعلم بان الاختلاف من امار  
الرحمة فما كان الكثر كانت الرحمة او قل ما قالوا وسماه المفتي ان ما اتفق عليه  
اصحابنا في الروايات الظاهرة يثبت به قطعا واختلافها اختلاف في الاعم  
في التسمية وغيرها ان يفتي بقولنا لا على الاطلاق لم يقول الثاني في قولنا ذلك  
لم يقول ذلك في الحسن بن زياد وصح في الحادي القدي في المردك وفي وقت البر  
وبغوه من كان في المسلمون ان مصحح جازا القضاء والاقتا باحدهما وفي اول  
المصنفات اما العلامة لا لا فاحتموله وعليه الفتوى وبه يفتي وبه نأخذ وعليه الاتصاف  
وعليه عمل اليوم وعليه عمل الامة وهو الصحيح او الصحيح والاضحى والاشبه  
او الادج او اختار وعنها ما ذكر في مائتيه البردي انتهى فادسجنا الر في في في  
وبعضنا الفاظ الكرم من بعض فلفظ الفتوى اكر من لفظ الصحيح والاعم والاشبه  
وعنها ولفظ يفتي اكر من الفتوى عليه والاعم اكر من الصحيح والاحوط اكر من

حيال

الاحتمال قلت لكن في شرح المنيه للعلبي عند قوله لا يجوز من المعنى الاختلاف  
او انما من اما ان معتبان عبر احدهما بالصحيح والآخر بالاصح والاصح بالصحيح او في  
لانها تنفع على انه صحيح والاصح بالمعنى او في الحقيقة يترد في رسالة ادب المفتين اذا  
وليت دراية في كتاب معتد بالاصح والاولي والارضي وعن حافظه ان يفتي بها وبما فيها  
ايضا يا شأنا اذا دلت بالصحيح او المأخوذه او به يفتي او عليه الفتوى لم يفتي بخلافه  
الا ان كان في الهداية مثلا هو الصحيح وفي الكافي لمخالفة هو الصحيح فيجوز وخلافه لا يوزي  
عنده والاشبه والاصح انتهى فيلخص وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم في الفتوى انه لا  
وفي من الفتوى والقاضي الا ان الفتى يجز عن الحكم والقاضي يلزم به والاحكام والفتيا  
بالقول المرجوع جمل وحرقة للاجماع وان الحكم الملتقى باطل بالاجماع وان الرجوع عن  
التقليد بعد العلم باطلا امتناعا وهو محذور في المذهب وان الفقيه خاص بالقاضي المجتهد  
واما المعتد فلا ينفذ فتاواه فليكن مذهبه اصلا لا في الفتوى قلت ولا سيما في زماننا  
فان السلطان يسير في مشوره على منتهى عن المتصا لا في الفتوى فليكن بخلافه  
فيكون معتد ولا يفتي غير المعتد من مذهبه فلا ينفذ فتاواه فيه وسيفض كابط في  
فتا الفتوى والبر والشرع وعرفا في البرهان وهذا صريح في الفتى الذي يعين  
عليه بالخبر نعم امر الامير ومصادق على مجتهداني فتدبر ما كان في سبيل التامه الشرعية  
وسيرة السير الكبير وقد ذكر ان الحكم المطلق قد فقد واما التقليد في سبع مرات شجرة  
واما في خيلنا اتباع ما يجرى وما يحجره كالواقف او فيما هم فان قلت قد يكون  
اؤلا لا شريع وقد يختلفون في الصحيح قل يعمل بغير ما علموا من اعتبار بقدر العرف او هو  
التاسع وهو الارشاد من اظهر على القائل ما قرى وجمعه ولا يخلو الوجه عن يتر هذا  
حقيقه لاظنا وعلى من لم يميز هذا حقيقة لاظنا ان مرجع لمن يروى له ذمته فقل  
اسر توفيق والعبول بحاج الرسول كقيل لا وقد ليس له تعالى ان يبدل بيضه في قوله  
الحجامة واليقعة لما توسع تجاه وجه صاحب مرساله وحاجز الكلال والبسالة وبخبره  
للجليلي الغرغرين الطالين رضي الله عنهما وعن سائر الصحابة اجمعين ووالله اعلم  
باسان الي يوم الدين ثم جاء الكبة الشريفة تحت اللباز والظلم والظلم والظلم والظلم  
فخرجوا من حق النعام كايك الظهار في قدوت العباد ان يجرها اهتماما  
بشأنها الصلاة نالها لان والطهارة مفتاحها بالشرط بها تخفى لها لزوم في  
كل امر كان وما قبل قدوت كونها شرطا لا مطلقا اصلا ولهذا قيل ان الله لا يهدي القوم  
والا لرد وامن ان الله كذا كمر قدوة كذا كذا اما الله في الفتوى وعنه هاتون  
عليه الحرم تكفيه اليه بسانه واما الطهارة في الظهور وغيره ما من طهارة براه ورجلا

كتاب الطهارة

ويجوز جراحه بغيره ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع وما إذا أخذ الطهر في الغيظ  
 وغيره أنه يشبهه عند ما واليه مع وجوب الامام وعليه الفتوى قلت وبظهر  
 أن نقد الصلاة لا يلزم غير مكر كصلاته لغير القبلة أو مع قرب من غير وجهه لا يمتنع  
 كما في الثاني وفي سائر أحواله وفي كراهية من صلى بغير طهارة مع الطهارة في الزمان  
 ثم هو مكره أصلاً في سائر الأحوال ومعنونه لفعله محذور فإن اراد الطهارة في كل وقت  
 وكسر تخلصاً من السكينة وإضافته لاسمه لا يمتنع وهو يتوقف على وجهه لا على سرقته  
 من غير الإجماع نعم فالكتاب مصدر بمعنى الجمع لغة جعل من حاله ما لا يستعمل بمعنى  
 المكتوب والظاهر مصدر للمهر بالفتح وبمعنى النظافة وإن التزمها وشراً  
 النظافة عن حدث أو حدث من مع نظر لكن إجماعاً وهو كونه وحكمه مستبصر وحكمها  
 استحباباً لا إلزاماً وبسببها أي سبب وجوبها ما لا يعمل فعله من كان يؤخر  
 الصلاة ومن المصحف الأبرار أي بالظاهر صاحب البر فإن بعدد الأوقات الفعل  
 كلام النكاح الظاهر أن السبب هو الزيادة في العمل والنقل من مكان إلى مكان فلفظ  
 الوجوب ذكره الزيلعي في الظاهر في الصلاة فاسم في مكة الصحيح أن سبب وجوب  
 الصلاة وجوب الصلاة أو إرادة ما لا يعمل إلا بها وقيل سببها اللزوم في الحكم وهو  
 وصفي شرعي يعمل في الأعضاء ينزل الطهارة وما قبله أنه مانعة شرعية فأيضا  
 التي غاية استعمال المنزلة في الحكم والخبر من الحقيقة وهو عين مستفاد شرعاً  
 وقيل سببها القيام إلى الصلاة ونسباً إلى أهل الظاهر وفادها ظاهر وأعلم  
 أن الزيادة إنما يظهر في غير السابق بخلاف وجوبه على كل حال فانت قل ذلك الأمر  
 للإجماع على عدمه بالكثير من الحديث ذكر في التفسير وما يدفعه في المراجع من  
 إتيان التزم من جهة الإجماع بل وجوبها موسع بوجوه الوقت كالصلاة فإذا انقضى الوقت  
 صار الوجوب فيها معنية أو شرطية ثلاثه عشر على ما في الإنباء شرائط وجوبها  
 فسه وشرائط محتملة أربعة ونظراً في شحنا العلامة على المقدس شارح نظم القرآن

شرط الوجوب العقل والاسلام	وعدم عجز الماء واحتلامه
وحدث ونفي حيض وعذر	لغاسها وضيق وقيل
وشرط صحة عموم البشر	بأنه الطهر في المدة
فقد نفاها وجوبها وإن	أبطل كل مانع عن البدن

وجعلنا بعضهم أربعة شرائط وجودها للحي وجود المنزل والمزلة عنه والقدح على الأثر  
 وشرط وجودها الشرعي كون المنزل مشروطاً بالاستعمال ومشرطاً وجوبها المكلف  
 والحدث وشرط صحته صدور المظهر من أصله في محله مع فقده ما نفعه وتعلقاً بغيره

فتاوى  
 تعلم من هذا الركن أهمية في اعتدائه في أربع وثلاثين  
 فشرط وجود النفس هنا ثلاثة أسلماً من أعضاء قد أركان  
 لمستقر الما القرائع وبما في الشرط وجود المشرع فلو كان  
 فخلق ما مع طهارته في كل طهر وفيه أيضاً فبيان  
 وشرط وجوبه هو سلام بالغ مع الحدث التميز بالعقل إيمان  
 وشرط لصحة الوضوء إزالة ما بعد أيضاً الما فإمر أن  
 كشرع وبمعنى ثم لم يتخلل ما الوضوء الثاني يا عظيم الثاني  
 وزيد على هذا أيضاً فظاهر مع الصلاة ليس في الثاني

وصحتها من الصلاة وواجب للطواف قبل ومن المصحف للقول بأن المظهر من الما  
 وثمة للزوم وندوب في سيف وثلاثين موضعاً ذكرتها في الخزان منها بعد كذب  
 وغيبة وبقية وشر وأكل من وروى بعد كل غسله والخروج من حلق العلى  
 وتركها غسل وسبع وزواله عنس والتمها ما ورتاب ونحوها وليها إمر إذا التزم إلى  
 الصلاة وحين يربته إجماعاً لجميع أهل السيران الوضوء والغسل وضاً بمكة مع فرض الصلاة  
 بتعليم جبرائيل عليه السلام وأنه عليه السلام لم يصل قط الوضوء بل هو من بعد من قبلنا  
 هذا الوضوء وهو الأنياب من قبل وقد تفرق في الأصول أن شرع من قبلنا شرع لنا  
 إذ قصه الله ورسوله من غير أنكار ولم يظهر منه فإدراكه في الأية تقرير الحكم  
 الثابت وثائق لاختلاف العلماء الذي هو جرحه كنه وقد استعمل في سيف وسبعين حكماً من قوله  
 في تيم النصيحة فأيد الهداية وعلى ثمانية أمور كلها متفقاً بين اثنين الوضوء والغسل وطهارة  
 الما والصعيد وحكمين الغسل والمسح وموجبين الحدث والحجابه وبمعنى المرض والسفر  
 ودليلين التفصيل في الوضوء والاجتهاد في الغسل وكاتبين لقائط الما ستة وكرا متين  
 فظهر الزنوب وإتمام الشعة أي بوجوه شديدة الحديث من عدم على الوضوءات شديدة في غير  
 وإنما قال استواء العيشة دون استم لم يكن آمن إلى يوم القيمة قال في النصيحة وكذا ينبغي  
 على أن في الآية السعاً والتحقق خلافة وإني في الوضوء بأد التحقيق وفي الحجابه بلا التمسك  
 للأشياء التي إن الصلاة من الأمور اللازمة والحجابه من الأمور الحادثة وصرح بذكر الحديث في  
 الغسل والتيم دون الوضوء لعل أن الوضوء من فرض والحدث شرط للناس لا للكل فيكون  
 الغسل والتيم على التيم عداً والوضوء على الوضوء نورا على فؤاد أركان الوضوء أربعة عشر بآثارها  
 لأنه أهدى من سلامته عما يقاها أن أريد الفرض القطعي مردد بقدر المحسوس في الما وان  
 أريد التيم مردد لغونه وإن أوجب عنه بألفاظ في شرع الملقى ثم التزم ما يكون فرضاً



داخل المذهب وما الشرط فيكون خارجا عن المذهب وهو ما قطع بلزومه حتى يكون  
 حاضرا كالمسح بالارض قد يظن على العلى وهو ما نفى الصحة بغيره كالمسح بالارض  
 والاجزاء في الفروض فلا يكون جاعدا غسل الوجه اي اسالة الماسح الماسح الماسح ولو  
 قطرة وفي الغنيمة فله نظرا في الاصح مرة لان الامر لا يقتضي التكرار وهو مشق كقولنا  
 واستحقاق الثاني من المذهب الا ان استحقاق المعنى شايع كاستحقاق الرعد من الارض  
 واليم من اليم من بيت واسم جيت اي الموصوفين بصفة المقام الى اسئلة فقه اي جيت  
 استأنا النقلي حول لا كان عليه شعر الا عدله من قومه من قصاص شعره الحار على الغالب  
 الى المطرد ليم الاغم والاصلي والاشنع وما بين شحمي الاذين عرضا وحيد في غسل  
 الماني وما يظهر من الشفة عند انقضاءها وما بين العذراء الا ان له حوله في الحدود  
 يقع لا غسل باطن العينين والانتف والفرغ واصل شعر الحاجبين والحية والشارب  
 وورثه ذباب الحرج وغسل اليد من اسفل لظفر ايدى ليم تقييد الفرض بالانفراد  
 والرجلين باليدتين السليمتين فان الجرح وحيد والمخرب من تحت وطبقتهما المسح  
 مرة لما هو مع غير تقييد الكعبين على المذهب وما ذكرنا من ان السائب بعبادة النصف  
 غسل يد رجل الاخرى بدلالته ومن الجيت في الي وفي القرائن في ارجل في الي وفي الجيت  
 لا طاعة بعد انقضاء الاجزاء على ذلك وسبح ربك اياما في الاذن ولو باقيا  
 مطا او بلا باقيا بغير غسل على المشهور لا بعد مسح الا ان يتقاطر ولو داس صبا او مسددين  
 لم يجز الا ان يكون مسحا الكف او الابهام والسبا به مياهما او مياها ولو ادخل مياها  
 الا ان اوخته او جيعته وهو محدث اجزاء ولم يصح الماستملا وان نوى انقضاء على  
 المصوح كافي الجرح من اليداي وغسل جميع الجية فرض يعني عليا ايضا على المصوح  
 المصوح بالمصوح اليد وما عدا هذه الروايات مرجع عنه كافي اليداي في اخذ ان المستعمل  
 لا يجب غسله واسمحه بل يمين وان الخفية التي تزي بشرها يلزم غسلها كذا في التهر وفي  
 البرهان يجب غسل بشره لم يجرها الشعر كاجاب وشارب وعنفق الخمار ولا يبعد  
 الوضوء ولا الحلق حلق راسه وحليته كذا لا يبعد الغسل الحلق ولا الوضوء على حاجبه  
 وشاربه وقم نظره وكشط جلده وكذا الركنا على اعف او صوره فحده كالرمله و  
 جلده رقيقه فوضا او امرها عليها ثم نزعها لا يلزم اخذوا الغسل على ما عتقها وان لم  
 تالم بالفرق على الاستعمال البدلي على كذا في الحق فصادق لو سح خفه ثم خفه او خفه  
 خفه في اعصابه سقان غلبه ان قدره الاسمه والا توكه ولو بيده ولا يفرح  
 الما يتم ولو قطع من الرمي غسل المصلي ولو خلق له بدن ورجل من فلو يطرش بها عليا  
 ولو باحداهما في الاصله فغسل وكذا في الروايات ان ثبت من غسل الفرض كاصح وانما في

والا فلا لكن يندب تحيته وسننه افاد انه لا واجب للوضوء ولا للغسل ولا للقدسه  
 وجهها لان كل سنة مستقلة بغيره وحكمها ما يوجب على فعله يعلم على تركه وكذا ما يوجب  
 به لا يتحقق ما هو في انقضاءه وعرفنا السني ما ثبت بقوله صلى الله عليه وسلم لو لم يغسل  
 وليس بواجب ولا مستحب كذا في مطلقها والشرط في التوكيد بواجبه مع تركه ولو كان  
 شاذ الشرط ان لا تذكر في الحارثين وارده عليه في الجرح المباح بنا على ما هو المشهور من ان  
 الاصل في الاشياء الوقفا لان الغنيما كذا ما يلزم بان الاصل في الاشياء الوقفا بنا على  
 البداية بالنية اي نية عبادة لا في الاصل في الاشياء كذا في الحارثين وارده عليه في الجرح  
 بانها بدو منها ليس بعبادة وما بين يركا وبانها فرض في الوضوء المأمور به وبالموتى يجوز جراحه  
 ونبيذ ترك النيم وبان وقتها عند غسل الوجه وفي الاشياء ينبغي ان تكون عند غسل اليدين  
 للرسخين فيلزم ان تكون السني فلت في اليدين وحملها قبل سائر السني كما في الغنيمة فلا يفسد  
 عندنا غسل غسل الوجه كما فرض عند السني اي في سبع سولات مشهورة فغسل الفرض

سبع سولات في الفروض	على كل حال في السنة
هتية حكم حمل ومن	ما هو عليها والقصد والكيفية

والبداء بالسبية ولا يغسل بجلد كذا في الروايات عند غسله عليه السلام فسم احد العظيم وكذا  
 على من الاسلام قبل الاستنجاء وبعده الاحكام كذا في محلها بما يفسد بغيره ولو فيها  
 صغر في خاله لا يغسل السنية في المذهب وما الاكل فتغسل السنية في باقية الاوقات ولا يغسل  
 جسمه اوله واخره في البداء غسل اليدين الظاهريتين فلا تغسل الاستنجاء وبعده وقد  
 الاستسقاء اتفاقا ولا يغسل قبل ادخالها الا ان لا يتيم بخصاص السنة بوقت الحاجة كذا  
 مفاهيم الكيفية غلات التي مفاهيم الضوئية كذا في التهر وفي الجرح من اليداي  
 استسقاء منه او في الصحابة قالوا يغسل بغيره ما يدرك بالاراي لا ما يدرك باليد انتهى في الفتا  
 عن حدود الصحابة المهوم بغيره في الروايات استسقاء منه او في الصحابة استسقاء منه بغيره  
 سحر لغيره الغنوة كذا في قوله صلى الله عليه وسلم من لم يمسح بغيره في الوضوء فليكن  
 لا كذا في الرسخين بالغسل يغسل الكوع والكوع والكوع واما الجرح في الرجل في كذا في  
 على الجرح كذا في ما بين يدي كذا في الوسطه وعظم على ايام جرحه لغيره بغيره قد  
 واحد من الغنوة ثم ان لم يكن رفع الا اذا دخل اصابع يديه معنقة وصلى الفرض لاجل  
 التماس ولو ادخل الكف ان اراد الغسل ما الاستسقاء وان اراد الاعتزال لا يغسل الكف  
 بشي وبه نجس ان يتم وصلى ولم يعد وهو سنة كما ان الفاضل عليه يوجب عن الفرض  
 وبغيره كذا في ما بين يدي كذا في الوسطه وعظم على ايام جرحه لغيره بغيره قد  
 قبلها وهو للوضوء عندنا الا اذا استسقاء منه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

وأقله ثلاثون في الأمان وثلاثون في الاستقلال بمياه ثلثه وثلث بمسكه جنة وكونه لنا  
 مستويا بعد عقد في غلظ خضر وطول شهر وسيتا لا عرضا لا طول ولا عرضا فانه يورث  
 كبر الطول ولا يمتد منه فانه يورث الباسور ولا يمتد منه فانه يورث الباسور ولا يمتد منه فانه يورث  
 الشيطان به ولا يزداد في الشير والافا الشيطان مكي عليه ولا يمتد منه بل يمتد به ولا يمتد  
 الجنون فتساقى ويكره بلذ ويجرم بذي سم ومن خلفه امتد فانه يورث الموت  
 وبذكر الشهادة عنه وعنه فتد او فتد امتد فانه يورث الموت  
 مقامه يتقدم العلك مقامه للمرأة مع القدرة عليه وغسل الفريسي استيعاب  
 ولذا جبر الفضل او للاختصار بمياه ثلاث والاف بلوغ الماء المار في مياه واما  
 سنتان موته فان مثلان على سعة حيا توتيب والتثنية ويجري للماء فيفضلهما  
 باليمن وشماله في مياه الفريزة وبما ونة المار في الفريز الصائم لا يمتد الفلاوس  
 فتد بمياه اعباء واصان المالا لونه يورث بالبحر وطهر بالبحر ويرجى بالاف ولو  
 عنه ما يكون للفضل مرة معهما او ثلثا بدها غل مرة ولو لم يمتد ما يمتد في سعة  
 واستثنى بياقما جنة اه وعكس لا وهو بلوغ اصبعه فانه وانه الاول في فتات  
 وتحليل الخبيث لغير المحرم بعد السكيت ويجعل فله كماله في غنقه وتحليل الاصابع  
 اليه من المشيك والرجلين بخبره بالبريد باو يا بخبره حله اليه وهذا بعد  
 وهو الماخلا في فلو سعة فنه وتثنية الفضل المستوعب ولا عبرة للفرات  
 ولو اكتفى مرة ان اعاده اتم والا لاول من ادخل في ثنية القلب والفضل الرضوي الرضوي  
 لا باس به وصديق فقد يمدى بحول على الاعتقاد واحل كراهتهم كراهة في جليل يترجم  
 بلغة القهقري من يجر اهراس في المار في حارة لا من يترجم في قاتل وسج  
 كل ايسه مرة مستوعبه فله تركه وادوم عليه اتم واذا يمتد ولو بمياه لكن لو من  
 عا شغل يمدى من يجر يمدى الزبيب للذكور في النهن ومنه التاف في من ومطالب  
 بالدليل والاولا كبره الا على التاف او سمه قبل جليل الاول بلا فنه حق لو من  
 ماوه فنه لطلبه لا باس به ومثله الفضل والنهن وعنده ما ك فنه من فنه السكيت الزبيب  
 وترك الصراف وترك لعم الوجه بالماء وغسل فنه المار في مستوعبه ويسر موديا  
 وادبا وفنه ثنية وهو افضل عليه السلام مرة ومكة اهر في والحب السلف التها من  
 في اليمين والرجلين ولو من لا الا ذين والجلدين فليختر اي مضمون لا يمتد ليا من فنه  
 وسج الرقبه يظهر يديه لا الخلقوم لا يمد يده وشرا بده عبرين لان له لادبا اخر  
 او حله في الفقه اليه وعشرين واوصليما في الفرائض التي ينفذ من استغفار  
 القبله وذلك احسنه في الفرائض في اذناك خضر الميراث ما في اذنه عند سحبا

في الفرائض

ونقول في الوقت لغير الموزوم وهذه احدي المسائل الثلاث المسئلة من قاعدة الفرائض  
 افضل من المفضل لان الرضوي قبل الوقت عند وب وعنده ومنه الثانية ابر العصر افضل من  
 الظاهر الواجب الثالثة الاستبراء بالسلام سنة افضل من رده الواجب وفنه من فله

الفريز افضل من نطق عابده حتى ولو قد جاعته بالزفة  
 الا السكيت قبل وقت واستداهه بالسلام كن كراهي العصر

ونقول في قاعدة الواجب من مثل الفريز وكذا العتيق ان علم وصول الماء والارض وعدم استيعاب  
 بغيره الا لعذر واما استعانة عليه السلام فليعلم الجواز في عدم التكلم بكلام الناحي  
 الا لما جازت قوته والجلوس في مكان مرتفع يحترق عن الماء المستعمل وعادة الكمال وحفظ  
 ثابته من القاطن هو مثل ويجمع بين ثنية القلب وفعل اللسان هذه مرتبة وسلي  
 بين من من المنطق بالنية وبين من كرهه لعدم نقله عن السلف والتثنية كما مر  
 عند غسل كل عضو وكذا المخرج والدماء بالاربعة عشرة اي عند كل عضو وقد مر انه  
 حبان وغيره عنه عليه السلام من طرق قال بحق الشافعية الرمي بفعله في فضائل  
 الاعمال ولا انكره التورق والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله اي بعد الرضوي لكن  
 في الزيلعي اي بعد كل عضو وان يقول بعد الرضوي لغيره ليعلم من التوابين في جليل  
 من المستعبرين وان يشرب بعده من فضل وضوءه كما ذكره مستقبل القبله فايضا  
 ان يلعن او يلعن اعداءه كرهه فايضا ترضيا وعن ابن عمر كذا على عهد النبي صلى الله عليه وآله  
 وفي ثنية وشربه وعن قيام ورضي لسا في شربه ما يشاء من الاداب فانه فنه  
 وكعبه وعرفه واهضبه واطالة غزوه وتجيده وغسل رجله بيسراه وبله عند  
 ابتداء الرضوي الشارح يمدى بل وعدم نقص يده وقراءة سورة القدر وصدقه لغيره  
 في غير وقت كراهه ومكرهه لعم الوجه وغيره بالماء ترضيا والتقية لادب  
 ومنه الزيادة على الثلاث فيه عز ما لو بالانهر والملوك له واما الموقوف على من يتغير  
 بومنه المادى من حرام وتثنية المبع باحبين اما ما واحد فنه ربه او سون و  
 منها من الموضي بمثل ما المرأة او في موضع جليل لان الماء الرضوي حرة او في المسجلا  
 في اثار او موضع اعد ذلك او العا لعمام والامتناع في الماء ونقصه حرمه كل  
 خارج نجس بالنجس وكبر منه او من الموضي الى مكانا او لاسن السيلين او لا في يفر  
 باللبا المفضلة اي بالجلد حكم التطهير المراد بالجلد من السيلين عود الكبر وروي  
 عزها عن السلطان ولو بالقوه لما قال الراجح انهم كما عز في ولو تركه لسا نقص  
 والا لا كوا لسا في باطن عن اوجر او ذكر ولم يخرج وكمر مع وعرف الاعرق  
 من من المرفق فنه كاسيد كمال المع ولفنه كلام وحرمه غير نجس مثل

في ان يمدى على الماء للعدو الضيق  
 عند شدة ضعفه وان يترك  
 اصله عام ولا ينفذ سنة  
 الحديث وما الموضع لا يجوز  
 العمل به والاراء في الاثنا  
 قد بيناه فنه



شرط في تحصيل السنة غسل كل فرج وكيفية الشرب قبل ان يمس بشرط الا يمس وانقه  
 حتى يغتسل الدرد وباق بونه لكن في الغزاة وغيره البعد من المكس الى الاله وحسنه  
 فالراس والعنق واليد والرجل خارجة عن غسله داخله يتعشها ولو كان لا يمس فكون سحبا  
 لا يمس خلافا لما كان ويجب اي يمس غسل كل ما يمكن من اليد من غير مرة كاذن وسرة  
 وشارب وحاجب واشتغلية وشعر راس ولو سلبه الماء في الخارج من المبالغة وخرج  
 خارج لا يمس كالماء داخل لا يمس بلحن ولا يمس غسل اصبعها في الحمام يغسل لا يجب غسل اذنه  
 حزن كعين وان الغسل بغير غسل وتب انهم وادخل قلفه بل يمس بها لا يجب قاله  
 الكمال وعنه بالمرزوق فقط لا اشكال وفي المعهودي ان كان فتح القلفة لم يشقه يجب  
 والا لا وكفى بل يمس صغيره نأى شعر المرأة المضموم والرجل اما المتقصر من غير غسل  
 كله انما قالوا لم يمس غسل اصبعها يجب تغسلها مطلقا كغيره من المضموم ولو مرها غسل  
 راسها تركه وقيل يتعدى كمنع نفسها من ذمها وسجى في التمس لا يمس بل صغيره يغسل  
 وجوبا ولو علم بان تركها لا مكان خلفه ولا يمنع الطهارة وسجى اي خذ باب وبرغوا  
 لم يغسل الماتحة وحاولوا جرمه بغيره فدره ودرج عطفه فغيره كذا ادعاه سنة  
 وزياد وطعنوا ولو زنت مطلقا اي زنا او بدنا في الامم يجلد في خمسين ولا ينج  
 ما يمس في صباغ ولا طعام بين اسنانه او في سنة الجوف به يغسل وقيل ان صلبا  
 منع وهو الاصح ولو كان خاتمة صفيقا نزعها او حركه وهو كلفه ولو لم يكن يتغير اذنه  
 فوطه دخل الما فيه او القبة عذره بوجهه اذنه اجزاء كسرة ولو زنت خلفها الما والا  
 يدخل اذنه ولو باصبعه ولا يمس خلفه ونحوه وكغيره غلبة ظنه بالوصول  
 في سنة نبي الضميمة او جزا من بدنه يغسل ثم تذكره فلو يغسل لم يعد له عدم صحته  
 على غسل وشمس جبالا بدمه وادناه وراه في رجاء الدبر جبال وشاخر من ملامح  
 ذكرا فغسله في الرجل بين رجاء ذكرا وشاخره كالبطه ابناء النخلة وينبغي لها ان  
 يتم ويغسل بغيرها شرا من الماء اما الاستحباب فتركه مطلقا والفرد لا يغسل وسنة  
 كسق الرضوضوي الترتيب واداه كما داه سوي استحباه لقتله لا يترك في الغالب  
 عورة وقالوا لو لم يكن في ما جاز او حوز كغيره وطهر قدمه الوضوء والغسل فكل السنة  
 البهارة يغسل بغيره فخرج وان لم يكن به جنبه ابتاعا للحيث وجبت بدنه ان كان  
 عليه جنب ليل لا ينج ثم يمس من اطلقه فانه يمس الى الكامل فلا يمس قدميه ولو لم يمس  
 الما لان المعتد لمادة الما المستعمل على انه لا يمس فله لا يستعمل الا بعد انتمسالة عن  
 كل البدن لانه في الغسل كعضو واحد فغسله لاحابه اليه فلهما تانيا الا ان كان بهد  
 جنب ولعل العالين يتأخر غسلها انما استحبوه ليكون البهارة الما مع بعض الوضوء

وقالوا

وقالوا وضوءا اولالا ياتي به تانيا لانه لا يجب وضوءان للغسل اتفاقا اما لو وضوا  
 بعد الغسل واختلفا المجلس على وضوءهما او غسل بينهما بجملة كقولنا شاذية فيجب  
 ثم يغسل الما لا يكره منه ثلثا استوعبا من الماء المهود في الشرح للوضوء والغسل وهو  
 ثمانية اوتال وقل المضموم عدم الاسراف وفي الجواهر الاسراف في الماء الجاهلي لانه  
 غير مضاعف وقد قوضاه عن الغسل اليه باو يا منكبه الذين من الايسر ثم يمس ثم يمس  
 بقية بدنه مع ذلك يدا وقيل بقي بالراس وقيل بيد بالراس وهو الاصح وظاهر  
 الرواية والاحاديث في الجواهر وبه يصفى بفتح العين ومع نقل يمس عصفو  
 اليه حضوا عنه بشرط التقاطر لاني لو وضوا من اليد كله كعضو واحد وفرض  
 الغسل عن جرمه من اليد عصفو ولا فلا يمس من انما لانه وحكم الباطن منفصل  
 من مفره هو صلب الرجل ورتاب المراه ومنه اجس ومنه اصفى فله اغتسلت  
 في جرمه منها من ان منها اعادت الغسل لا الصلاة والا لا يشترط اي لونه ولو كان كحمر ولو  
 يكره في الوضوء ليشمل في المرأة فان الدفق فيه غير ظاهر واما اسنانه اليه ايضا في قوله  
 فقالوا يغسل من ما دافق الاية فيجمل الثعلب والمستدل بها قال الغسل في سبيل الايجلي غير  
 معصية تامل ولانه ليس بشرط عندها خلافا لثانية ولانها لو لم يمس من مراه  
 الذكر برسا ووطه لا يمس في بقية من صفيق خاف ربه واسجى كافي المستصفي  
 وفي الغسل تانيا ولانها خاتمة من مراه لا يغسل في يوسف ناخولا لانه ليس بمطهر  
 قلت ولا سيما في الشاخر في الثانية من جرمه بعد البول وذكره منتشر في الغسل  
 كافي البحر وبحله ان وجه الشهوة وهو يقيد في الوضوء الغسل بوجهه بعد البول وعند  
 ايلاج حشفه في مراه الما ادبي اعترافا من النبي يعني اذا لم تغسل وادالم يظهر له في  
 صورة الدم كافي البحر وايلاج دبرها من يغسلوها ولو لم يكن منقذها كاسفة  
 الاستباه لم يغسل به حكمه ان في احد سبيلي ادبي عي جاسع شرا عي محزنة عليها اي  
 الفاعل والمفعول لو كانا مطلقين ولو كدوها مكثا فغسله فقط دون المراه لكن يمس من  
 الصلاة عي يغسل ويومر بانه يمس تاديا وان وصله لم يزل منها بالاجماع عي في  
 دبره غير اما في دبره يغسل عي في الظهر عدم الرجوب الا بالاذن واليد في الغسل الما في  
 لا غسل طيه باليد في غل او دبر ولا يمس من جامعه الا بالاذن لان الكلام في حشفه وسبيل  
 محقق وعند رتبة سيفه من في السكران لا يمس عليه منها او يدا وان لم يمس كذا الاستلام  
 الا اذا لم يمس في الوضوء ان يمس في الوضوء لو كان ذكره منتشرا قبل الوضوء لا يغسل عليه  
 اتفاقا كالمودين في الجواهر الا لا انهم مضطجها من يمس في ان ذكره حلا في الغسل  
 والثا من يغسلون لا يفر من ان تذكر ولو مع الذنوب والاولو لم يمس على راسه الذكر بدنه



اجاماً وكذا المرأة مثل الرجل على الدخول ولو وجب بين الزوجين مأثماً بين ولائهم  
ولانام كلما غمرها اغتسل او لم يغمرها سلقه من غير ان وجد له قبحها  
وجب الغسل ولا على الجمع والاحتياط الوجوب وعند انقضاء حيض ونفس  
هذا ويطلب من ائمة الكفاي السجدة اي يجب عليه لا يبطل بوجوب الصلاة او لا  
مالا يجزى كاس لا عند مزي وروي بالوضوء منه ومن البول جميعاً على الظاهر لا عند  
ادخال اصبع ونحوه كذا غير ادي وذكره في رويته وجب لا يشتمل وما يمنع من نحو  
خشب في الدبر او الغسل على الخمار ولا عند وجوبه او ميتة او صغير غير مشتمل  
بان يصير مضطراً بالوطئ ولا غاب الحشفة ولا ينقض الوضوء ولا يلزم الغسل الذي  
يتطلبه عن التظلم ويجوز ان يطوى العز في طاهره عنده فقيه بل انزل المصنف المني  
اما في حال طهره لا غسل لواني عنده ولم ينزل عنده فقيه يكون البكارة فانما يقع  
التحليل ما بين الاذا احلقت لانزلهما وتجد ما صلت قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان  
طهره فيها من ذمها الا اذا طهر طهره وجب الغسل على الفتوى به ولم يوجب ذلك للعلي  
وجباً بل يفتى على الاحياء للمسلمين كذا في الجملة ان يغسلوا بالتحقيق الميت المسلم الا ان ينظر  
فيتميمه كذا في الجمل من اجله ايضا لو نساوا لو بعد لا انقطاع على الاصح كذا  
الشرايين لا ينعى عن العروا وعله ابن الكمال بقا للفتوى الحكمي وبلغ لا ينزل بالزوال  
او حين اولدت ولم ترد ما او اصاب كل من نهجها او بعضه وختم كانا في الاصح  
سراج الجبل والابان سلم طاهر او بليق بالن فتدرب ومن صلاة جمعة وصلا بعد  
من العي كذا في عز لا دار وغيره وفي الثانية لا يغسل بعد صلاة الجمعة لا يعتبر اجماعاً  
ويكفي غسل واحد ويؤد وجهه اجتماع جنابه كالفه جنابه وحيض ولا يجزى اعرام  
ولي جيل عرفه بوزن الزوال ونوب مجزى افاق وكذا المني عليه كذا في عز الزكوا وحمل  
السكران كذا في المني له وعند حياض وفي ليلة براءة وعرفة وقدر اذا اثمها ومن الزون  
من يولد فدية لوم غير الرمي الحرم وكذا البغية المني وغيره وكذا الطواف لزيارة الصلاة  
كوف وحسنوا استسقاء وفيه وفقه وروي في ذلك الرجل المني والمني على الناس  
ولن ليسوا باجود او غسل ميتاً او براد فله ولما يبذنب وقدم من سفره وشماضه  
انقلد بها عن ما اغتسل وصلى عليه اي الزوج ولو غلبه كذا في الفقه لانه لا بد لها  
منه بقدر الشرب فاجرة لنام عليه ولو كان لا يغسل الا عن جنابه وحيض بل لان الزكوا  
والفتى فلا يستحق الظاهر ان لا يلزم ويجوز بالحديث الاكبر وحول مسجد لا يصلي فيه  
وجازة ورياط ودرسه ذكرها المني وعجزه في الحيض وقيل لو ترك في وقتها فليكن له  
ان لم ينجس اهل الناس من الصلاة فيها انما مسجد ولو لم ينجس في وقتها فليكن له

لو لم ينجس في وقتها فليكن له

لا يمكن

لا يمكن غيره ولو احلقت فيها من غير سبب ينجس بها وان مكث في وقت وجوبه ولا يصلي  
ولا يقرأ ويحرم به تلاوة القرآن ما دونه اية على المختار بقصد فلو قصد الدعاء او التلاوة  
او التماس امر او كل ذلك حل في الامم حتى لو قصد الغاء الثاني للثاني لم يكونا الا اذا  
قر الصلح خالصاً الثاني فانما ينجس به لانها في محلها فلا ينجس حكمها بقصد ومسه مستند  
بأبعده وهو ما قبله ساجد من شح الشرع وكانا مسقطاً لانه ذكره في الحيض ويجزى به  
طواف لوجوب الطهارة فيه ويحرم به اي بالاكبر وبالا صغر من سبب سبب اي ما فيه اية  
كدهم وجازة من قبله عز الزكوا كذا في الظاهر كذا في المني لا يغسل من سبب غير سبب  
وبصره بغيره من قبله يعود واختلفوا فيه بغيره الا عن الطهارة وما غسل من قبل  
من الزكوا بعد المني من سبب لا ينجس ولا ينجس بالنظر اليه اي الغسل من سبب وحايض  
لان الجنابة لا تغل الغسل كذا لا نكرو اذ عية اي عز ما والا قالوا وضوء المني من سبب  
وذكره كذا في الاودي وهو مرجح كراهة التزبه ولا يكره من سبب المني من سبب ولا يكره  
بفقه اليه المني من سبب اذ الغسل في المني كذا في الفقه ولا يكره كذا في الزكوا والعجزة  
او الذي على من سبب عند التلاوة كذا في المني من سبب ان يقال ان وضوء المني من سبب لا ينجس  
بينهما وبينه يدرى من قولنا في الاصح كذا في المني من سبب ولا يكره له قراءة الزكوا  
واجب ولا ينجس لان الكلام في المني من سبب وما جاز غير معين ومن المني من سبب لا ينجس  
بالحرر ومضاهي النهر بما بعده لا قراءة قوت ولا اكله وشربه بعد غسل يدهم ولا  
مساعدة اهل قبل اغتسله الا اذا احلقت اياه اهل قال الحلي طاهر الا حديث انما  
تفيد الغسل لا في الجنابة المني من سبب ولا ينجس كذا في المني من سبب لا ينجس كذا في المني من سبب  
سبب ما يكره لا ينجس في المني من سبب لا ينجس كذا في المني من سبب لا ينجس كذا في المني من سبب  
بأنكم ايضا تقتضيان في الاستبراء من قاعدة اذا اجتمع الخلال والحرام وقد جازوا  
من كتب التفسير المني من سبب لا ينجس ما ينجس كذا في المني من سبب لا ينجس كذا في المني من سبب  
للقالب كذا في المني من سبب لا ينجس ما ينجس كذا في المني من سبب لا ينجس كذا في المني من سبب  
فيه يدرى كذا في المني من سبب لا ينجس ما ينجس كذا في المني من سبب لا ينجس كذا في المني من سبب  
والفقه هي ينجس ويكره موضع المني من سبب لا ينجس كذا في المني من سبب لا ينجس كذا في المني من سبب  
للكتاب ويوضع الترم في وقت التفسير في الكلام في المني من سبب لا ينجس كذا في المني من سبب  
نكرو اذ اذ يدرى عليه اية الا اذا كرهه رفقة في غلظت سبب ان لم يكره وحمل المني من سبب لا ينجس  
انقلد عجزه من سبب المني من سبب لا ينجس كذا في المني من سبب لا ينجس كذا في المني من سبب  
وكما سبب لا ينجس في موضع غلظت المني من سبب لا ينجس كذا في المني من سبب لا ينجس كذا في المني من سبب  
الطلب يكره ولو فيه اسم الله او من سبب لا ينجس كذا في المني من سبب لا ينجس كذا في المني من سبب









بأجرة يتيم لهذه الاعمال كلها حتى لو يتيم لعدم الماء من من مضى ببيع التيم لم يصل ترك  
 التيم لان اختلاف سباب الرخصة بين الاختساب بالرخصة الاولى وبغيره الاولى كان  
 لم يكن حاجي الفعول فيلخصه سوا وجهه حتى لو ترك سحر او دقة فمعه لم يجز  
 ويدينه فيقنع التيم والمواد او يترك به فيقنع مع رخصته فيسحقه الا فليحظر بغيره ولو لم يتركه  
 او لا يتركه سواها لما في الرخصة ولو جازها لم يتركها راسه او دخله في موضع الغبار بغيره التيم  
 جاز في السحر طوره في العمل منه ولو جازها او جازها طهرت لها دنيا او نسا بطر من جنس النقص  
 وان لم يكن عليه نسي في غبار فلو لم يتركها في اصابعه لم يجز لغيره ثالثة للتحليل ومن  
 لم يتركها في اليد لم يتركها في اليد والوجه واليد في اليد وبغيره سواها  
 جاز عن التراب اوله لانه تراب رقيق فلا يجوز بل لو ولو سحر فالتو له من حيوان البحر ولا  
 يبرأ من لونه بالنيك لكونه شامخا وانما به في نقد البحر على اخره الماء ولا يبرأ كغضه و  
 فحاجه وبتروا بغيره الا ان كان في مرقق او مغلول وما يطا طين او مجصص  
 عاون من طين غيره وهو من وطش غير مغلول بما كان لا يثبت في التيم قبل عزق وقت  
 وقت التيم بغيره بل من زرة وسادة في عملها فيقرب التراب عليها وقدره الاستنجاء بان  
 يشق من التراب بغيره عليه وان لم يثبت لم يجز وكذا اكل ما لا يجوز التيم عليه كخطه و  
 فيلخصه في التيم لو اخطأ ترابا بغيره في موضع فقهه ولو سبوك وارض بغيره فلو  
 الغلبة لرايها في الاختار ومنه حكم المساجد وجاز قبل الوقت لا كذا من فرضي  
 و جاز لغيره كالغسل لانه يولد سلق عن الفتي ودي و جاز لوقت من صلاة  
 اي كل تكبيرات او وجنبا او حائضا ولو جاز باخره ان اسكنه التيم من بين ما ذكره في مكة اعاد التيم  
 ولللايه يعني ما وقت بغيره انما هو في الشمس و كانه في بنا بعد شروقها من وجنبا من  
 حرمه بل من بين كونها اما ما لا في الاصح لان النشاط خوف الغوث لا في بوله فجاز للتيم وقت  
 واثبه ولو سته في خوفها وها ولو هو سلاه وده وان لم يجز الصلاة به كانه في  
 التيم وكذا الاكل لا يخط له الطهارة كافي اليك و جاز لوقت سجدة مع وجود الماء للتم في وقت  
 التيم كفي التيم الطهارة ان مراد التيم في وقت الغسل فليست حرة في التيم و جاز في كل  
 سجدة وسجدة مع وجود الماء ليس بشي بل هو عدم التيم بغيره في وقتها كفي في التيم في  
 عن التيم في التيم بغيره من الماء السجدة السجدة كفي في وقتها كفي في التيم في وقتها كفي في التيم في وقتها  
 وسجدتها ما يريها في الجوف والظاهر التيم بغيره كفي في وقتها كفي في التيم في وقتها كفي في التيم في وقتها  
 لا يتيم لوقت سجدة ووقت ولو وقتها في وقتها كفي في وقتها كفي في التيم في وقتها كفي في التيم في وقتها  
 فالاحوط ان يتيم ويصل بغيره في وقتها كفي في وقتها كفي في التيم في وقتها كفي في التيم في وقتها  
 كذا ما في ذكره للباب وفي الباب اي في وقتها كفي في وقتها كفي في التيم في وقتها كفي في التيم في وقتها

قلنا في يافرة دون ميل بالماء او اخلا عول والا يخل على طهنة قربه لا لعب  
 بل يتوب ان رجاء الاول لو صلى يتيم وثمة من ياله ثم اخبره بالماء عاد والا لا يشرط له  
 التيم في وقتها الصلاة بغيره بغيره او صلاة حارة او سجدة تلوها لا تترك في الصلاة  
 فريضة جازية سجدة وسجدة لا تتيم اي لا تترك في الصلاة العزلة الجوز دون طهارة حرة  
 و رده فليحظر التيم كافي لا و سواها لانه ليس باهل التيم فليحظر فيها التيم منه وصحح يتيم  
 جفت بغيره في وقتها كفي في وقتها كفي في التيم في وقتها كفي في التيم في وقتها كفي في التيم في وقتها  
 وجعل جاز في التيم بغيره في وقتها كفي في وقتها كفي في التيم في وقتها كفي في التيم في وقتها  
 و جاز في وقتها كفي في وقتها كفي في التيم في وقتها كفي في التيم في وقتها كفي في التيم في وقتها  
 او في وقتها كفي في وقتها كفي في التيم في وقتها كفي في التيم في وقتها كفي في التيم في وقتها  
 بزيه او في وقتها كفي في وقتها كفي في التيم في وقتها كفي في التيم في وقتها كفي في التيم في وقتها  
 رخصته من هو معه فان شفعه ولو لاله بان استهلكه يتيم ليجوز عزه وان لم يعطه  
 الا بغيره من سواه و بغيره بغيره وله ذلك فاصلا عن حاجته لا يتيم ولما عطا بغيره يعني  
 بغيره فاحش وهو نصف قيمته في ذلك المكان لو لم يترك ذلك بغيره واما العطش في  
 عا القدر بغيره باصناف قيمته حيلة لنفسه و ما يبيح المثل في تسعة عشر موضعا  
 من الزرة في الاشياء وقبل طهنة الماء لا يتيم على الظاهر اي ظاهر الرواية في جميعها لانه  
 مذكور عادة كافي في التيم بغيره عليه فيجب على القادر من التيم باصناف تسعة عشر موضعا  
 طلب المروءة والرشاد وكذا الانتظار لو لم يستحق وان حرق الوقت ولو كان في الصلاة  
 ان ظن الاعطال فليحظر والا لا يمكن في القوي كافي في التيم بغيره في وقتها كفي في التيم في وقتها  
 الطلب والا لا والمصور فاذ الماء والشراب الطهورين بان حبس في مكان حبس ولا يمكن  
 امره في سطر وكذا العاجز عن المروءة بغيره في وقتها كفي في التيم في وقتها كفي في التيم في وقتها  
 في كفي في وقتها كفي في التيم في وقتها كفي في التيم في وقتها كفي في التيم في وقتها  
 اي الامام كافي في التيم بغيره ايضا مع طهارة الميدين والرجلين اذا كان في حرمه جازية  
 بغيره بغيره ولا يتيم ولا يتيم في الاصح وبما ظن ان نقد الصلاة به طهر غير  
 مكر فليحظر وقد مر وسجي في صلاة المصنوع و جاز في التيم بغيره في وقتها كفي في التيم في وقتها  
 اعاد والا هل يتيم لسجدة السجدة ان في السجدة والا لا الماء المسيل في القعدة لا يتيم  
 التيم ما لم يكن كفي في التيم بغيره ايضا في وقتها كفي في التيم في وقتها كفي في التيم في وقتها  
 وعدمه وسجي و كفي في التيم بغيره في وقتها كفي في التيم في وقتها كفي في التيم في وقتها  
 من محل واحد حيلة جازية من معه ما ومنه في التيم بغيره في وقتها كفي في التيم في وقتها  
 بغيره في وقتها كفي في التيم بغيره في وقتها كفي في التيم في وقتها كفي في التيم في وقتها

صادر من الاجنبا فيؤتى ويزج خفيه ثم يلبسه بمسح عليه بالمال ثم يربط بالمال في رجليه  
 صدره الشريف بمسح بعد كل ما في مع العسر ليرافق فيه وقدر ما ولو اياه في صلاة  
 كان لطهره ولو لم يزل فضل من حاجته كعطش وعجن وعسل عجن ما يبع ولعله جنبه لان  
 المشقة بالحاجة وغير الكافي كالمعدم لا ينقص ردة وكذا استغسل ما يبيع وجوده  
 التيم اذا جبر بعده لان حاجته بعد بطل بزياله فلو تيم لم يزل بطل بزياله ولو بطل  
 بزياله والحاصل ان كل ما يبيع وجوده التيم ينقص وجوده التيم ولا يبيع وجوده التيم  
 في الاستغسال لا ينقص وجوده بعد ذلك التيم ولو لم يكن كذلك لولا ما باحه اي التيم لكان  
 افضل واخص وغيره فلو تيم بعد سيل فارقا استغسل استغسله ومروءة تيم  
 عن حدث او تيم غير تيم تيم عن جنبه على كاف كسبته وتنقص وايضا تيم وهو  
 الرواية التي هي منه الحارة للفتوى كالتيم وتيم به لا يعلم به كان في الحر والحر والحر  
 تيم لو كان اكثر اي اكثر احصاء الوضوء عدد او في الضل ساحة بروج او بروج بروج  
 للأكبر وبمسح بفسل التيم بوجع الجرج وكذا ان استوا غسل التيم من احصاء التيم  
 ولا رواية في الفسل وسع البازنما وهو لا يحد فكلان ليدوس في المني وغيره  
 التيم كاتيم لولري بيديه ولما وجد بوجع من مقلد فالحما ولا يبيع منها اي تيم غسل كاتيم  
 بين احصاء وجعل الوضوء او تقاس ولا بين تقاسوا استغسلوا وجعل ولا بين كاتيم  
 وعشر اخرى او مقلد ولا عشر من قراي ولا في وجهه ومهم او وضوء ولا في كاتيم  
 او جبر ولا جبر بوجع بوجع او في ولا في وجهه او جبر او وضوء او وضوء او وضوء  
 ولا في مثل وجهه ولا وضوء بوجع او وضوء او وضوء او وضوء او وضوء او وضوء  
 راي لا يستطيع بعد مسح بوجع او وضوء او وضوء او وضوء او وضوء او وضوء  
 بوجع او وضوء او وضوء او وضوء او وضوء او وضوء او وضوء او وضوء او وضوء  
 عنه فيمسح ولو على جبهة ان لم يضره والاستغسال وجعل عادلا في المسح فالحما كاتيم  
 المعدم حقيقة بوجع  
 المسح على الخفين لغيره لثبته بالسنة وهو  
 لغة امرار اليد على الشيء وشو اعصابه البلل تحت مخموم في زمن مخموم تحت شربها  
 الساتر للكفين فالتيم من جلد ونحوه شربها ثلثه امور لا يكون نرسا تراجل من  
 الفصل المدم مع الكعبان يكون نقصانه لقليل من الزرق المانع فيقول على الزبدية فيكون  
 الا ان يظهر قدر ثلث اصابع وجوز ما في عمر قد ستر الكعبين بالثلاثة والثاني كونه  
 مستورا بالرجل ليمسح براه للحدث فلو وسع الفخ على الزبدية لم يقدّم قدمه الله لم يجر  
 ولم يضره في رجله من اعلاه وكونه ما يمكن مسامحة المشي المتعارفه من حفاة فلو لم  
 يجر على مقلد من زجاج لخشب او حديد ووجها بوجع فالفصل افضل الا لثبته فهو

من  
 من  
 من

افضل

افضل من يبي وجوبه على من ليس معه الا ما يكفيه او خان وقت وقت او وقف عرفة بمروية  
 التيم في ان من رخصه سقطه للزينة ولقد اوجب المال خفيه بنية الفصل يبي ان يصير ما  
 بنية مشهوره فكل من يبيع وعلي راي الثاني كاتيم وفي الخفة بنية بالاجماع بل بالترافض  
 رواية اكثر من ثمانين منهم العشرة في كاتيم وقيل بالكتاب ورد بانه غير صحيح بالكتاب  
 بالجراد كونه ظاهر مع جردته لجراد الوضوء لان في كاتيم لا يحصل له التيم به لكان كاتيم  
 لا جنب وحاشي والمسح ليلزم بقصوره وفيه ان التيم الذي يقتصر الى انسان على قدم  
 ظاهره جازم مع فصل جمعة ونحوه ليس كاتيم على ما في المسح وطول لا بعد ان يجل ونحوه  
 فلا حرج لو غفل لا يغسل والسنة ان يغسله خطوها باصابع يده مفرجة قليلا بيد ان يغسل  
 اصابع رجليه متوجها الى اصل الساق ويحمله على ظاهر خفيه من روي اصابعه الى معقده  
 الشراك فيجب ان يغسله بطريقها او جردته ولو في هذه الخفة ولا  
 اعتبار ما في قاضي الثاني لان جردته لا يغسله فيها خالف القول او جردته ولو في  
 غير ما في شعر الشينين بحيث يغسل من تحتها ويثبت على الساق بنية ولا يربطها تحت ولا يفسد  
 الي ان يغسل في الخفة لغيره ولو في جردته على مسح خفيه ولو في جردته على مسح  
 والوقت الباقي لولا دخل يده تحتها ومسح خفيه لم يجر والمغسلين بكونه لولا جعل  
 على اسفله جلد والمجلد في مرة ولو امرأة او وضوء ملبوسين على ظهره فلا حدوث  
 ومسح خفيه لم يمسح فليس بوجع لا يمسح عليه تامر من في النافق حقيقته كقطة او  
 معون كيم بعد دفن مسح في الوقت فقط الا اذا وضوء ليس على الانقطاع فكما العج  
 عند الحدث فلو غفل حدث ثم خاف ما قاله قبل قدمه ثم وضوء ثم احدث جازا  
 يمسح رايه ليله نقيم وثلاثة ايام رايه ليله نقيم وثلاثة ايام رايه ليله نقيم  
 فتدبر مسح للقيم ستا وقد لا يمكن الا من اربع كاتيم وضوء تحتها في الجرج فلما حلت صلي  
 فلما اتممت حدث لا يجوز على عامة وقتلوه وبرقي وقتلوه من عدم الخزع وفيه  
 عملا قدر ثلث اصابع اليه اصغر ما طول او وضوء من كل رجل لان من تحت فتعريف  
 هو الصبي فلو مسح بوجع اصابعه على اصبعه الم يجر الا ان يبل من الخفة عند الخزع  
 قد الغرض في كاتيم المدم فلو في الخزع ان الماسطاط ارجان والا لولا قطع قدمه  
 ان يقي من ظهره قد الغرض في كاتيم لا يغسل كن قطع من كعبه لوله رجل واحدة مسحا جازا  
 مسح خفه مضروب فلو قال في كاتيم كاتيم جازا مضروب جازا مضروب جازا مضروب  
 بوجع ما وضوء وهو قدر ثلث اصابع القدم الا اصابع رجليه ومطلوبها يصير  
 باصابع ماله يمسح الا ان يكون وقت خف اخر او جردته فيمسح عليه وهذا الخزع  
 على اصابعه وعصبه ورجليه لم يمسح فلو عليها اعتبر ثلثة ولو كانا ولو عليه اعتبر

به و الكره ولم يرد في القدر المانع عند الشك بصلاته لم ينع وان كثر كذا في المتن  
 دون البعثة وجمع الخروق في خفاء واحد لا في ما كتب ان يقع ومنه على الخلق نصلا  
 على اظهر من خفاء غيره واقل فرق بين نهي للمع الحادي والاستقبال كانه في المتن  
 هناك قلت ومن ما ينفذ التيمم يرفع يديه كنجاسة وانكشاف حتى انقضاء حاجتها  
 سمي فليحذر ما يترتب من المسئلة لا ما دونها لانه لما قاله يراعى للزمن بخلاف نجاسة  
 وانكشاف غيرة وطيبهم واعلام نوب من حير طائفة مطلقا ولست بجمع عزوف  
 اذ في صحيحه يرفع يديه لوجه الله تعالى فافضه فافضه وصولاه يعمون من خف ولو واحد  
 ومعنى المدة وان لم ينع ان لم يحس ببلية الفل فها هو رجله من برد فلهذا نص في صحيحه  
 كالمعيرة فيسويها بالمع ولا يوقت ولذا قالوا لو تمت المدة وهو في الصلاة ولا ما  
 معنى الاصح قبله عند ويقيم وهو لا يشبه وبعد ما ابي القزح والمصنف غسل الموضع  
 رجلا لا غير لحدوث الحدث السابق فدرسه الامام في كبره في صحيحه وخرج كثر  
 مروي من الخلف الشرعي وكذا اخرجه نزع في الاصح اعيا بالاكراه ولا عبرة بغيره  
 عنه ودخوله وما روي من النقص بول العقبه فغيره اذا كان بينه نزع الخلف  
 اما اذا لم يكن اي ذوال عقبه بينه بل بالعدة او غيرها فلا يشترط بالاجماع كما يعلم  
 من اكثر حديثي مع بالنهاية وكذا الخلف في كل ما يختص حتى نزع بعضهم ان نزع  
 الاجماع فتنبيه وينقص ايضا بفعل اكثر من رجل فيه لو دخل لاخف وحده شرعا  
 وقيل لا يشترط وان بلغ الى الركبة وهو الاظهر كما في الجمهور لانه لا يشترط ان  
 في الخلف مع سرائه الموت الي الرجل فلا يقع هذا اعتلا معتبرا فلا يجب بطلان المص  
 من قبله ثانيا بعد المدة والنزع كما روي من نزع الفضة الخرافة وخرج الوقت  
 للعدو مع مقبض بعد حوته فاقبل تمام يوم وليله فلهذا نزع صحيح ثلاث  
 ولو اقام ما في غير موضع مرة مع نزع ولا اتمها لا يضر شيئا وحكم صحيح جبره في غير  
 يجرها الكسر وخرقة فرجة وموضع نصه وكذا نحو ذلك كصاحب جرد ولو لم  
 اشد الماتمة فكونه في ما يبين على الشوكة لظني وهذا هو المأيد بجمع ايام خلا  
 وعليه التوقيف صحيح وقرئ ان لفظ الفضة اكره في الصحيح من الخفاء والاصح  
 والصحيح ثم انه غايه مع الخلف من وجه ذكره من انه لا يشرع في الاكل ولا يترك لانه  
 كالفضل في يوم الاحد ولو لم يجرها بخرى او سقطت العظام يجب إعادة المص بغيره  
 وجميع صحيح جبره في رجله اي مع غسل الاخرى لا ينع خفاء بل خفيه ويجوز ان ينع  
 سمي ولو شرب ماء بل وضوءه في الخلق وبذلك المص كالفضل ان شرب ولو لا  
 يترك وهو اي سميها مشروبا باليمن عن مع نفس الموضع فان قدر عليه فلا يصح

عديا

عليها والحاصل لزوم غسل الخلق ولو لم يأتها فان منحه فان من سقط اصله وجمع  
 نحو مقصده وخرج على كل عصابة مع فرجتها في الاصح ان من الماء وحالها ومنه  
 ان لا يركه رجلها جففة ولا يجد من يربطها انكر ظفر ففعل عليه دوا ووضع  
 على شقوق رجله ابري الماء عليه ان قدر والاصح والا تركه والمص بصله سميها  
 عن برد والا لانه فان سقطت في الصلاة استأنفها وكذا الحكم لو سقطت في غيرها  
 ولم تسقط بجبتي وبغير يقين بما اذا لم يضر اذا شفا فان شرفه في البحر ولو رجل المرأة  
 واخذت والجفت في المص عليها وعلى يديها سواء انفاك لا بشرط في سميها استغفا  
 وتكرار في الاصح بكني مع اكثرها مرة به بقى وكذا لا يشترط فيها في الاصح  
 بخلاف الخلف في قوله وما في نزع الخلق من رجوع عنه المص في منحه باب الخبيث  
 غنونه بالكره واحالة والا في ثلثة حصص وناس والافاضة منه هوثة  
 السيلون ومنه على القول بانه من الاحوال ما فيه شرعية بسبب الدم المذكور  
 وعلى القول بانه من الانجاس دم من رحم من في الاستحاضة ومنه ما رآه صغير  
 وابية وشكل لا لولادة من رحم القاس وسببه ليد ان الله لم ياكل من استبره  
 وركبه يورث من الدم من الرحم وشروطه تقدم بكتاب الطهر ولو لم يدم نفسه عن اقله  
 واوانه بعد النسخ ووقت نبوته بالبروز فيه ترك الصلاة ولو استباه في الاصح لانه  
 الاصل الصحة والحج من دم حية شتى واقله ثلثة ايام يليها ثلثة ايام لا فاضا  
 لجهة العدد المعتبر بالساعات الفلكية لا بالاختصاص فلا يلزم كونها في تلك الايام  
 وكذا قوله واكثره عشر ليلا كذا روى الدارقطني وغيره في ثلثة ايام فلهذا نزع صحيح  
 اكثره او اكثر النجاس او على العادة وجواز اكثرها وانما الصغيرة دون نزع على المعتد  
 واكثره على ظاهر المذهب وحاصل ولو قبل من نزع اكثر الى الاستحاضة اقل الطهر بين  
 المصقبين او النجاس والمص حنة عشر يوما وليها بها عا ولا فكر اكثر واذا استفرغ  
 الممر الا عن الاحتياج الى نسيارة لها اذا استبرها الدم فيجد لاجل العدة ومنه  
 بر بقى دم كرامة المستبابة والغضادة ومن حيث عادتها اي المحيرة والمصلحة والظن  
 ما بعد او مكان او بها كالبسط في البحر والحادي وحاصله انما يجره متى ترددت  
 بين حيض ودخول فيه وطهر تؤمن الك صلاة وان بينهما والرجل فيه تغسل  
 الك صلاة وتترك عن ركعة وسجد او جأها ونقوم برصان ثم تغتسل مشرب  
 يمان على راية ليلة والا فاشرب وعشر في غطوف للركن ثم يقدر بعد عشر  
 ولعنه ولا يقدر ولا تغسل لثلاثة اشهر على المتقبة وما رآه من لونه كدرة  
 وزرقة في مفرته المعتاد سوي بياض خالص قبل هو شي يشبهه لفظ الابيض

الخبيث

احكام المحيرة



يتجسس قبل فراغه فلا يجوز ترك غسله هو المتأخر للفقوى وكذا امره من لا يسطر بما لا  
 يتجسس في تركه والمقدور انما يتجسس في تركه في الرجلين اذا اوصا لنفسه ولم يسطر عليه  
 حدث اخر اما اذا اوصا لنفسه من غير غسله سقطت من سائر اوصا لنفسه ثم طرأ  
 عليه حدث اخر بان سأل احد عن غسله او وجبه او وجبه ولو من غير غسله ثم سأل عنه  
 فلا يتجسس عليه منه فسقطت عيبه عن غسله او غسله بقدره ثم ولو بصلاته موصيا  
 وبوره لا يبيح ولا يحرر بخلاف المامع ولا يصيل من به انفلات في خلق من يسل  
 بول لان معه موت وجس بان الانجاس جميع تجسس فيفتح  
 وهو لغة بفتح تيمم والكي عن غيبه بالاول يجوز دفع نجاسة حقيقه عن كلبها  
 ولو انما او ما لا يسل عليها او لا يسل على يديها وبكرها يسل على ظاهرها فالج  
 للنجاسة ينقص بالحصص كل واحد واحد حتى الرق في غسله اصبح وتوفي بغير ثيابا بعد  
 حتى لو لم يكن له غيره فالحق وما قيل ان الذين يولدوا بول كل من يخلون المتأخر  
 ويظهر خضوعه وكفى غسل تجسس بذي جدر هو كل ما يري بعد الغسل ولو من غيرهما  
 كزبد او اصابه تراب به يقي بولك مزوله به انهما ولا جرم لها غسل ويظهر غسل  
 لاسم له كذا في نظيره فلم يرد ما جاز فاشتهر موهنة او هرط او مصفاة فضة غير موهنة  
 بسم مزولة انهما مطلقا بفتح وتظهر من غسله بولها بسمها اي جفانها  
 ولو بولها بفتح وذهاب انهما يكون وربع لاجل صليته عليها لا لئلا يمانا الشروط  
 ولا للغير ووجه حكم اجر ونحوه كذا في مفرق من خمس المتأخر بفتح وتكون بولها بفتح  
 او بولها بفتح كذا في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 فالمتصل بغسل الاخر لغت كذا في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 انه ان ظهر من مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 بغسله لغت بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 في ظهره كذا في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 ولو لم يسل على ظهره بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 كذا في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 لغت بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 المظهر في الغت بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح

في  
 في

<p>                         او غسل في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح                     </p>	<p>                         او غسل في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح                     </p>
<p>                         او غسل في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح                     </p>	<p>                         او غسل في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح                     </p>
<p>                         او غسل في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح                     </p>	<p>                         او غسل في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح                     </p>

ويظهر

ويظهر في بيت تجسس جعله صابوناً بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 فيه كلف تجسس جعله منه كذا في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 ذكره الخليل وعنى النابع عن قدره ردم ولا كره عن ما يفتح غسله ويادونه من غير غسله  
 بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 في تجسس كلف له جرم وكذا في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 وكذا في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 الا بعد للفتاوى وعرفه فظاهره وكذا في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 المسترخية وبسبب اظهر كذا في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 او ان المامع وعليه الفتوى في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 وكان ومو كذا في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 روايات التلخيص والتفتيش والظاهر مع في الممر الاول في الممر الاوسط وخرجه كل طبع  
 لا يترك في الفتوى كبطاعته ودجاج اما ما يترك فيه فان ما كذا في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 وحكي ان قدما بما نجاسة كل حيوان غير الطيور في الاغتسل في الشرب بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 وطهرها بعد اخر التلخيص وبفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 جسد الخفيف بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 وعنى في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 الفرج بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 في غير الممر بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 كذا في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 في الاصح لان طهارة الماء كذا في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 يكون كذا في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 لا يظهر من مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 ولما قلنا لا يفتى في مفرق بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 النجاسة على الماء بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 يكون نجاسة ما قد ردم والاولى نجاسة الفتى في سائر الامصار ولا يملك ان حصارا  
 او خنزيرا لا قدر وقع في غير فصله عما لا يقل باليقين بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
 او به ان اصاب نجاسة خلاصته ونسي الحلق مفرق له واذا دفع الفضل بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح

في  
 في





اختلص به يعني متى وحره لا يفسد ما لم يعلم انه عتله جنس لا يمتنع احقر الماء  
 من الاثرية لانه في المدا والما التكميل الى تمام ليس من المدة لان فيه اظهر من  
 الكفاية شيئا لنفسه واهل الفقه طاهره ديا جواهل فادرس جنس جملهم فيه الجول  
 لغيره ما في ذوق غيره جبا ما نعلم ان جلي طه انه لو احره انما واجب والا  
 في الامر بالمعروف جبه هذا عمل السجدة في زمانا اول احيا طاهره اول ما بال عنه  
 والقبر الطاهره والوقت الصلاة **كبار الصلاة شرع في**  
 بعد بيان الوسيلة ولم تكل منها شرعية من كل والمصادق فربه بواسطه الكعبة كانت  
 وود الايمان لانه من فزوه وهي لغة الدعا فتكلمت من االى الاتصال المعنوي  
 الطاهر لو جرد ما دون الدعا في الاي والاخر من فزوه على كل كلف بالاجماع فرضت  
 في الاسر البلية السبت سابع عشر من شان قبل المجره بسنة ونصف وكانت قبله صلاحت  
 قبل طلوع الشمس قبل غروبها ستمى وان وجب ضرب ابن عمر عيا بد لا عشرة  
 لحرف من الاولادكم بالصلاة وهو اناسيخ وامرهم وهم انما علمت والصلوة  
 على الصحيح كما في صوم التمسك من بالزاهد وفي حظر الاختار انه يبر بالعدم والصلوة  
 ومن من سربا في بيلع الحزن ومثل الحزم وكيز جاحد من شوتا ببل تقطى وتارك  
 عند ايجائة اي كاسلا فاسق عيسى حتى جيل لانه عيسى في الجدي في النقي وقيل  
 يصرف جنة بسيل من الدم وعذات في بيل صلاة واحدة عدا وقيل كذا وعك باية  
 في اعراب شروها ابعده ان يصلي في الوقت مع جماعة مونا مونا وكذا الواذن في الوقت  
 او بعد الثلاثة لو تركي الآية صاد مسلم لا لوميلي في غير الوقت او سقره ام  
 لكانا اوافدوا او قبل بقية الصلوات لانها لا تختص بامر عينا ونظر صاحب التمسك  
 وكافر في الوقت صلى باقتدار التمسك اصله لا مضيد اليه  
 لو كان اصفا حلقا لو تركي **المسوا** يا كان سجد تركي  
**والا** لا الصلاة منصرف **اد** لا الزكاة والصلوات المزمدة  
 وهو عباده بوجه محقق ولا ياتقها اصلا اي لا بالنفس كما تحت في الج ولا بالمالي  
 كما تحت بالصوم بالعبادة الخافي لا ياتقها باذن الشرع ولم يوجد سببا لتركه  
 التمسك في الظاهر في الوقت في المدا لانه انما اتصل به الادا والاداء في وقت من الوقت  
 يتصل به الاداء ولا يتصل الاداء بغيره فالسجود المزمدة الاخر ولو ناقضا حتى يجب على  
 مجزئ ومن عليه لفاق او جابض او نقضا طهرتا وصبي بليغ ومن زوا سل وان صليا  
 في اول الوقت وجرد وجه بيلع سبيل جملته لبيت الواجب بصفة الكمال واذا اصل  
 حق يلزم المقاضي الكمال كما هو الصحيح وقت صلاة الخبي وقومه لانه لا خلاف في

طرية

طرية اول من صلاه ادم واول خمس وجوبا ودم محمد الطهر لا يتركها طهر برا وبيلع ولا  
 يترك وقت وجوب الاداء على العلم بالكيه فلهذا لم يعين شيئا عليه السلام في صبيته لم يترك  
 ثم حلا كان قبل البعثة متعبدا بشرع اموه فاحد عندنا لا بل كان يدل باظهره بالكتبة  
 الصادق من شريعة ابراهيم وغيره ومن يتقيد في حرا جرح من اوله صلوع الحق الثاني  
 وهو البياض المستنير المستطيل المستطيل الى قبيل طلوع ذكا بالعم غير مشرفة التمسك  
 وقت الظلم من زمانه اي ميله كان كيد السماء الى بلوغ الظل مثليه وعنه مشله  
 وهو لما دنف ولا يمانتلا من علا الطراف وبنها خدو وعزرا ذكا وهو للنفوذ به  
 في البرهان هو الاظهر بيا جدي بل هو نصف الباب في القبض عليه على انما اليع وبه  
 انق سوي في يكون الاستقبال الزوا وتقبل باختلاف الزمان ولما كان في غير بغير بصير  
 تيمسك من سته التزم ونصف بقية من طرفها ماله وقت العصر من اني قبل الغروب هو كثر  
 ثم عادت صلاه الوقت الظاهر من غير الوصل في كذا وبه وقت غروب منه الى عز وبه  
 انقضا هو كثر عند عا وبه قالت الثلاثة والبر من جميع الاما كما في ستره في جميع وجوه كان  
 بالذهب وقت الشا دونت الى الصبي ولكن لا يعم ان يبرم على الوتر  
 الا انما حلا حرا تريب لانها صلا هذه الاما وقا في الجملها فافا فيها بيلع الجملها  
 التمسك والبعينة الشا كلف بها في قدر لها ولا يوجبها في الصلوة وقت الاداء الحق  
 البرهان كبر اختار ما كذا في بقية التمسك والقارة فخص في العلم انه المذهب وقيل لا  
 كلف بها لعدم سببها في جزم والمقدار انه هو الملقى وبه انق السحابي ولا فقه للمخالفين  
 والرخياني وريحه الشربلي والمطلي وادسا المقل ومنع ما ذكره الكمال فلهذا  
 والاصح حديث الدرواه لانه فان وجب التمسك من ثلثا بظهر مثلا قبل الزوال ليس كذا  
 لان التمسك في الصلاة لا الزمان واما في هذا فقد الامر ان يوجب للرجال الاية في الج ستر  
 ولهم به هو المارحيت بر كل ما بين اية تم بعد به بيلع طرفة وقيل بوجه الاداء الصلوة  
 جميع النبا بر كذا التمسك افضل كرامة مطلقة في غير الج افضل لها اشراط في الج  
 واخير طر الصبيح بحيث يني والظل طلالا في انق كثر وغيره او بلا اشراط مدة من ذلك  
 بل قد قصد مما عدا في الجهره وغيره انما اشراط ذلك منظره ووجه نظر اصلا  
 واستحبا في زمان ما بين لا خلفه و تاخير عمر صلو شتا فوسعة لكونه في الامم بغيره  
 لان افعلا الحق فينا في الامم و تاخيرها الى ثلث الليل فوه في ثلثها وبها بانك  
 اما في التمسك في بيلع فان اخر الى ما مر على التمسك كره لتقبل كذا بيلع في  
 و اخر لغيره في سقره كذا فلهذا شرع فيه قبل التغيير مدة اله لا يكره واهل المذهب في  
 استنباط الجهره كذا كره اي انما جاز لا اشراط لانه ما سرت به في ما الا بعد كذا كذا في

على كل وتأخير الوقت الى اخر الليل لانه لا يقبل الزوم فان اقله فانه لا يقبل  
والمستحب قيل ظهر شتا يلقى به الربح وبالصيف الخريف ويجعل عصره غنا يوم  
غيره ويجعل عصره بطنه واخيره قدر رغبة بكرة تنهها وتأخير غير هاهنا هذا الخ  
ويكون كونه في الصلاة او قايما انا في ما تدبر في الحكم الاول في حكم الاذان كالصلاة  
بجملته وتأخير لكونه غير ما كان لا يجوز ذكره صلاة مطلقا ولو قلنا لا يجيبه او قلنا لو جلي  
جنازة وسجدة تذوة وهو لا شك في حقه مع شروق الاطعام فله سبعون سنة الاثم تركها  
والاذا لم يزل بعض اولي مدلك الصلاة في القبة وغيره من استواء الايام للجمعة على ذلك  
الثاني للجمعة كذا في الاشياء ونقل المليون من الحادي ان عليها الفتوى وعزوب الشمس  
يومه فلا يكره فعله لانه كما وجبت غلات الفرو والاحاديث منار منتهى فافعل لا يخطئ صدر  
الشرع وينفذ نقل بشرى في ما يكره في يوم لا يفتقر الفرض وهو يوجب كواجب لعينه كونه في  
سجدة تلاوة وصلاة جنازة تليست الا بكونه من حضره فليكن في كل يوم به كالملاذ في  
تأخيرها ولو جئنا بها لم يكره فعلها اي عاها وفي الجمعة الافضل ان لا يخرج اليها وصح  
مع امره ان يصرع بذاته فيها ونذر الله فيها وقد ذكره في ما يتصلح بها في ما فاه  
لوجوبه تأخيرها من الرواية وجوب القضاء والتعويض كالملاذ في الجروعة عن الغيبة الصلاة  
فيما على النبي صلى الله عليه وسلم افضل من قراءة القرآن وكانه لا ينافي وكان الصلاة في الاول  
ما لا ذكرها كونه داخل في صلاة ولوجبة سجدة وكل ما كان واجبا لا يفتقر بل لغيره وهو ان يفتقر  
وجوبه على فعله كمن ذكر كونه طواف وسجدة في سجدة والزم في ذلك سجدة او كونه شدة  
افسده ولو سته الجوهرة صلاة فجر وصلاة عصر ولو الجوهرة بركته لا يكره قضاءها فيه  
ولو قرأ ولا سجدة تلاوة وصلاة جنازة وكذا الحكم من كراهته نقل واجب لغيره لا من  
او واجبه عليه بعد صلوة فجر سوى سنة لفضل الوقت فتدبر لوجه لوفى نظريا كان سنة  
الفرج بل يفتقر في صلاة فجر بركته كراهته تأخيرها لا يسيروا عند عروج امام من الجوهرة او  
قيامه للصلاة ان لم يكن له سجدة فخطبة ما وسبح فيها عشر الى تمام صلاة فلا تفتقر في صلاة  
لانكره وقيدها بالصف والجمعة واجبة للترتيب والافكيره وبه يصلح الترتيب من تلاوة الترتيب  
والعصر وكما يكره تلويح عند اقامة صلاة كونه اي لقائه امام من غير صلواتها  
اقتضى الصلاة مطلوبة الصلاة الا للكنوزه الاستدراج ان لم يفتقر في صلاة ولا يكره الا في صلاة  
فلان طاعتها الصلاة وما ذكرها من الغيل مردود وكذا يكره غير المكتوبة عند صيغة الوقت  
وقبل صلاة العبد من مفسدة وتبديها بسجدة لا يفتقر في صلاة في سجدة من سجدة في سجدة  
ونزله في سجدة كما هو عند مدافعة الاجتهاد بين اوامرهما والوجه وقت حضور  
طعام تأخر نفسه اليه وكذا لا يفتقر اليه من الغلظة ولا يفتقر في صلاة ما كان كذا

فصل في

في هذه

في هذه صفة ونه لكونه في وقتا وكذا انكره في اماكن كونه في وقتا ويجوز له ومعه  
وادع وشغل وعام ويمن زاد ومطعم ابل ونعم ويقر في الكا في وقتا وداه وسطل  
وطاحون وكيفية وسطحها وامن مقصود او لغيره لو مزروعة في جركه وصحرا لا يستر  
لما في هذه تلاوة وكبره النوم في الاشياء والكلام المباح في غيرها وبعد صلوة في البحر الى اذنه  
في الايام شبهة فاجبه وقيل يكره الى طلوعه وكذا وقيل الى ارتفاعها فيقضى ولا يجمع في تركه  
في وقت بدنه بسفر ومطعمه في الثاني ما رواه نحو في النبي صلى الله عليه وسلم في وقت  
انقرب من الحرم على وقته وعزم لو عكس اي اخره وان مع بيل في الصلاة لا يفتقر  
ومزود له كاسي ولا ما حرم التقليد عند الضرورة لكن يتروا ان يلزم مع ما وجبه  
ذلك لانما في ذلك من ان الحكم الملقى باطلا لا يجمع يا الاذان  
هروقة الا اعلام وترعا اعلام مخصوص لم يفتقر بدخول الوقت ليعلم القاتية ويمن يدي المصلي  
على وجه مخصوص بالفاظ كذا في اي مخصوصه سببه ابتداء اذان جبريل عليه السلام  
واقامته حتى اقامته عليه السلام ثم يدي عبد الله بن مسعود ما ان الملك التا في من العائنة  
الاستة الاول من الجمع وهو من السنة الاولى وهو جبريل عليه السلام وسببه بقاء  
دخول الوقت وهو سنة للرجال في مكان على سؤدة حر كالا وجب في حقوق الامر للمسلمين  
الحسن في وقتها ولو قلنا لانه سنة للصلاة حوله به لا للوقت لا يفتقر في  
كيفية فيها اذان وقع بعده قبله كالاقامة خلافا لثاني في الجحد يترجم بغير  
في استدائه وعن الثاني منعت ولا يرجع فانه يكره ملث في في اي لغتي بغير  
كلما تفتقره ليجعل فعله وسماحه كالفتى بالقرآن ولا يفتقر في وقيل لا يجرى في الميعدين  
ويمن في بركته في كل كين وكبره تركه ويندب عاقته ويلفت فيه وكذا فيها مطلقا  
وقيل ان العمل بتعاليقها يكره في كل لا يستدبر القبلة بصلاة وفلاح ولو وحده  
او المولود لانه سنة الا اذا عطلها ويستدبر في المنارة او منتهى بغير حرامه منها  
ويجوز ندبا بعد فلاح اذان في الصلاة خبر من النوم مرتين لانه وقت نوم ويجعل  
قدبا اصبعه في صاغا اذنيه فاذا نه بدونه حتى ويحسن والا فانه كالاذان  
فما ترك من امر في الناس كذا الاملة افضل منه فتح ولا يفتقر في المصير اصبعة في اذنيه  
لانه اخف من يدركه ليعلم الله اي منها فلو توسل لم يعد صاغا الا مع ويندب فقامت  
الصلاة مرتين بعد فلاحها وهذا الثلاثة هي في اذني ويستقبل في الركاب المبتدئين بها  
ويكره تركه بغير علة او قدم فيها ما عدا ما قدم فقط ولا يكلم فيها اصلا ولو ردلا  
فان تكلم الله وينوب بين الاذان والاقامة في الكل للكل بانقادته ويجلس فيها  
بغير ما يحضر الملائكة من رعاها وقت الذوب الا في المغرب فيمكن قايما قدر ثلاث

مجلس  
في التفتيش عند الصلاة  
الاذان  
كبر







وانه لا يضر عودتين الموت الا اذا بان انهم انزلهم سنة الزايد والامام يوجب  
صلاته فقط ولا يشرط لصحة الاقامة اما ما المصدق بل لئلا يوجب عند الله  
به لاجله كما جئته في الاستبانه ولو لم يوجب لاجله لم يوجب ما لم يوجب الا ان  
وانام فاشا فان اقامت به المرأة محاذيه لرجل في غير صلاة جاز فلا يضر صلاتها من  
سنة اما ما قيل من ان الصلاة بالمحاذ الجاهل لم يوجب لم يوجب في غير صلاة جاز فلا يضر صلاتها من  
وكتفاة اجماعا وجمعا وعيد على لا يصح خلاصه واستبانه وعليه ان لم يوجب في غير صلاة  
والالاوية استبانه القبلة ليست بشرط مطلقا في الرابع فاقبل لو توفى ثبات الكعبة او  
المقام او الحرب لم يوجب سجدة في الموضع كسنة تعيين الامام في صحة الاقتدا  
فانما ليست بشرط فلو انهم بدلتهم زيارا فان اوزنوا في الاقامة باسمه فبان  
غيره الا ان عرفه مكان كالقمام والحرب لو اشارت هذه الامام الذي هو زيارا اذا  
اشاد لصحة من يمسكه كذا الباب فاذا امرت في غير ذلك يوجب وبك يوجب لان الثابت يوجب  
استحالة العمل والنجس في ان لا يصلي الا خلف من هو على وجهه فاذا امر على غير ذلك لم يوجب  
فانما كانا كان الاعتبار بتعيينه عند الموضع في باب الصلاة في سجدة عليه  
السلام كما كان في زمنه في الخط والساجدة في الصلاة حقيقة او كما كان في غير ذلك  
وطلبه وهو شرط من اجله لا يستلزم للجموع لو سجد للكعبة فلهذا في كذا  
الموضع لئلا يوجب اصابتها عينها اعم الحائز وغيره لكن في الجواز ضعيف  
والاصح انه من بينه وبينها حائل كالغايب وقوة للمع فابلا فالمراد بغيره في المكي ما كان  
يعاين الكعبة ولم يره اي غير معاينها اصابتها بان لا يبقى شيء من وجه الوجه  
ساعتها للكعبة او لمعاينها بان يفر من من يلقى وجهه مستقبلها حقيقة في بعض السبلاد  
خطه على زاوية فامية الى الاتي مارة في بعض السبلاد على الكعبة وخط اخر يقطع الى  
شراطين فابتن عنه ويسرع مع قلعة حرة معنى الشيا من اقلها في عمارة الدبر في  
وتعرف بالربيل وهو القوي والامصار ومحارب العمارة والنايين في المفاوز والجماد  
الجموم كالخطب والافان الاهل العالم بها من اوصاف بر جمعة والموت في القبلة العربية لا يبا  
في من الارض السابعة الى الارض وحله العاجز عنها من ولان وجوبها عند الامام يوجب  
او يوجب ما لو كان كل من سقط عنه الاركان جهة قدرته ولو سقطها بالحق في غير ذلك  
لان الخطب الصالح لا يجرى وهو من المجردين المصروف عاجز عن معرفة القبلة بما مر  
فان ظم خطاه لم يجرى للمع وان علم به في صلاته او نحو ذلك به ولو يوجب استدار  
ويجب حتى لو أصلي كل ركعة له جاز ولو لم يمسك مسجد مطلق ولا يمسك في الابواب ويس  
جوز ولو اجماعه من اجله وان لم يمسك للرجل به ولا يمسك نحو ذلك ولو اجماعه يوجب

م من خطاه الامام ولو سلم فقول لم يمسك ولا حصة استدراك المهور واستأنف  
اللاحق ومن لم يمسك في كل ركعة مرة احتياطا ومن نحو ذلك رايه لجهة اولي  
استدراك ومن ذكر ترك سجدة من الاولى استأنف وان سرق بل يجرى لم يمسك وان استأنف  
لو تركه من الثاني الا ان علم اصابتة بعد في ركعة فلا يجزئ استأنفا فاجل ان يمسك جهة  
عزبه فانه يستأنف مطلقا لئلا يمسك على انه يمسك او يمسك في ركعة لم يمسك فبان يمسك  
لم يمسك على جاز عند استبانه القبلة فلو لم يمسك ان اصاب جاز بالحق مع الامام  
وتبين انهم صلوا في جهات مختلفة من تبين منهم على الله ما به في الجبهة لوقوعه عليه حالة  
الاداما بعد فلا يضر لم يمسك لانه لا عقاب له خطاه ولو تركه فرض المقام ومن لم يعلم  
ذكر بضاعة يمسك كل لم يمسك في المقام بان يراي رجلين يصلان وانهم يواحد لا يعينه  
فمن وجع السنة عن ماضية مطلقا ولو عقيبها يمسك فلو ما يتعلق باؤلف  
كطاف وصاف بطول الا ان السليمان يضي خلاف ما يروي الا على قول محمد في الجمع وهو  
الفتنة ان العبادة ذلت الا ان السليمان يمسك في كل ما انتج خالصا من خالصه الربا اعتبر  
الساكن والروايات في حق من الناس لا يصلي فلو سجدت بغيره ووجهه لا فله فلو ان  
اصل الصلاة ولا يشرط للوقوف وحول الربا لانه امر من هم ولا يراي في القرائين في حق  
سقط الواجب قبل الشخص على الظاهر فكذلك يباد فضل هذه السنة فيجب ان يمسك  
ولا يمسك في الصلاة لارضا المصوم لا يفيد بل يفيد له فان لم يمسك فله حصة احد  
من حصة سجدة انه يوجب لائق في باب سجدة صلاة بالجماعة ولو لم يركع في وقت الصلاة  
ولم يركع في وقت ركعة في وقت ركعة فان لم يركع في وقت ركعة في وقت ركعة في وقت ركعة  
لكونه وجبانه فلا يكونه ولو لم يركع في وقت ركعة في وقت ركعة في وقت ركعة  
والا فليحفظ ولو فانية ووقتية فلا يستلزم الوقت مسحا ولو لم يركع في وقت ركعة في وقت ركعة  
ولو فانية كسنة ووجه مسجد فيها ولو فانية وجبانه فلا ولا يستلزم تارة الطلوع بالم  
يكسبه مغايرة ولو توفى في صلاة الصوم صح يا **صفتها الصلاة**  
سجد في المشرط بعد ما في الشرط هو لغة مصدر وعرفه كسنة مثله في فرض واجب  
وسنة وسندوب من فرضها التي لا تقع بوجوبها فاما في غير ذلك في غير حبان في كل  
المكانه في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك  
على الظاهر ولا يمسك بالاركان من جهة الشرط وقد شفعه الزبلي في رجب اليه بقوله  
ولم يمسك في الطلوع في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك  
الربا فانما استلزم لها ما استلزم الصلاة لا باعتبار كونها بل باعتبار اتصالها  
بالقائم الذي هو ركعتها ومنه لا يمسك في وقت ركعة في وقت ركعة في وقت ركعة

صفتها الصلاة

شرط الميرير حفظنا انفسنا ١٠ من ذنوبنا انما هو من ذنوبنا  
 وحده لوقوت اعتقاد وحده ١٠ وسر وطهر والقيام المحرور ١٠  
 ونسبة اتباع الامام ونطقه ١٠ ونسبة من ذنوبنا انما هو من ذنوبنا  
 بحجة ذكرها عن مراده ١٠ وبسببها عن مراده ١٠  
 وعن تركها اولها حادثة ١٠ وعن مواعيد وآدابها ١٠  
 وعن فاسل عقل كلامها ١٠ وعن سبق كبرها قد مضى ١٠  
 فذكرنا هذي بسببها القلب ١٠ اهلكت عقل بالقبول وتشكر ١٠  
 لحظتها الحسد من بلزنيها ١٠ ولا ظلمنا من جوارحها ١٠

والحقتها من بعد ذلك الغيرها ٥  
قايما في الغرض من مقدارية ٥  
وفي ركعات النقل والركعة فيها ٥  
وبعد قيام قال ركع سجدة ٥  
على ظهره او على فخذيه ٥  
او اولا في حال انظر سائر ٥  
سجد ولا انصافا للصيغة ٥  
وتحتم افعلا الصلاة تعود ٥  
الاختار ايا الاستيعاط الموركى وسجد اهلاك الزهراء اجزاء فان اتى بها  
او باحد هاتين قام او في الركعة يوجد او بعد للاخير قايما لا يستد باني به لا يبعد  
ولو لقلة الوعد على الاصح وان لم يبعد نفسه بعد دوره لغير انصاف فكان وجود  
كعدمه وان سرعته فافلون فلو اتى التام بركعة تامة فتد صلاته لا ينز او ركعة  
وهي لا تقبل العرض ولو ركع اوجدها في اجزائه حصول الركن والوضوء بالاختيار  
ولها واجبات لا تقصد بركتها وتعاد وجوبا في العهد واليه لا يبعد وان لم يبعد  
يكون فاسدا اما وكذا الصلاة او يجمع ركعة الخيرة عينا اعادتها والختار ان  
جائز الاول لان الركن لا يتكرر وهي على ذكره امر بعد عشرة راة فاعده الركعة يسجد  
بقولك الزهراء اقل الكنى في المجتبى سجدة بركعة منها وهو اولى قلت وعليه فكل اية  
واجبة ككل كبيرة بعد وقد ينزل ركعة وان كان كل وتر لكل وضوء افسر سورة كالركعة  
او اقام مقامها وحول في اياته تصادف في نظر من يحسن ويسر ابر واستبكر كذا  
لو كانت الاية او الايمان بقدر ثلثا انصافا ذكره الخليلي في الاولين من العرض  
وهل يكره في الاخيرتين المختار لا وفي جميع ركعات النقل لان كل تنسخ منه صلاة  
في كل وتر احتياط وتعيين للعرض في الاولين من العرض على المذهب ولقد تقدم الخليلي  
كل السورة وكذا في الركعة الاولى وسورة الاولين وسورة الترتيب بين الركعة والركعة فيما  
يتكرر لها في الركعة من ركعة في ركعة كالسجدة او في كل الصلاة كعدد ركعاتها  
فقد لو يفي سجدة من الاول في انصافا وبعد السلام قبل الكلام لكنه يشهد فريسيج  
لشروطه يشهد لانه سيطر بالعود الى الصلابة والتلاوة او الوضوء فتدفع الشبهة  
للمقدمه حتى لو سلم مجرد رفعه منها لم يفسد خلاف تلك السجدة في بعد الركعة  
او في ركعة الجوارح في ركعة في الركعة الجوارح وكذا في الركعة منها على ما اختاره المالكي  
لشروطه في كل الركعة واجب ومكمل الواجب منه وعند الشافعي الركعة من العود

الاول ولو نفذ في الامم وكذا ان كان الزيادة على التمسك ولما بالاول غير الاخير  
 لكن يرد عليه ان استعماله سابقه سبقه المحدث فمقتضى ان القعود من غير علمه وتوجب بان  
 عارض في التمسك ويسجد لله بركا بعضه ككلمة وكذا في كل جملة على الامم اذ قد يتكرر  
 عشر كبر اذ كان الامم في التمسك على المغرب وعلى سجدته بعد وقوفه ثم تكرر سجدة واحدة  
 معه وتسمى سجدة واحدة وتسمى معه ثم قضى الركعتين بنسبتين ودفع له ذلك قلنا  
 ومثل التلاوة في ذكر الصلوة فلو فرضنا كونه ايضا لما زاد ما وجب من التمسك ولو فرضنا  
 هذا التلاوة والصلوة لهما ايضا في سكون قبل ان يركعنا اذ كان الامم ساجدا  
 ولم يسجدوا بعد فمقتضى الفواعل ان تقضى ما قبله او بعدا فخير ولم يرد من منه عليه  
 واساطم ونفط السلام من مرتبة في الثانية واجبه في الامم برهان دون عليكم فلو استحب  
 بعده قبل قوله عليكم لم يجرى وصل قطع التمسك بل كان في جزم ولكنهم في الجاه  
 وغيرهما بالاول وصححنا مع النكول الثاني وعليه فيجوز الاخذ بصلته والاعتدال الثاني  
 انه لو اخذ بوجه بعد شروعه في السلام وقبل عليكم لم يقع القعود ذكر الثاني في الرمي  
 في باب سجود السهو وقرأة قنوت الوتر وهو مطلق الدعاء وكذا تكبيرة وقنوته وتكبيرة  
 وكبره الثالثة زليخة وتكبيرة العبد من كلها او بعضها وكذا تكبيرة وكبره الثانية  
 كلغة التكبير وانما حصلن الاثني وجوبه في كل صلاة بغير فليحيط بالمهر للامم والاسرار  
 لكل في غيرهم وسير ويقر من الواجبات اساسا في كل واجب او من في محله فلزام القنوة  
 فقلت متكرر التمسك ثم تكرر في السورة ركعا فغيرا فاما بعد الركوع وصححوا للسجود  
 تكرر ركعة وتسلط سجود وتكرر قنوت قبل الثانية او رابعة وكل ما زاد على ثلثي بين فضيل  
 وانما في التمسك ومتابعة الامام يعني في التمسك وفيه في القطوع في سجدة او بعد سجدة  
 كقنوت في زمانا قنوتها في الفقه والمزمن كاستطاعة في الزمان قلنا قلنا  
 اسرها شيئا واربعتين وبالبسط المزمع مائة الف اخذها شيئا ثمانية وعشرين من مرتبة  
 فعدة للمغرب بنسبتين بركا نقص من زيادة عليه في ثمانية وسبعين كأمم السبعين  
 المحرر فيلحقوا وليجب سجدتين ثمانية وتسعين وحيثما ترك السنة لا يجب  
 فسادا ولا سيما بالاساءة ولو عامدا غير مستحسن وقال الاساءة اورد من المكرهه ثم على  
 على ذكره ثلاث عشرة وثلاثون في غير التمسك وفي الاصله انما عاذا ذكره الله ونشر الاصل  
 اي تركها بالجملة وانما لا يبطاها في التمسك فانه بدو في الامم بالتكبير بقدر حاجته للاعلام  
 بالمعزول والانتقال وهو بالتسليم والسلام والاعلان في المفسر فليس فيه والانتقال والقعود  
 التسليم والتأمين وكونه سرا ووضع يمين على يمينه وكونه تحت السر فلا يجرى في شيء  
 من السنن وضعها تحت السرة والحرف اجتمع الهمم (رودن الاصابع) وكذا الركوع وكذا الركوع

منه بحيث يتوفاها او التسليم فيه ثلاثا والصلوات كيبسه واحذر ركبته بيديه  
 في الركعة وتضيح اسبابه للرجل ولا يندب القربى الاضاح والعم الا في السجود وتكبر  
 السجود وكما انفس الرقع منه بحيث يتوفاها او التسليم فيه ثلاثا  
 ودفع يديه وركبته في السجود فلا يلزم طهارة مكانها عندنا في الاذان سجدة على كعب  
 كأمم وركعتين في كل ركعة في التمسك والركعة بين السجدين ودمع يديه على فخذه كالتمسك  
 للوقوف وهذا اصلا غفله لاهل الحق والشروع كافي امدد الفتاة للتمسك بالي فقلت  
 ويا في من يلائنه فانهم والصلوة على النبي في القعدة الاخيرة ووزن الثاني في قوله  
 الهمم صلى على محمد ونبيه الى التمسك ودفعنا لفة الاجماع واليتا بما يحل سوا الممن  
 العباد وبقربته تكبيرات الانتعاشات حق تكبيرة القنوت على قوله والتسليم للامم  
 والتمسك في سجدة الركعة وسيرة السلام ولها اداب تركه لا يجزى ساء ولاعتسابا  
 كترك سنة التلاوة ولكن فعله افضل لظهوره في موضع سجوده حال قنوته والي غير قنوته  
 حال ركوعه والي اربعته حال سجوده والي سجدة حال سجوده والي منكبه الامم واليسر  
 عند التسليم لا ولي والثانية لتفصيل الملتزم واسأله في غنة التلاوة وطولها  
 شفتيه بنية فان لم يقدر بمطاه بخبر يديه الميري وقيل باليعني لوقا يا والانيثا  
 بحجته وكذا لان الخطبة بلا صيغة مكرهه واخر اربع كعبه من كعبه عند التكبير لغير  
 الاضرورية البود ودفع النصارى ما استطاع لانه بلا عذر مفسد فيجبته والفكر  
 لادام ومنهم من قبل على الفلكي خلافا لفران كان الامم قريب كحجاب والافق مكر  
 صفته في اليه الا الامم على الاظهر ومن دخل من قدام قاموا حين يقع صبرهم عليها الا اذا  
 قام الامم بنفسه في سجدة فلا يقفوا حتى يتم اقامته طويلا وسرعة الامم والصلوة  
 مدقير فقامت الصلاة ولما رخصت في ايامها لا يسهل به اجماعا وهو قول الثاني والثلاثة وهو  
 المختار على ما ذهب اليه في شرحه فحجج لهم وفي القنوتين معز بالاصح لانه الصحيح فزع  
 ولم يعلم ما في الصلاة من الزمان وسنن اجراء قنوته فحصل اذا اراد السجود فيها كبر  
 قلنا لا لا في اي حال وجوبه اكبر ولا يصير شاعرا بالتمسك اقبه كانه ولا يكلف  
 هو المختار فلو قلنا مع الامم والركعة او من الامم ركعا حال التمسك كبر كأمم يجرى  
 في الامم كالوقوف في مناه قبل الامم ولذا ذكر الاسم بلا صفة مع عند الامم خلافا لمثل ذلك  
 اذ مد احد الخزينتين مفسد وسماه كبر وكذا الباقي في الامم وقنوت كونه قايما ولو وجب له ان  
 ركعها فتركها تخلفا الي القيام اربعين ركعة وتكبيره الركعة في سجدة كبر غير عالم يتكبر  
 امامه ان اكبر ما جانه كبر قبله لم يجرى والاجاز يحيط ولو لم يركب في الركعة النقيب او متابعة  
 الوضوء لم يصير شاعرا وعجزم الزاقله عليه السلام الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير

فصل

جزم في الازان وانما يصير شامرا بالنية عند التكبير لانه وحده ولا بها  
 وجدها لهما ولا يلزم الصالح من الشك لا في شيء من ذلك لانه وكذا حق القراءة  
 على الصيغ لاعتبار الواجب فلا يلزم غيره لا بد ليل فكلوا اليه لكن ينبغي ان يتوسط فيها  
 القيام وعدم تقديم القيام مقام التسمية ولم اذكر في الاستبان قاعدة الشايع في حق  
 به لزومه في تكبيرة وتلييه لا قراءة وراي به قتل التكبير بقلعه ما اياها به  
 تكبيرة اذنية هو القراء بالمازاة لانه لا يتبين الا بذلك ويستقبل بكيفية القلب وقيل حذو  
 والمراة ولما كان في الجوز في التمر من السراج انما كان جرد في غيره كالمراة وترني  
 حيث تكون اياها في التكبير وقيل كان جرد مع شروع الصالح كراهة التمر في  
 وتلييل وتعيدو ساير كل كسطين في القصة له تعالى ولو شئتكم كرحم وكريم في حق  
 وحضه الثاني بالبو وكبرمتكم او صرنا زاد في القصة والكلد متفلا ومختصا كاصح  
 لو شئتكم بغيره لاني لانه كان وحضه البردي بالقارسية لم يتبع الحديث لانه  
 الحق في القارسية والقارسية الرد به بتدبير الرافقاني ومطابقه وعلى هذا الخلاف في  
 جميع اذكار الصلاة واما ما ذكره بقوله امان اولي او سلم او حي عند ذبح او تشبه  
 حاكم او رد سلاما ولم اذكر في حقها او قرأها عا جزا في اياها عا في الصلاة  
 لان الامم ترجع الي قولها وعليه الفتوى قلت وجعل العين للشرع كقراءة لا سلفه  
 فيه ولا سند يوجب بل جعل في التارخانية كالتلييه جزم لفظا ظاهره كالتلييه جزمها  
 اليه لاهو الهما فحمله فذا شبيه به كثير من القاصدين من الشرع لاني ذكر كنهه فثبت  
 لا يصح ان اذن بها على الامم وان علم انه اذا ذكر الحمد والاعتبار الذي في القارسية في  
 قول القارسية او التوراة او الايقان فثبت نفسه وان ذكر الاذني به في الجوز الشايع  
 في التارخانية لانه لا ينفرد ولا يجزي كالتلييه ويجوز كتابة اية او شئ من القارسية لا اكثر  
 ويكره كتب تفسيره لصلو لو شرع يشوب بما حبه كقوله وحمله والقارسية  
 او ذكرها عند التلييه لم يجز بخلاف الله لفظا فانه يجوز فيها ان الامم كما انه وضع اليل بينه  
 على يارعت سرته اخذ اسرها بغيره واما ما هو المختار وينبغي المرأة والمختار  
 التلييه على الكففت تدبيرا كما في غير التكبير بل اسرها في الامم وهو سنة في  
 ظاهره ان القارسية لا ينفرد ولم يدره بمراتب في جميع التارخانية من القيام بمراتب لان القاعد  
 ينزلون له في رتبته ذكر مسنون فيصنع حالة النساء في التمر وتكبيرات الجنائز لا  
 ليس في قيام بين ركعتين ويجوز لعدم القراء ولا بين تكبيرات العيد لعدم الذكر كما يعقل  
 القيام بوضع سراج وقرأت كبريما في اللبس تلو كاد في تلو الا في الجنائز مقتضا  
 عليه فلا ينفرد وجوه في الذي الشافعه ولا تصد بقوله وانا اول المسلمين في الامم

الا اذا شغل الامم في القراءة ما كان سبوقا او مكررا وسواء كان اما يصير بالقراءة  
 او لا فانه لا ياتي به لما في التمر عن الصفي وادرك الامم في القيام شئ ما يبداء في القراءة  
 وقيل في المخافة شئ ولا مكره ركعا لو ساجدان اكبر لانه يدرجه اليه وكذا شئ  
 قعود بل غلط اعود عليها المذهب سراجا لا يستحق ان يعتد به كالشائع لقراءة قعوده  
 بعد الفاتحة تركه ولو قبل كالماتقود فينبغي ان يستحق ذكره كالحكيم ولا يستحق التلييه  
 اذا اثنى على السادة وجوزوا ولا ينفرد في حقهم بحسبيرة عند قيامه لفظا فانته  
 لقراءة لا المصدي لعدمها ويوضح الامم التمر من تكبيرات العيد لمراتبها وكما هو  
 حسي غير الوهم بل غلط البطل لا يطلق الذكر كافي في جوده ووضوح اوله كل ركعة ولو جزم لا تلي  
 بين الفاتحة والسورة مطلقا ولو سريته ولا تلي الفاتحة والحمد لله في وجوبها  
 منقصة في الجوز وهي اية اوجه من القرآن كله انزلت للنصل بين السور كافي في الغل بعض اية  
 اجماعا وليست من الفاتحة ولا من كل سورة في الامم فيجزم على الجلب ولم يجر الصلاة بها  
 احتياطا ولم يجر جهادها لئلا يخلو ما كافيها وكما حسي في المصلي لاني انا او مستقرا  
 الفاتحة وقراءة ووجوبه اوله ما يات ولو كانت الآية اذا لا يات بعد ثلاث  
 ايات فصلا شئت كراهته التلييه وذكره الخليلي ولا تلي التلييه لا بالتلييه وامن  
 بدو وقصر الصلاة ولا تصد به بدو شئت بدو وحذو فذا بل يصير بها هدها ومبرمها  
 وهذا ما تقدمت به في الامم سراجا مرم ومستقر ولو في السرية اذا سمعه ولو من مثله  
 في تجوزة وعيد واما حديث اذا اثنى الامم فاموا من التليين بمعنى الوجود فذا تليين  
 على حاشا منه بل محتمل بما في الفاتحة بدليل اذ اثنى الامم ولا الضالين فتلو اامين  
 ثم كافوا كبريما الا غلط للمركب ولا يكره وصول القراء بتلييه ولو يقرء او يكره فائبة  
 حالة الخرد ولا ياتي به عند البعض منية المصلي ويضع يده معهما على ركعتيه  
 ويفرقة اصابعه للتليين ويحذر ان يلمس كعبه وينصب يديه ويسط ظهره ويروي  
 راسه بغيره غير رافع ولا منكسر راسه ويسبح فيه والله لا انا فلو لم كان نقصه كونه  
 ذكره عزرا لظلمة كبريما او اذالة قراءة لاجل الجاهل ايمان عرفه والامم باس ولو اراد به القريب  
 الى الله شئت كبريما اتفاقا لكنه نادر في مثل الربا فينبغي في القرب واعلم ان ما ياتي على لزم  
 المسألة في الذكر ان لو رفع الامم راسه من ركوع او سجود قبل ان يتم المأموم السجدة  
 الثلاث وجب سابعته وكان اعلم فيجوز ولا يصير ذلك مكرهين خلاف ذلك  
 او قبله لانه قيل تمام الوهم الشمر فانه لا ياتي به ليقته لوجوبه ولو لم يفته جاز ولو لم  
 والوهم في راسه الشمر فانه لا ياتي به ليقته فافلون في شئ راسه في ركوعه  
 صمما في الوهم ليجب لو ابدل التوراة لا ما تصد وهل يفتي بجرم او غيرك ويكتفي به الامم

وقال لا يصح التحريم سرا ولا يكتفى بالتحريم الترتي وافضل له الترتي واما ذلك المحدث  
 هذا فلو اذعن حذو الله فقط ويحكم فيها ولو شق ذلك على المصنف فيصير رافعا ويجعل  
 مستويا فيكون مستويا ما رافعه سنة او واجب او فرض في تركه مع الزجر ويجوز ان يكتب  
 او لا يكتبها للارض ثم يبره الا لعقد في وجهه مقدما انفع لما هو من كونه اعتبارا لآخر  
 (الوجه) بالاحكام اما اصابع يديه لتوجه القبلة وبكسر يمينه ويساره بانفع  
 اي على ما صلبته وجسمته حدها طولا من المصغ الى المصغ ومنه ان اسفل  
 الماوية الى اليمين ومنه ان كثرها واجب وقيل فرض كجهتها ان قل وذكره اقتصار في  
 السجدة على احدى طرفيها الا كفا بالانق لا يحد ولا يحد واليه مع رجوعه وعليه الفتوى  
 كالحديث في شريطه ثلثي وفيه بغير فرض ومنه اصابع القدم ولو واحدة نحو القبلة ولا  
 لم يجر وانما من عنده فافلون كما كرهه نفيها بكونها من الالف وان مع هذا بشرط  
 كونه على جهته كما او بعضها كما اما اذا كان الكور على راسه فقط وسجد على مفسر  
 اي ولم يقبل من جهته ولا انفع على القوس لا يبعد لعدم السجود على محله وبشرط  
 طهارا المكان وان يجرد الارض والناس عنه فافلون ولو سجد على كره لافضل  
 نوبه مع لو كان المطر عليه ذلك صاهرا والا لا مالم بعد سجده على طه من طه انفا  
 وكذا حكم كل سجد ولو بضعه ككف في الصبح وفتحه لربيعه لا يكتبه كمن سجد على يمينها  
 كفتحه وكذا سجد ذلك ان لم يكن من ثواب او حصة او حاد بدولانه ففصح والا  
 يكن من ثواب فان لم يفتح اذا لا بأس به فكره نفيها وان خافه كان مباحا في الزيلو  
 ان لم يفتح التراب من وجهه كره وان عن عانة لا ومع الجلبى عزم كراهة بطلان الفتحه  
 ولو بطلانها جعل كفتحه تحت قدميه وسجد على يديه لانه اقرب للتواضع وان سجد  
 على راسه على ظهره هو قيد اعتنازي لبار ومصلى صلته ليقربها جاز لغيره وان  
 لم يقبل على يمينه غير ما لم يصل اصلا لو كان فرجه لا يبعد وشريط الكفايه كره  
 سجد على الارض وشريط في الجنب سجود السجود عليه في الارض فالشريط في  
 كمن تقبل التمسك في الزمان ولو ان في على ظهر الثالث وعلى غير ظهر المصلى بل على ظهر كل ما كثر  
 بل على غير الظهر كالخدين للغير ولو كان موضع سجوده اربع موضع القديس  
 بعد اربعين متعاقبا جاز سجوده وان اكثر من الارضه كما في المدا لينة جاز في  
 وهو يجرى في موضع من ستة اصابع فتدبر اربعة اصباع في موضع من ثمانية اصباع ذكره  
 للجلبى ويظهر عصية به في غير فرجه وبما عدا بطنه عن فتحة ليطهر كل عضو من  
 غلاف الصلواتان للصوره انما مع كانه جسا واحدا وبسبب طه اصاب  
 رجليه القبلة وبكره ان لم يفعل ذلك لا كرهه لو وضع قدمه ما ورضى بغيره ولا عن

وسج فيه ثلاثا كما في المرأة تتخفص فلا تدي عضفا وتلمص بطنها بغير زيارته  
 استر وعمره في الخزان انا غافله الرجل في سنة وعشرين ثم يرفع راسه مكررا وكفى  
 فيه من الكراهة ان ما يطل عليه اسم الردي كما يحبه في الخط لعل الركبة بالادق كما كره  
 الا يكن بالوسج على لونه ففزع ففزع لا بد من اصلاح مع وسج في الهداية انه ان كان  
 الى المقود اقرب وسج والا لا وسج في النهو والربلايه ثم السجدة الصلاة ثم ثم بالرفع عند سجده  
 وعليه الفتوى كالنار انفا فابحج وجلس بين السجدين مسانعا لما وسج ويديه على  
 فخذه كالشند سنة المصلي ونسب بينهما ذكر مسنون وكذا اليسر ولا يحد من الركوع  
 دعا وكذا الايات في تركه وسجده بغير التبيح على المزهب وما ورد نحوه على الفعل  
 وكبر ويسجد ثانية مسانعا وكبر للبر من على صوره وقوميه بلا اعتنا ودفعوا استواءه  
 ولو صل لابس وكبره ففزع احدى رجله عند النهوض والركعة الثانية كالاولى فيما  
 غير انه لا يثبت وتكون فيها اذ لم يشر الا في الركعة ولا يثبت في الركعة الا في سجدتين  
 كما ورد على الصفاء والركعة واحدة نظر المصنف لانه في الصلاة تكبره اثناع وثلاث وعيد  
 وحمة في الحج استلام الحجر والصفاء المرو وعرفا تذكيرات ويعبدا على هذا التوجيه  
 بالتفحص مع وسج والتفحص بالرفع

فتح فتحة بعد استلام الصفاء مع معرفة فوات الركعات

والردي يذ انبه كالتحيم في الصلاة لولا ما في الاستسلام والرمي عند الركعتين  
 الاول والوسطى لانه يرفع فزانك ويجعل باطنها نحو الحجر الكعبه واما عند الصفاء  
 والركوع عرفات فيرفعها الى الركعة والرفع في وقت الاستساق فيسجد بوجهه حاد صدره نحو السما  
 لانها قبله الرافعا ويكون بينا فرجه والاشارة بحيث يبعد ركعته ويكون السجدة بعده على وجهه  
 سنة في الاصح من ربلايه وفي وتر الجرا عا ليربده وطرفه بفعل كاهر ودعا رغبة  
 يجعل كفيه لوجهه كالاستساق من الشئ ودعا تضرع يعقد الخصر والبصر ويحلق ويشير  
 بسبحته ودعا الخفية ما يفعله ونفسه وبعد فرائضه من سجدة الركعة الثانية بغير شئ  
 الرجل رجله اليسرى فيجعل بين يديه ويجلس عليها وينصب رجله اليمنى ويرجعه اما  
 في الخشوع الى الصلوة هوالة في الفرض والنفل بضع بناء على فقه الامين وليس له في  
 اليسرى ببطا اصابعه مفرجة قليلا جازلا اضرافا عند ركعته واما عند الركعة  
 هو كالحج لتوجه القبلة ولا يرب راسه عند الشاه وعليه الفتوى كما في الاولانية  
 والتجسير وخدمة المفتي وعامة الفتاوى فمن المعتبر ما في الشرا ولا سيما الماخ من الكلال  
 والجلبى والمفتي والباقي في وسج الاسلام المحدث وغيره ان يشر لفعله عليه السلام ونحو  
 الحمد والامام بل في متن در النجاة وشروحه غير ان كان المفتي به عند ثلثه فيسجد بسجدة

مطلوعه السجدة  
 عنه المشهود وشيئين  
 الى الامان في روضها







نصر خلف الامام فترد ولذا امر القرآن فاستقروا وان وصله في الامام اية غير  
 وترتيب وكذا الامام لا يستقل بغير القرآن وما دونه من عمل على التخلي عن الامام  
 كذا الخطبة فلا ياتي بما يثبت الاستماع ولو كانه اوج سلام وان صلى الخطيب على  
 المصلين به عليه سلم الا اذا اقرأ اية صلوا عليه فوصل السجدة سرا وفيه نص  
 بانه فلا يامري صلوا وانصتوا والبعيد للخطيب والتبعية لبيان في اخر من الانصاف  
 فسرع جيب الاستماع للقرآن معلوما لان العبرة لعلمه للفظ لا بما مر ان في سورة  
 ويعد ما اولنا به وان يقرأ في الاول من محله في الثانية من اخره في سورة ان يقرأ  
 اثباتا قاله وكبره الفصل بسورة قصير وان يقرأ في الاخرة في غير من العبرة  
 وفي المتن في ابي الاول الكافون وبه ان الثانية الم تركوتية ثم ذكر في قوله  
 ويعد لا يكره في التخلي عن ذلك وثلاث تبلغ قدر اقصى سورة افضل من اربع طويلة  
 وفي سورة وبعض سورة العبرة للاكثر بسببها في الخزانين باب  
 الامام هي من غير ذلك وكبري فالعبرة استحقاق تعرف عام في الامام وتتحقق في  
 علم الكلام ونصه ام الربانيات فلهذا اقرره على وفي صاحب الجوزي وبه ان يكون  
 على امر ذكر اعقابا لافان اذ قرأها شيئا على يمينه وكبره تقليد  
 الفاسق ويترك به الامانة ويحب ان يذله بالمصالح وفيه سلطة مستقلة  
 وكذا صبي ويخبر ان يكون من اهل التقليد على حاله تابع له والامام في الراس هو  
 الراس لا حقيقة هو الراس لعدم صحة اذنه لقضاء وحيد كما في الاشياء عن الترتيب  
 وفيما لم يبلغ السلطان لو اقرأ في عتاقه الى تقليد جده والصغير في ربط صلاة المومنين  
 بالامام فيبره طاعة مية المومنين لاقتداء واحاد مكانا وصلاة جماعة صلاة له  
 وعدم محاذاة امره وعدم تقدره عليه وعلمه باستقلالاته وعلمه من اعلاه وسفاه  
 وبما ركنه في الامانة وكونه مثله او دونه فيها وفي الشرايط كالبطله والعرفه في رتبته  
 باو كبره في الركنين ومن حكمته نظام الالفه وعلم الاله من العالم هو افضل من الاذا  
 عندنا خلقا فالتشايخ قاله العيني وفول لم لا يكون لاذن اية في الامام اذ في جعل  
 وكان بعضهم يخاف ان يترك الفاعل ان يعاقب ان يقرأ في ايتها ما يجزى ارجح في  
 الامامه وبما عده سنة مكره للرجال قالوا ان اصدقه ارادوا بان يكونوا في  
 الا في جمعه وعبد فشرط في التزاوج سنة كتابه وفي وتره صلاته على راس  
 وفي وتره غيره فطرح على سبيل التذليل كبره وسخطه وكبره تكرار الجاهه باذان في  
 في مسجد عمله لان مسجد طهره ان مسجد الامام له ولا مودون وانما اشياء واحده  
 الامام ولو يميز او ملكا او جليسا في مسجد او غيره ويوقع امامه لغيره اشياء وصل

في قوله  
 في قوله

وجميعه وعليه العامة اية عامة متشابهة وجميعهم في الحق ومنها قال في البحر وهو  
 المخرج منها من المذهب فستن اوجب من تنظر في الامم بركها مرة على الرجا العقل  
 الباقين الاحرار القادرين على الصلاة بالجماعة من غير حرج ولو كانت قد طلبها  
 في مسجد اخر الا المجيد للمجاهدين ولا يجب على مريض ومفقور ومن ومنه على من  
 ومنه من خلاص او رجل فقل ذكره المداوي ومفهومه وشيخ كبر عاجز واعلم وان وجود قايده  
 ولا على من حاله وبينه مسطر وطعن وبه شديد وذلك كذا ويرجع لكل لانه او  
 خوف على ماله او من حرم او من طام وموافقه احد الاخشين وارادة سفر وقيل له  
 من بعض وعرضه على علم متوقفة نفسه ذكره المداوي وكذا استغناء المبالغة لا يغير  
 كذا جزم بالمال في سبيل الله في الام الا اذا اطلب تكاسلا فلا يغير ويغير ولو بالخذ  
 ان لا يغير عيبه عنه معة ولا تقبل منها منه الا يتولى يبعد عنه او عدم مراداته  
 والاخر بان يسهل تقديرا بل يضاهي الامم باحكام الصلاة فقط صحة وفاداة  
 بشرط اجتنابه للفرقة للظاهر وحفظ قدر من بينه وبينه واجبا وقيل بسنة  
 ثم الا حسن تلاوة في حق الفقيه في الاورثا ايا الاكثر انما السبب والمقارنات في الامم  
 ايا الاقدم اسلا في حق من شابه على شيخ اسلم وقالوا ان يقدم الاقدم مرعا وفي الشعر من الزاد  
 فيما سائر المصنفات فيقال تقدم اقدمهم على غيره فقلنا عتاق الى العترة في الاخير  
 خلفا فانهم الله في الاخير وحما اكثرهم محمد بن ابي ادم في ابيهم في ابيهم في ابيهم  
 ثم لا شرف في سائر اهل البيت في الاخير من الاشياء قبل من المثل في الاخير من الاشياء  
 الاكثر الامم الاكثر حيا في الاخير من الاشياء قبل من المثل في الاخير من الاشياء  
 ثم لا اسلم على الحق في الميم من حديث في ميم عن حنابلة فابيه لا يقدم احد في التزاوج  
 الا بيزج وعنه سبق الى الذين والافتاء الدرعي فانما استود في الجوزي بينهم انهم في  
 الاشياء وفي ما حق الضالين وهذان قبلان لم يكن للشيخ معلوم جاز ان يقدم من شاء  
 واكثر متشابهة تقدم السابق واوله من سببهم كغيره في استودا بغيره بين السنين  
 او الجوزي في القوم فلو اختلفوا اذهب اكثرهم ولو قد مر ما قبل اولي اسلا بلو اتم واعلم ان  
 ان صاحب البيت وشبهه لما في المسجد والرباب اوله الا ما مر من قوله مطلقا الا ان يكون معه  
 سلطان او قاض فيقدم عليه لعموم ولا يتنا وصحة المداوي بتقديم المداوي على الارباب المستعير  
 والمستاجر حق من المال المرواوم وما دونه كانه ان المراهه لفسادته او لانه  
 حق بالادارة كره له ذلك في الجوزي ابو داود ولا يقبل له صلاة من تقدمه وما دونه  
 له كانه من وان مراد من ذلك ان المراهه عليه وبكره تزيها ما تقدمه ولو معفا فستحق  
 عن الخلاصة وله ما دونه من تقدم المراهه في الاكثر انما تزيهه واعلم ان في







وان قرأ في الامام لهم الاعتداد بها كراحتها مضاعف المعادة فيما تنحصر فيه اي بعد  
 شاعرا لا يسهل فكرها والظاهر الضاد ويتفق اول صلاته في قراءة وغيره ما وجد  
 تشهد من ركعة من غير غير يان في ركعتين بقائه وسوء وشهدتها وبرهه الرباني  
 بقائه فقط ولا ينفذ فيها الا في الرجوع فكيف بعد ما لا يجوز فكذلك في الرجوع استوفى في  
 حذائه لاحالة القضاء استأنف اصله كما في عروا في الاشياء فيكون في احد المسوفين  
 قضا لا خطأ لا في الاعتقاد واثباتها بالركعة الشريفة والركعة الاخرى من استأنف  
 صلاته وتعلق بغيره انما وانا علمنا للركعة الشريفة كما سيحور فيها في وقت  
 الرقضاء سابق به وعلى الامام سجد تاسع ولوقبل الركعة الثانية يود ويتبين ان يصير  
 في غير ان لا سجد على الامام ولوقبل الركعة الثانية يود ويتبين ان يصير  
 وان بعده ثم وكراهه في الركعة الشريفة حدث وعز وجل في وقت سجدة بعد ركعة  
 حده سجدة بعد ركعة بعده فان في قبل سلام امامه ثم تليها في سجدة وتليها في ركعة  
 ان يصير سجدة في ركعة صلاته استأنف في الركعة الثانية لان الامام لو ترك سجدة عليه او ترك  
 فرضت المتابعة وهذا قبل تشهد ما قام اليه سجدة البعده فتشهد في الركعة الثانية  
 وكراهه في ركعة وسجد تاسع والا في الركعة الثانية لان الامام لو ترك سجدة عليه او ترك  
 امامه الخامسة فابعده ان بعد الركعة الشريفة والا في الركعة الثانية لان الامام لو ترك سجدة عليه او ترك  
 باء

**الاستخفاف** اعلم ان الركعة الثانية لا تكون ركعة في ركعة  
 الحقة سجدتين بدو من وجوب الفصل والاداء وجود ولم يدر كراحتهم في ركعة  
 شاذ في الركعة الثانية منه ولم يدر كراحتهم في ركعة شاذ في الركعة الثانية منه ولم يدر كراحتهم في ركعة  
 ولم يدر كراحتهم في ركعة شاذ في الركعة الثانية منه ولم يدر كراحتهم في ركعة شاذ في الركعة الثانية منه  
 سبق الامام حديث سجدتي لا استخفاف في الركعة الثانية لان الامام لو ترك سجدة عليه او ترك  
 عن مطلق على العجيج غير مانع لثباتها كما قد ما ولو بعد الشك في الركعة الثانية لان الامام لو ترك سجدة عليه او ترك  
 له ذلك ولو في ركعة بانه اذ هو في الركعة الثانية ولو سجد في الركعة الثانية ولو سجد في الركعة الثانية  
 ركعتين ويصحب به في ركعة الركعة الثانية ولو سجد في الركعة الثانية ولو سجد في الركعة الثانية  
 ولما له ليجوز تلاوة او صلوة لسجد ما لم يجر او الصلوة في الركعة الثانية ولو سجد في الركعة الثانية  
 خلفه الركعة او موضع السجدة في الركعة الثانية ولو سجد في الركعة الثانية ولو سجد في الركعة الثانية  
 لو كان يصلي فيه لا يدر على امامه لم يدر في الركعة الثانية ولو سجد في الركعة الثانية ولو سجد في الركعة الثانية  
 ثابوا الامام وان لم يدر في الركعة الثانية ولو سجد في الركعة الثانية ولو سجد في الركعة الثانية  
 في الركعة الثانية ولو سجد في الركعة الثانية ولو سجد في الركعة الثانية ولو سجد في الركعة الثانية  
 الاستخفاف ان لم يكن تشهد الركعة الثانية ولو سجد في الركعة الثانية ولو سجد في الركعة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله عليه وسلم

بسم

بسم او تفكر او نظروا سرابهم ونها لو قفتم في ركعتيها وكذا يجوز ان يتخلف اذا  
 حضر من قراءة ذكر المفسر في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 انه عليه وسلم حضر من الركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 لما اضطر جازع وما لا تشدد ويكسر الملائكة لو حضر بوجهه انما يبطو ولو يجز عن ركعة وسجد  
 يستأنف كالركعة الاولى في الركعة الثانية ولو سجد في الركعة الثانية ولو سجد في الركعة الثانية  
 لا يضر ما يما او يصاحبه عطف على الشك في الركعة الثانية ولو سجد في الركعة الثانية ولو سجد في الركعة الثانية  
 فلم يدر في الركعة الثانية او كسفت عورته في الركعة الثانية او كسفت عورته في الركعة الثانية  
 فلا يضطر لم يضر او في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 في ركعة الشريفة او طلب الماء بالاشارة او شراها بالامانة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 الا في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 قد راد ان ان لم يدر في الركعة الثانية او كسفت عورته في الركعة الثانية او كسفت عورته في الركعة الثانية  
 البناء فوضا في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 وهو في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 الحزن واعلم انه ان يدر في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 ثم تمام في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 بطلان افتقار الركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 الكل في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 يتصل في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 التزم بيمين الماشي خلفه في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 رجله من برد والافق في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 ولو كان الا في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 ووجود النار وان لم يدر في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 ولم يدر في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 وذكر فانيه في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 شتما وقبل الا في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 لانه عكس في الركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 ودخل في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة  
 ويزال عن الركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة في ركعة الشريفة













وداعه لا تركب الاصباء او يبعث ولو لم يهازل فقدره الغير لا تقدر على ان يكون مع له  
 مثله في شئ محال واذا انزل لم يقدر تركب وحرها جازله لهما كما افادوا في الغير لا يخط  
 وان لم يكن يعرف النجلى على الذبابة جازلوا فقدره لغيرها كما افادوا في الغير لا يخط  
 والوجه ان يوسع في الغير فطره انما انما لا يمكنه ولا تقدر الا مكان لا  
 يغفل بغيرها المكان وامالى النقل فيجوز على الحمل على والنجلى مطلقا فيرى على جازله  
 على اذ به واحد ولو جمع بين شدة فزمن ونقل ونحوه من رجال الفرض لونه وابطالها  
 بحمد الهية الثلاثة ولو نذر ركعتين بغير طهر لم يماه عنه اي ابي يوسف كالم  
 نذر بغير قراة او ركعة وكما انصرف ركعة عن ابي يوسف وهو كالحكماء اهدوا  
 الثالث ويجوز ونذر عاذا في مكان كذا اذا دلها في اقل من شرفه جازل لان المصنوع  
 القريب خلافه في الثلاثة ولو نذرت عبادة كصوم في غدا فاضته في  
 بلزما فاضتها في الايام الثلاثة ولو نذر ركعة في يومين في الايام الثلاثة  
 الرابع سنة بركه لو اخطى الخلفاء الشك في ركعة والناهاها وقتها بعد صلاة  
 العشاء الى ان يفرق الزور وبعد في الاصح فلو فاته بعضها وقام الامام للزور او ش  
 ثم صلى ما فاته وسبغ فاخره الى تلك الليل اوضفه ولا تكره بعده في الاصح  
 شتر في اوقات اصلا كسنة مغرب وعشاء وجماعتها سنة على الكفاية في الاصح  
 فلو تركها اصل سجدة نحو الاوتر لا يبعثهم وكل ما منع جماعة في سجدة في الغيب  
 قاله الجبلي وهي عشرة ركعة حكمة ساداة لكل ركعة تسليمة على فاعلم ان  
 فان فقد لكل شفع معك بركا كذا والاثبات عن شيخ ولعله يفتي ويجلس نيا من  
 كل ركعة بعد جهاد كذا ابن كفاية والوتر وغيره من بين تسبحة وقراة وسكون  
 وصلاة الزاوي في نكح صلاة ركعتين بعد كل ركعة من الختم مرة ولا يترك الختم لكل  
 الصوم كمن في الاحتياط الا فضل في ما ساعدنا في نقله واداء المم وغيره ولو الجبلي  
 عن الامام لم يزلنا نأصدا امانية طوله في الفرض فهاض ولم يسمي لما ظنك بالترادج في  
 رمضان وفي رمضان رمضان في اهدى افق ابراهيم فضل الكفاية والوبري انا اقران  
 التراب الناعة والتموا بين لا يكره ومن لم يكن ما فاه اهل زمانه فهو جامل ويا قنا الام  
 والصوم بالناس كل شفع ومن لم يكن على الشهود الا ان يمل الصوم فاني بالسلا  
 ويكني فيهم من يمل لولنا الفرض هذا ليجوز ترك الدعوات وحسب المنكرات والعداء  
 وركلا في الوصية وما يضمنه وتسبحة واستراجه وتركه فاعدا الزيادة ما يكره هاض  
 قبل الايع مع المقدرة على الصيام لكره اخير الصيام الى الذي كثر ركوعه في الامام للشبه  
 بالمتقين ولو ترك ركعة في الفرض لم يصلوا التراويح جماعة لانها من فضيل

وہرہ

وحده يصليها معه ولو لم يصليها أي التتابع بالامام أو صلوا مع غيره له أن  
 يصلي الوتر معه ثم الوتر لو تركها الكل هل يصلي الوتر جماعة فلا يصح ولا  
 يصلي الوتر ولا السجود جماعة خارج من صف أو أي يكره ذلك لو لم يسل  
 للتتابع بأن يقف في أربعة أو بعد ذلك في الدبر ولا خلاف في صحة الأقد الأول ما في التمر  
 في الأثناء عن التزائم كبر الأقد في صلاة الغائب والبراءة والعقد الأول إذا لم  
 تفرقه كذا تركه بمبدأ الامام بالجماعة انتهى وثمة جواره التزائم من الامام ولا ينبغي أن  
 يشكل كل هذا التكليف لا يكرهه وهو الثاني ما كان له ولم ينزل الامام لا كراهة على الامام  
 في حفظ وقته أن يقرأ في السجدة الأولى والقيام به بها وهل الأفضل في الوتر للجماعة  
 أم للفرقة نعم نعم لكن نقل شيخنا رحمه الله أن مقتضى أن المذهب الكل والفرقة المصنف  
 باب الصلاة في نفسه شرع فيها لا يخرج من التألف للمصنف ولتقسما فانه لا يملك  
 سجد أو اقتباس أي شيء من الغير يمتنع بصلاته لقائمة الوقت ولا الشروع فكان لا يجوز  
 في غير حديثها العذر من ترك الجماعة لو نزلت وقتها أو وقتها أو وقتها في غير  
 ماله أو كان في النقل أو غيره وحذف وقتها قطعه لأن كان قضاءه يجب القطع ولو غاب  
 عن وقت أو حرق ولو دعاه أحد إليه أو الغرض من الإجابة إلا أن يستثنى في النقل أن لم  
 أنه في الصلاة وقد دعاه لأجبهه والأجبهه أو ما لا بد من الصلاة ولو غاب عن الصلاة وهذا  
 قطعي لا خلاف ويكتفي بصلته واحدة أو لأكثر غاية ويقف في بالامام وهذا إن لم  
 يقف الركعة الأولى بسجدة أو قعودها بما في غيرهما عليه أو فيها ولو كان ضمن الجماعة  
 ركعة أخرى وجوباً لم يأنزله عن الصف لجماعة وإن صلى لنفسه منها أي المأمور انتهى  
 منفرد انتهى أي الامام منفردا بغير ركنه كما فينبغي لجماعة ما وقت الأولى في العصر  
 فلا يقف في ركعة الظل بعده والثاني في فضل لا يقطع مطلقاً وبغير ركعة  
 وكما أنه الظاهر ويستحب بعد إذا أتم أو خطب الامام بها أربعاً على الترتيب  
 الرابع لا صلاة واحدة وليس القطع إلا لا بل لا يبطال خطا فالما رجع الكل  
 وكفى بما للنهي خروج من لم يصلي من مسجد إلا فيه جري على الغالب والراد  
 وهو الوقت أو في الصلاة أو في الوقت من غير أن يركع فيه أربعاً أو كان يخرج  
 لمسجده ولم يصلي فيه أو لا صلاة بعده أو لم يركع الخط أو الحاجة ومنع عنه أن  
 يعود ويتركه ولا لمن صلى الظهر والعشاء مرة فلا يكره طرده بل تركه للجماعة  
 إلا عند كونه في الصلاة فذكره لخاصته لجماعة بلا عذر بل يقف منفرداً لما مر  
 في الأولى صلى الظهر والعشاء مرة فلا يكره طرده بل تركه للجماعة إلا عند  
 الشروع في الثانية من الفجر والعصر والغروب مرة فوجب مطلقاً وإن أتم ركعته

باب ادراك الفرضه









من اربع عشرة سنة اربعه الف والستون والستون والثاني منها اوليها اما ثمانية ففصل  
 لا يخرجها من الركوع ومن خلا تلك السنين واحد وثلاثون ركعة والمفصل شرط سائر السنين  
 الصلاة وان لم يجد الساعات كالأمة والام والساقي شرط في ركعة غير الثاني ولو بالفتوى اذ  
 والمستور الاجتهاد ان يقرأ من ثمانية ركعات لربها ايضا وان لم يسها ولم يحضرها المتابعة  
 ولو تلاها لم يسجد الباطل اصل الصلاة لا بعد ما بعد من الركعة لان الركعة ليست بركعة  
 بعد ما من الركعة ومن سجد ركعة لا يجزئ من ثمانية ركعات لو سجد ركعة واحدة لغيرها من الركعات  
 بشرط الصلاة للركعة الثانية وثمة للقيتين وينبغي ان يسجد ركعة واحدة ولو ركعتا السجدة الاولى  
 ركعة على ايام ركعتين وراكب وهي سجدة بين ركعتين من ركعتين من ركعتين من ركعتين  
 بل ركعتين من ركعتين من ركعتين من ركعتين من ركعتين من ركعتين من ركعتين من ركعتين  
 لو ركع ركعة واحدة وسلم فيها تسبيح سجدة ركعة على ركعتين من ركعتين من ركعتين من ركعتين  
 لو ركع الصلاة لا نها ركعة واحدة الا ان كان ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 وهو ويجوز وحاشي ونفسا فلو ادعى ان ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 يعني ان ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 دليله لو ان ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 الشرائع في اختيار الركعة واحدة ومن ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 ولا من الركعة لو كان الساعات الصلاة الركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 على الركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 بالركعة واحدة ان لم تكن ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 ويتبينها الركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 الصلاة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 تأمر ومن سجد ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 ولو انتم بعد ذلك يسجد ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 وكذا لا يقتضي ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 ولو تلاها في الصلاة سجدة فيها لا حادها المأمور في الركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 فلو ركعتا الركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 يسجد ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 لم يركع ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 الا ان كل على ما اذا كان بعد سجدة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 في الصلاة وكذا لا حادها سجد ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة

وورد في ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 من ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 الا ان كل على ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 في الصلاة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 ولو ركعتا الركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 يسجد ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 لم يركع ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 الا ان كل على ما اذا كان بعد سجدة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة  
 في الصلاة وكذا لا حادها سجد ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة

وورد في ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة

الله ومرتبة وإن كان لبعضها زيادة فضيلة باستماله على صفاته تعالى وأحسن لصفاؤه  
عن ساجد من حق السجود وثلث التبعين وهو باطل متنازع به ولم يسمها والربيع  
الوجه بزجله عن تشاغل عن كلام الله فقل سماعاً لأثره برهنية أن السجود ولو سمع آية  
سجدة من قوله من كل واحد منهم حرفاً لم يسجد لأنه لم يسمها عن تالها خائضه  
أما إذا انقاد الكمال له **مسألة** لكل مهمة والكثير قبل من تراهي السجدة  
كلها في السجود سجود لكلها كخاء الله طاهر وظاهر أنه لم يرها وأولاً لم يسجد وبطلان  
سجود لكلها قد تراءى وهو غير مكره كما هو سجدة الشكر وسجدة نفيها لما ذكره بعد  
الصلاة لأن العمل بمقتضاها منه ولو أوجبه وكل ما لم يردى اليه فمكره بله الام  
الذي أراه في تخافته وعن جموعه إلا أن تكون بحيث تفرق بين ركوع الصلاة والسجود  
ولو تولى على البر سجود وسجود السجود بأية صلاة السابعة من صلاة التمام إلى السجود  
ومعه ولا يخفى أن الصلاة عارضة هو عارضة السفر عارضة ما على اعتبارها من آخر  
وسمي بذلك تمييزاً عن الخلق الرجل من خرج من عماره موضع إقامة من جانب حروجه  
وإن لم يجر من من الجانب الآخر وفي الخاتمة إن كان بين الغاوة وعصا من مخرجه لم يسجد بها  
من تركه توطئة لمجاورة الصلاة فاصداً ولو كان في الصلاة الدنيا بلا فصل بقدر  
مسيرة التماسها لم يسجد بها من فصل أيام السنة ولا ينشط سفر كل يوم إلى الليل بل إلى الزوال  
بالسر الوسط مع الاستمرار حتى لا يقطع السفر حتى لو استمر في موضعين فصاروا من جنس  
طريقين أحدهما مدة السفر والأول قدر قصر الزمان في حصل الزمان الرباعي ركعتين وهو باطل  
فقد ابن عثيمين أن الله فرض على كل مسلم صلاة المقيم أربعاً والمساافر ركعتين وقد اعتمد  
المصنف على قولهم قصر في الركعتين ليست افضل حقيقة عند تأملهم تمام فرضه ولا كالم  
ليس فرضه وحده بل أسأله ولو كان عامياً بسفره لا لا يفتي المأوى ولا يعيد المزمع حتى  
يخرج من مكانه أن سار من السفر والقيام المزمع المزمع عدم استحكام السفر بجوي ولو في  
الصلاة أو لم يخرج وقتاً ولو لم يكن إلا أنه نصف سحر حقيقة وما كان في الزمان يسيراً  
لو دخل الحاج إلى الشام وعلم أنه لا يخرج إلا مع الراجح القاطع لنقص شدة الله لأنه كادى الإقامة  
بموضع أو صلى فيها ركعتين في الصلاة أو جرد أهل البيت في ركعتين إن أدى الإقامة في  
أقل منها أي نصف شهر أو في غيره لكن في غير الصلاة كجاءه بركعة أو في غيره لكن في غير  
مستقبل ركعة ومعنى ذلك دخول الحاج مكة أيام العشر لم يسمع فيه لأنه يخرج في الأضيق وعرفة  
فصار ركعتية الإقامة في غير موضعها وبعد عبده من معنى لم يخرج كالقوفي بسببه بأدائها ولو كان  
أدائها تبعاً للركعة حيث يجب مجده على ساكنة بلدة ولم يسمعها أي مدة الإقامة بل ترك السفر  
عنه أو بعده ولو بقي على ذلك سبباً إلا أن يعمل بأثر الغفلة نصف شهر لما سجد ركعتين

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

علی

عكسه دخله بغير حرب او حاصر حصنا فبقيما من دخل بامان فاقدمت او حاصر اصل  
الجنين في دارنا في غير مصر مع بني الاقامة من تالين ودين القلعة التي لا يتلاقى احد اجنبية  
كرب وتر كافي نوحا والغازة فاما نافع والايج وبه يثبت الا ان عدمه من الماء والكلما  
يكنهم به من الان الاقامة اصل الا ان تصد امر معا بينهما مدة السفر فيحصرون ان قوا  
سفر والا ولو في غيرهم الا فاقدمت لهم بصرف والايج والفاصل من شرط الاقام ستة اشهر  
والهبة واستقالة الراي وشرط العبر واتحاد الموضع وصلاحيته حتى ان قوا اثر ما في  
ان فقد الفعدة الاولى ثم فرضه ولكنه اسأله عما اذا كان السراير لا يجوز ان واجب العنصر  
واجب كغيره في اعيان النخل وخطب الفرض وهذا لا يعمل كالحرب التي لا يقد  
فرضها بانهم واسحق النادر وماراد نخل كصلو الجز اربعا وان لم يتصد بطل فرضه  
وصاد الخلف لترك الفعدة المفروضة الا ان الذي الاقامة قبل ان يبيد الثالثة سبحانه  
يبيد الفياض والكرج لورقه مثله فلا يوجب عن الفرض ولو في غير السراير فاصل مثلا ومع  
اقتدا المقيم بالماضي في الوقت وبعده فاذا قام للقيم الى ان تمام لا يبقا ولا يجرى له  
في الايج لانه كاللاقي والفعدة ان فرض عليه وقبل اقبته وذهب الاقام هذا الخلف  
لثانيه ويجزها ان العلم بحال الامام شرط لكن في حاشية الهداية للمنفرد في شرط العلم بحاله  
في الجملة الا ان الابداء في شرع غير شرطا بل يفي في غيرهم قبل شروعه والابعد لاسان يقول  
بعد التبيين في معنى موصلانكم فاني سافر لوقت فوجدت في طريقي في الاقامة لا المتحقق  
بل في صلاة المقتضى لم يضر فيما اذا الفدة المسافة بالتيتم في وقت الوقت وسمي بالبعد فيما  
يشعر لاشا قدا المقتضى بالنسبة في من الفعدة ووافقي في الايتين والقرية او في الايتين  
وبان المسافر بالسنن اذ كان في حال امن وقدره والا بان كان في خوف وقدره لا ياتي بها هو  
الحادث لا نعمت له لعدم تجسيس في الاستسما الجي والعنصر في تغيير الفرض اخر الوقت  
وهو من الامرين القرية فاما كالمكان في اخره سافر واجب ركعتان والا فان رجع لانه العنصر  
في السببه منه عدم الاقامة لوطي الا كبر من من ولادتها وتأهلها ونوطه يبطل  
بمسه اذ لم يبق له الا في اخره فلو لم يبطل بل يتر فيها لا غير يبطل حتى الاقامة عليه  
وبالوطي لا يصلي وبنسب السفر والاصل ان السبا يبطل بمساو فاقدمه لا يادونه ولو  
يذكر وطنه فكيف ويؤا في فيه لآخر من نصف شهر لعدم قابلية ما صوره من الجرح في الجرح  
والعترية المستبح لانه يحصل في الايج كرامة وفاهما ثم المجلد وبعد غير مكاتب  
وجدي يتر في الامور اويت للالك واجبر واسر وفيهم وتليد في رزق وسواي  
وامر وسنا جرحه في شرهت قلت فحينئذ العدة تلحق في شرط آخر حتى لذلك  
عقن السببه في لا خطه شرط آخر حتى لذلك وهو الامور في في غيري واما المهر في المهر في



استقبل خلاصة ايزوما بطلان الخطية سراجي لكن سيجي انه لا يتطرق اتحاد الامام  
والخطيب في السادة جماعة واقبالا ثلاثة رجال لو غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة  
سوي الامام البصري لانه لا بد من ذلك وهو الخطيب وثلاثة سواه يعني فاسحا الي ذلك  
فاذا لم يبق قبل مجرده وقالا قبل الحزبه بطلان ان يبقوا سراجي ولما بالثلاثة فغيروا  
بعده سراجي ده واولوا وادركه راكعا الوضوء والخطيب وصلي باخرين لا يطل  
واتمما جمعه والبايع الاذن العلم من الامام وهو يحصل بفتح ابواب الحائضين لوردين  
كاقي فلا يضر على بابا المقلمه لعددا واحدة قديمه لان الاذن العام مقرر له  
وعلقه من العذر لا المصلح لم يبق لكان احسن كاقي جمعي لانهم معزبان سراجي مومن  
المذهبين في هذا الاول بما في الكبري وكيف في حفظه فلو دخلوا حصة الوضوء غلوه  
بابه وصلي باخرين لم يبق في وقتهم ولو في وقتهم بالذخيرة جاز وكذا في الثانية  
الي العاشرة في وقتهم في الاحتياط وسرط لا فترضا في وقتهم بها اقا في وقتهم  
ولما انفصل عنه فان كان جميع المذهب عليه عند محمد وبقي في وقتهم وقدمه عنه  
تقديمه بفتح ورجي في الفتر اعتبار عوده ليست بلا كلفة وصحة والحق بالمعنى الممن  
والشيخ الثاني وحرية والاصح وجوبها على مكاتبه معزبان سراجي وسقط في الجهر  
جبابه لبعيد الا لا واذ له موده وجبت وقيل غير جوهرة ورجح في الجهر  
لجبره وذو رة محتمة وبلغ وعقل ذكرها الزبني وعنده وليا عامين ورجح  
في حق السجود وقدرته في السجود في الجهر بان سلاته اعدوا كان لوجوب كونه في وقتهم  
لا يحل عليه في وقتهم لا يحل عليه في وقتهم لا يحل عليه في وقتهم لا يحل عليه في وقتهم  
وغيرها وانما في هذه الشروط بعضها ان في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
وقعت فترضا عن الوقت لا يعود على موعده بالوقت في الجهر افضل الا لوله في وقتهم  
لا امانة فيها من صلي اما العزها فان لم يبق في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
بهم اي حضورهم بالطريق الاول وحرر لمن لا عذر له صلاة الخطيب قبلها اما بعد  
فلا يكره غلبه في يومه بمصر كونه سراجي في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
اما عالا لوله في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
اصلا في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
بديركا بعد السابعة قالوا لانه لا يطل سراجي بطل ظهره لاصل الصلاة ولا ظهرت  
اخذت به ولم يبق ادر كما اول في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
وسجود وما في اذ اظهر بيا عنة في مصر قبل الجهر بعد الخطيب لاجل جوده  
المأخوذه والاول الساجد يعلق في جمعة اللهاج وكذا اهل مصر منهم من يكره فأنهم يعلقون

م  
وقيل

الظهر

الظهر ويؤخذ ان لا لقائمة ولا جمعة ويستحب على من تأخرها الى فراغ الامام وكروان  
لم يفرجه العجبي ومن ادر كما في شهره لو سجد وسجد في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
فجهد كايتم في العذر فاما كما في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
الخطيب في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
ولذا خرج الامام من الجهر ان كان والا فليصله للصوم سراجي في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
الي تمامها وان كان فيها ذكر الظلمة في لا يجمع خلاصا فاني لم يسلطه الترتيب بينها  
وبين الرقيته فانها لا تكرر سراجي وغيره لضرورة من جهة واحدة ولا لا وخرج في وقتهم في وقتهم  
السنه او يجمعها في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
اي في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
بلا خلاف بين بعيد وقريب في لا يجمع في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
ادمي وهو يحتاج اليه والانصاف في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
في كتابه ويخرج الامام بان يدير براسه او به معذرة في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
على البني عنه حاجته في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
لما في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
وان اجلس عند التوبة والخلاف في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
وعلى جهة التوبة في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
حال الخطية من التوبة في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
بالعرف في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
سراجي في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
لكن في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
ويؤخذ ان ثانيا بين يديه في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
اذ في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
انهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
خان في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
يؤخذ ان اخرج من عمران النص قبل خروج وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
الظهر في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
بعد الزوال قبل ان يصليها ولا يكره قبل الزوال في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
المكث في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم  
لا تكرر في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم في وقتهم

في وقتهم

جہتسنگ

ولا

2







[illegible]

وظائف انہیں

[illegible]

ويعتبر الشرط الجوهري















ابراهيم بن درهم درهم و في كل اربع مائة دينار من الخبز الى الخبز غفيرا لا ما  
 زاد فيها به وهو مثل الكور و ما لم ينفذ الذهب ففقه و ذهب و ما قيل غش  
 منها يقوم كالدرهم و ثلثا ثلثا ثلثا الى الا اذا كان على من يبيع بضائبا او اقل عنده  
 ما يتم به او كانت اتما راجحة و يبيع بضائبا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا  
 في النشأ الى و يمتد و يوزن بها احبا حائنه و لا الاسباع الا و ما اذا ذهبا  
 بفضه فان غلب الذهب فذهب و الا فان بلغ الذهب او الفضة بضائبا و يجب و شرط  
 ان لا الضاب و لو كانت في طرفي الحول في الاستدلال و في الاستدلال و في بعض بضائبا  
 فيها فلو هكذا بطل الحول و اما الدين فلا يبيع الحول و يستقر في الدين للجار و يحتمل الى  
 التمسك لان لكل للجار موصفا و جعله و يبيع الذهب الى الفضة و لكنه يبيع الفضة  
 قيمة و قال لا يجوز قوله ما به درهم و عشرة دنانير فيما ما به و ابراهيم بن درهم و عشرة  
 عنهما فانهم لا يبيع الزكاة عندنا في بضائبا من سائيه و لا يبيع و لا يبيع في النشأ  
 فيه ما يتعد ما سبب الاسماء النعم التي يجيها ابراهيم بن درهم و يبيده و شرط في و ان يقد  
 الضاب و يجيها ما و يتو اعيان بالخصص و بيان و في الذي فان يبيع بضائبا  
 و كذا و في الاخر و لو يبيده و يبيد ما يتعد حلا و ان شاء لاسي عليه لانه لا يبيع خلافا  
 لما في سائر ما علم ان الدين عند الامام ثلاثة و في وسط و يبيع في ثلثا اذا  
 لم يفسد و اختلف في ذلك لا في ابراهيم بن درهم و ابراهيم بن درهم و ابراهيم بن درهم  
 و بدل ما لم يتعد فكلما فقه درهم درهم درهم و عند فقه ما بين من  
 ليعزها اي من بدل ما لم يتعد فقه درهم درهم درهم و عند فقه ما بين من  
 ما هو مضمون و يراجه كطعام و شراب و اما ذلك و يبيع بها معنى من الحول قبل التبع و يبيع  
 ما هو مضمون و يبيع بها رجل و عند فقه ما بين من حولا في الحول بعد اي بعد الفقه من  
 دين و يبيع هو بدل بغير ما لم يكره و يبيع و يبيع و يبيع و يبيع و يبيع و يبيع و يبيع  
 يبيده الي الضيف كما مر و لو ابراهيم بن درهم المديون بعد الحول و كذا و سواك الدين  
 في و الا حائنه و يبيع في الحول بالحق و هو سائر و لا يبيع في الحول في النشأ  
 و هذا انما هو في فقه و لا يبيع و هو غير صحيح في الضيف كما لا يخفى و يبيعها الى المرأة  
 ذكاة و نصف درهم و قد مر و قد يبيع في الحول في الذكاة فقهه مر و قد مر  
 النصف لاختلاف قبل الحول فكل ما يبيع في النشأ لا يبيع في النشأ و لا يبيع في النشأ  
 و تسقط الزكاة عند موهوب له في بضاب من جميع فقه و سائر و يبيعها و يبيعها  
 الى الحول و لا يبيعها على من الموهوب و لا الزكاة و يبيعها و يبيعها و يبيعها و يبيعها  
 على الفقه انما قاله المالك و هو من الحول و منها ان يبيعها لانه في الامام يوم ما يبيعها

في  
 في

قيل هذا من شبهة الشئ باسمه من حواله و لا حاجة اليه بالعدول لما ينفذ في النشأ  
 معلوما و كذا سديد و اي علم في هذا العلم و كذا سديد و اي علم في هذا العلم  
 غير ما شئنا من شبهة الزكاة و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 بالحايه بضيه الامام على الطريق لانا من حواله الساعي فانه الذي يبيع في النشأ  
 لانا بضيه الحوائج و اما لانا في الحول و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 بوزن الحول و اما لانا في الحول و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 الاخذ ظاهرا من النشأ و اما لانا في الحول و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 لان ما ينفذ الزكاة و هو الحق و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 اخر و كان على النشأ و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 صدقة و في النشأ و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 العاشر و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 و الا و لا يبيعها بعد ابراهيم بن درهم و لا يبيعها بعد ابراهيم بن درهم  
 الاخذ في الامام فيكون هو الزكاة و الا و لا يبيعها بعد ابراهيم بن درهم  
 لا يبيعها في النشأ و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 فيه ذم لان لم يملك الا في قوله اديت انا الى خيرة ابراهيم و لا يبيعها في النشأ  
 الا انما و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 على و لا يبيعها في النشأ و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 فلا يبيعها في النشأ و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 نقله المصنف في النشأ و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 ببيع عشرة و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 الرزق عشرة و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 ما منه ابقا و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 و اما لانا في النشأ و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 حولي الا ان يكون ايا حولا و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 منه ثانيا في تلك السمتا لا اذا عاد الى النشأ و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 و لو لم يبيعها في النشأ و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 لانه لا يبيعها في النشأ و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ  
 و لو لم يبيعها في النشأ و قد روي في كتابه من النصوص و الفقه لان النشأ

7-1595

اي

باب الغش

مطار  
من الحج  
لا ينبغي  
لا ينبغي

مکان و زمان توزیع و جبهه توزیع

Handwritten signature

1176

فہرست

لا يخفى كلا في فضل الله تعالى وكرهه تعالى الا ان قرأته بل في الظاهر  
لاقتل صدقة الرجل وقرأته محاذرة من عيبهم او اوجع او اوجع او اوجع  
او اوجع السليمة او من دار الحرب الى دار الاسلام او الى خلافتهم وفي المراجع النسخة في  
العالم لا في فضل او الى الزهاد او كانت بحسب ما قبل تمام الله فلا يكره خلاصه ولا يجوز  
وقتها لاهل البوع لان منعت المعوق من جهة الذات بل منعت المعوق من جهة  
الصناعات التي لا يجوز دفع زكاة الزكاة لولده منه اي من الزنا وكذا في باقي الصناعات  
الا اذا كان الولد من ذات زوج فهو يكره الكسب والاشياء ولا يجوز ان يبايعه  
في التوفيق من له وقت يرميه بالفعل او بالقرعة كالصحيح المكسب وبالله عطفه  
بحاله لاحتاجه على نفسه ولو سألته للكسوة لولا اشتغاله عن كسبه بالجهاد لو طلب الصلح جاز لو  
مما جاز في يومه في ان يفتيه في معنى سؤاله ولا يكره له حاجته وعياله والمهر  
والزكاة تقبل ان كان المال في الوصية كان للموصي في العطف وكان الموصي عند موته  
لا يذم من بيع راسه وبيع الزكاة الى صبيان فخر بالله يوم عدا والى بشر او يهدى بالكره  
جاز الا اذا كان على القريبين ولو دفعها لاخته ولها في زوجها مبريئة بغيره على من ولو  
طلبت لم يوجع عن المال الا من لا يملكها ولو دفعها الى من لا يملكها لكان بيعا لغيره لو لم يملك  
مع والاول ولو دفعها في كسبه فاشتمت الفقر جاز ولو سخط ما له فرفضه بغيره حتى يجرى  
ان كان يرفضه والمال لا يخرجه ياب صدقة الفطر من زيادة الحكم لشرطه  
والعطف لفظا اسلامي والظن بولده بل قبل الخ و امرها في السنة الفوت في غير رضا قبل  
الزكاة وكان عليها السلام عطف على الفطر بغيره ما يجرى اذ ذكره النبي جرت وحديث  
فمن رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر معناه قدر الاجماع على ان يتركه لا يكره  
موسما والهر عند الحاجة هو الصحيح يخرج عن البداهة معلل بان الامر باطلا مطلقا  
كزكاة على قول كما مردوا بان فادها ولو ته جاز وقيل مضيقا في يوم الفطر عينا  
فقد يكون فاضلا لثقل الكسوة في يومه ورتبه في توفيرها على كل من مسلم  
ولو صور اجنونا فله يجرى عليها واجب الاداء بعد البلوغ في نصاب فاضل جاز  
الصلية كونه وهاج عماله وان لم يسم كما مر به اي هذا النصاب خرم الصدقة  
كما مر بها لاحتجته ونفقة الحار وماله في قسط الفول لا يجوزها بقدره ممكنة هي ما  
يجب لغيره التمكن من الفصل فلا يشرط طهارتها لبقا للحرب لانها شرط محض لا بقدره مبرر  
في ما يجب بعد الفطر بغيره من العشر الى اليسير شرط طهارتها وها لانها شرط  
ومعنى العلة وقد مرناه فيها علة على علمه في دفعه عليه لانتها الفطر وكذا في سائر  
المال لغيره في حرب كما لا يملك الكسوة بغير الشهود بخلاف الزكاة والعشر والمزاج لا يشرط

اجمعي

نقابة الميرة عن نفسه متعلق يجب بان لم يغيره وطلعه الفطر والكسوة  
ولا يقدح الا بافضل كل خلق ولوزن دمج طفلة الصالحة لذمة الزوج فلا طهر والجدة  
كالاب عند نفقة او نفقه كاختاره في الاختيار وعنده الحق منه ولو موثقا او متاجرا  
او مهنيا اذا كان عنده وقا بالدين واما الوصي بعينه الى حد وبه رتبته لا يخرق فطرته  
على ما كان رتبته كالعب العارية والوديعة والمبايع والابن لا يجب سبقه في دفعه وموثر  
وام ولد ولو كان عبدا كافر النكاح السبب وهو من يموته ويوطئ عليه لا عن زوجته  
ولده اكبر العاطل ولو ادعى عنها بلا اذن اجزا استجنا لا لاذن عادة او لولي عياله  
والاولاد الابناء في سائر عطف فيلحقه بعد الابن الماسور المصوب كجده وان لم  
يكن عليه بغيره خلاصه الامور في دفعه لا منى ولا عن مكاتبه ولا تجب عليه لان ما في يده  
طولا ولا يغيره فخره اياها كان عبدا بين اثنين وطهرا ووجه الوقت في زينة احد هاتين  
وقوله وتزني الرجل لو كان المملوك مبيعا جاز فاذا مبرر الفطر والخيار باقي  
تكرم من يصير له نصف صاحبه فاعل يجب من مبرر ودفعه او سؤقه او ذبحه  
كالمهر وهو ربه وحجها الهين وغيره وفي الحقائق والشرايع غناها عن هذا  
وصالح تروا وشعر ولورديا وما لم ينص عليه كرهه وخبر بغيره الفقه وهو  
اي الصانع لغيره ما يبيع الفدا او يبيع من ماله ما سأل وعرض ان يقدّر بها التنازل  
كلا ووزننا ودفع الفقه ابي الدرم افضل من دفع العين على المذنب حسب الفقيه  
جوهه ويجوز عن الظهير وهذا في السنة اما في السنة فودع العين افضل كالنكاح  
بطلوع الفجر متعلق يجب فخر مات قبله ايا الفجر او ولد بعده او اسلم لا يجب عليه  
وليس بها فخرها قبل الفجر وفي المصلي بعد طلوع فجر الفطر على ما مر في الفقه  
ويجوز ادائها اذا قدم على يوم الفطر او اخره اعتبارا بالزكاة والسبب في جوازها  
بشرط دخول رمضان في الاول اي مسئلة الفقه والصحيح ويرتفع جوهه بحر  
عن الظهير لكن عاقل المتن والشروع على صحة التقديم مطلقا وصححه عن ابي حنيفة  
والنهر ونقل عن الولد لجهة انهما هو الرتبة قلت فكان هو المذهب وجاز دفع  
كل شخص فطرته الى مسكين او مسكين على ما عليه الاكثر وجرى في الولد لجهة  
والخاتمة والبدائع والمخطوطات وتعمم الزكاة في الظاهر من غيره كخلافه وحججه  
في البرهان فكان هو المذهب كقولي الزكاة والامر في حديث اغنوم للذب بغيره  
الاولوي ولد ذلك في الظاهر به لا يكره الا خبري عن ما جاز دفع صدقة جازعة  
الى مسكين واحد بل خلافه بغيره خلطت امرأة امرها زوجها اذ فطرته  
حلت بغيره بغير اذن الزوج ودفع الى فقير جازعنا لاعتنه لما سأل



9/1/50

وہابیہ

44

\_\_\_\_\_















فصل في الاحكام وصفة المذبح بالحق ومن شأ الاحرام وهو شرط صحة  
الانكاح كبقية الاوضاع فالصلاة والحج لما عاينوا وتعلموا علان العموم والركاء فتر  
الحج اتي من جميع الاول ان يفتي مطلقا ولو مطلقا فانه الصلاة الثاني انه  
اذ اقر الاحكام للحج او غيره لا يجز منه الا بعمل ما هم به وان اضره الا في الغرض فعمل  
العموم والا اعملا في حق المذبح وانما يفعله اح وهو للتضافه للعلم في حق  
المذبح من حق حاض ونفسا وبني واليه له عند الفقه المالكين من وجع ان يفتي  
لان جمعه وعيد ذمه الزم وبنيه لكن سوي في المكافئ بينها وبين الاحرام وزج في الف  
بشوط لغير الستة حج وهو على طهارته وكذا ينبغي لمن يبرك من ان الله ظله وشا اديه  
قائمة وحسن تراسه لثباده والاضحية وجماع وجبته اوجارته لومعه ولا يفتح

1

واذ الشريعة من الاشارة الثانية في اعيانها في عذنا وليس فيها من اويل  
 ايكل من اول عذريته من اذنا وبعده كثر في وحيها واولها هو عذريته في كنه حاد  
 عذنا الا ان يزره او يغله ويجوز ان يزدري يقص وجهه ويخفف به في نوم وغيره  
 وعامة فقلوه وخفي الان لا يجد لغيره في عذرها اسفل من الكعبين عند مقعده  
 الشراكة فيوز ليس في حوزة المومنين ويزا في حاله طيب كونه وهو الكرم في عذوره  
 وهو من العظم الا انه لا يعجز في الامع لا يبقى لاجل الحروف البهي ان عليه السلام  
 دخل الحمام ولقي فيه الاستطالة في دمل لم يصب راسه او وجهه فلما صاب احداهما  
 كره ما رآه ووجد ان كبر الخاء في وسطه ومنطقة وسيف وسلح وختم زيلولم  
 المنطقه والنس والكتا لغير مطيب فلو ان الخاطب مطيب مرة او مرتين فعليه صرفه  
 ولو كثر عليه ممر اجمعه ولا يبقى ضا او فساد او حجامه وقلع منته وجبر كسر  
 راسه ووجد ان من مخرج ان خاف من طسره او فلة فان الاراحه يصعد في بيته  
 وفي ثلاث كف من طعام عزو لا كادوا كثر اثم التلبه تدبلي حتى ولو فلتا او وعلا  
 شرا او هبط او اوى كراجه راكب او عجي شاه وكذا تولى بعضهم بعضا او امر دخل  
 اذ التلبه في الارام كالنكر في الصلاة رافعا استنا ما حوته بها لاجلهم كائنه العزم  
 واذ دخل مكة بدرا بالسجود الخرام بعد ما نزل على استعد اخلاصه بانك لا تملك  
 من با ميامن من حاشا معا لحظا لاله البقعه وسير النسل لومها وهو النفاخ  
 فمخى الخليل ونفا وحسن شاه البيت كثر ملكا نفعناه الله اكبر من الكعبه وهو  
 الذي ينجي نوع شوك ثم استبد الخراف لا نفعه البيت فلم يخف في التلبه او عفا  
 او الزا وسته راجه فاستقبل الحج كبراهم لا رافعا رافعا الصلاة واستلم كعبه وحمله  
 بل صوته وهل سجد عليه قدامه لا يذلا لانه سنة ومركب الا اذا واجبه فانه يقدر بعينه ما  
 يملكها او ادها والى كعبه فذكر عيسى بالحي شيئا في يده ولو عصا فانه اي الخبي وان حجر  
 عنها اي الاستلام والاسحا من قبله بقر الله يا من كعبه لانه فاضها عليه وكبر وهلك  
 وعنده تعالى وصلى على النبي عليه السلام ثم يقبل كعبه وفي بقية الرقي في الخيل باطن  
 كعبه لهما الا عند الحجر بين فلكه وضاف بالبيت طواف الصلوة ومن يقول لا فاف  
 لانه الفلام واخذ المظلم من يمينه مما يلي الباب فصر كعبه عن يمينه لان الطائف كالنوم  
 بها والواحد ينف من بينه لنام ولو عكسا عاد ما دام بكه فلو رجع ففعله دم وكذا لو اقبل  
 من غير الحجر كالمرا قالوا ويرجع يوش على صنع الحجر ما قبل شرعه مرادك ان جعله البين  
 بلفظ ارفه على كعبه اليسرى استنا ما من اللطم وجربا لانه سنة الفزع من البيت  
 فلو طاف من الرجل بمن كاستقبله اخا طاب له فمرا جعل في دهاج مسجدا شرا طاف

قُلْ

[illegible]

وهو الاظهر من ان له عن البرهان ثم ذهب الى الوقت جعل من وقت الايام على  
 ناقة لم يرب جبل الرحمة عند العزات الكبار مستقبلا للوقت والقيام والنية فيه  
 اي الوقت ليت يسطروا واجيبوا كادجا لاجازته وذلك ان الشطر الكوني نشيد  
 فصح وقت من زمان ومكان وطالب غريم ونابره ومجنون وسكران ودمجهم اجمع  
 وعلم الناسك وقت الناس خلفه فتر به مستقبلا القبلة سامعين لقوله تعالى  
 يا كين وهر من مواضع الاجابة وهو مكة حرة عشر نظرا لمصاحب الهزعات  
 دعاء الربايب بجماع بكعبة شة وطلعت من الموقف عند الجحمة  
 طواف وسعي مرتين ووزنهم في مقام وميزان جوارك نصير  
 فرائد في اللباب وعند روية الكعبة وعند السورة والركن الثاني وفي الوقت في  
 في نصف الليل البدو اذا غربت الشمس في كل طرفي الماذن من زلفه وضربا في  
 عز اليان في حسن وبني ان بائنا ماشيا وازليلا وسيل وكبر وسلي ساعدا  
 والى لعلكها وقت لا عند وادي محس هو ادين من ومن دلفه فلو وقت به اى  
 وسيل عزه لم يجر على المشور وتزل عند جبل قزح بعين فتح للعلمي وسعته  
 والعد من قاذن بمعنى مرتفع والاهج انه المشعر الحرام وعليه سيقه قبل ان زاد  
 وصل العاين باذان واقامة لانه العا في وقتها لم يفتح للاعلام كالا احتياجا هنا  
 الى الايام ولوصل المغرب او العا في الطريق وفي عرفات اعاده للخدمة الصلاة  
 اما في وقتها بل كان المكان والوقت فالزمان ليله الجحيم والكان من ليلته الوقت  
 العا في لوصول الى من ليلته وقت العا لم يعلى المغرب حتى تفرق وقت العا فقل العا  
 اي وجهه مالم يطلع الفري ففقد في الجوان وهذا اذا لم يفتح طلوع الفري الطريق فان خا  
 صلاها ولو صلى العا قبل المغرب بمنزلة صلى المغرب ثم اعاد العا فان لم يعدها  
 في ظهر الفري عاد العا الى اكران وسوى المغرب ادا وتلاستها وبجيبها فابا اسف  
 ليله القدر كالتى به صاحب الهز وعنده وجزم شرائع القاري سيما القسطا بالشر  
 ذي الجي افضل من العشر كثير من رمضان ودعا وعلى الفري فليس لاجل الوقت ثم وقت  
 بمنزلة وقت من طلوع الفري الى طلوع الشمس ولو ما لا في عرقه كن لفرقة بعد كونه  
 لا تولى عليه وكبر وهمل ولي وصل على المصطفى ودعا واذا اسفر جبا ان يتي مسلا  
 صلاها فاذا بلغ بطن محس اسره فدر رمية جولا من وقت الضارعي ورمى جرح العفة  
 من بطن الوادي وكوه من بها فرق سباعا هذا يجتنب اي يرد من الاصابع ويكون سباعا  
 من ادفع ولو وقت على ظهر رجل او رجل ان وقت نفسها لفرقة الجحيم جاز ولا ولا ثلثه  
 اذ ربع ليلته ما دونه قريب هو هجر وكبر بكل ايم كونه او ليلته بليته باولها فلور يي كين

منها

منها اي السبع جاننا لور يي بالاف فالقبيل بالبيع لفرقة النقص لان ياده وجاز الربى  
 كل ما كان من جنس الارض كالخمر والذرة والبطيخ والعز وكل ما يجوز به اليتم ولو كان  
 تراب فقيم مقام حصاة واحدة لا يجوز نجس وعبره ولو كجار وجواهر لانه امر ان  
 لا تصاد في كل جحر وذهب وقضه لانه يسمي منار الاريا وبعير لانه ليس من جنس الارض  
 وما في فقه الاستباه من جحره بالبرق فله من الذهب وكوه اخذها من عند الجحيم لانها  
 من وده لانه من جنس جحره وقت حمرته ويكره ان يلقط حجر او حجر ايكس سيعين  
 حجر اصغر او ان يرمى بمسجبه يمين فقه من الحجر الى الحجر ويسمى من طلوع وكان والحقا  
 لفرقة با وكوه الحجر بعد الميراث ان شاء لانه مفرد ثم قصر بان يافق من كل شجرة  
 قدر لا تملكه وحجر او تقصير الكل مذكوب والربيع واجب وجوب اجماع الموسي على الاذعان ان  
 يمكن حمله الكوا افضل ولو ان الله يخبر فله جاز وحله كل شئ الا ان قال والطيب والمبيد  
 ثم طاف لفرقة باره او ما من ايام الفري الثلاثة بيان لوقته فواجب سبعة ايام للاكل والا  
 كالركن اربعة ايام لاسبى ان كان سعى قبل هذا الطواف واقلها لا تزداد ايام في  
 في طواف الزيادة اول لفته بعد طلوع الفري يوم الفري وفيه اي الطواف في يوم الفري افضل  
 ويتعد وقت الفري لفرقة حله انما بالحق السابق في كل الفري لم يحله حتى ولو لم يطر  
 شلا كان منابه لانه لا يجر من الايام الا بالحق فان اتمها اي ايام الفري وليا ليلتها لسه  
 فريها من ليلته فواجب وهذا عند الامكان فلو صيرته الحادي فان قدر فريه اسرطو لم  
 ليله هو الا لا تزداد من فيت بالليالي ويذكره والحق الفري من الجارات الثلاثة سيدا  
 استنابا بالاسباب لفرقة من با ليلته الى سلقى ثم بالعفة سيعا وكبر سيعا ووقت  
 حادوا من ليلته كبر ليلته ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه  
 بعد الثلاث ولا بعد يرمي بوجع الحذر لانه ليس بعده ويحيى لفرقة فريه ففريه ففريه ففريه  
 او ليلته ثم يرمي عند انك ثم بعده كرك انك انك احب وان فريه ففريه ففريه ففريه  
 اي في ليلته الربيع على ليله الجاز فاد وقت لفرقة من الفري لفرقة والما الثاني والثالث فري  
 الفري لفرقة وكا وله الفري من قبل طلوع فريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه  
 جاز فريه كرك وكا ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه  
 لانه من فريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه  
 بعضين شاعروا هذه الامور فقام بين الفري او ذهب لفرقة كركه انك لم يات لان اسرطو كركا  
 كركه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه  
 بعض ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه ففريه  
 رضى وهو واجب الا على اصل مكسنة ومن في حكمه فلا يجبه جسدك كن كركه ففريه ففريه ففريه









ليس بمأكل ولو قتل من مات صيد وقد وجد الجوز القود القود ولو حلال لا يصيد لهم لئلا  
ويجوز بيعهم صيدا وكذا كل شئ من صيده ومنزله انما صيده وهو محرم والا فليس فاسد  
فلا يقبل الشئ من صيده وفيه فحله وعلى السباع الجوز او الفاسدين فيمنه صيدا كما هو  
ولدت عليه بعد ما خرجت من الحرم وما تخرج من مكان او اجزاها اياها لم يزدت له  
يكره اي الولد لعدم سبابة الا ان حيث ولد على يدها بعد انما النظار هو اذ ان مسلم بالغ  
من الجوز ولو قتل من الحرم فلا يردوا منها الا يجب عليه دم بما دونه المباحات ولا وجب في الحرم  
ان اذا ودعوله مكره الحرم على ما مر وما وز وقت ظهره في الحرم من البدائع اعتبار الارادة  
عند الجوزة فزاحم لزمه دم كما اذا لم يرم فله ما عاد اليه من الحرم او عاد اليه حال كونه  
محرم او يشرع في ذك صفته هو الكطوف ولو شقها ما تافد ولو لا ان شرط هذا الامام  
تجدد بطلانها عند المباحات بعد العود اليها سقط دمها الا فضل عوده الا اذا احاط  
فوتس الجوز والا وان لم يعد او عاد بعد شتره لا يمسقط الدم كذا في بيعه ويمنع  
من ذبحه من غير ما يكره من الحرم ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
المكسرة الجوز وكذا الزواجر من الحرم والبولد كما مر من غير الدم وذكر كذا في باقي البسات  
اي ما كان من الحلال لئلا يفتن لها جهه فقد عاود عند الجوزة على ما مر ومنه مدعا لا يثبت  
بشرط على المصنف وحل مكره من الحرم ووقت البسات ولا حتى علمه لا يفتن بها  
كما مر وهذا لطيفة الانفا في يده دخل مكره الاحرام ويجب على من دخل مكره الاحرام ان يصور  
جهه او يرمي فله ما دونه من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
لزمه بالذبح لو ارمي كما عليه من جهة الاسلام او انه راووه سنة وانه في ذك المكره  
المزكوك وقت لا يثبت له من ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
مضى وقت ولاد عليه لولا الوقت لجوز بالاحرام من ذك المصنوعين ومنه طان  
لحرمته ولو شرط اي اخلا شوطها فاحرم بالحي رفقته وجوز بالاحرام من ذك المصنوعين  
وعليه دم لا جاز الرقيق ورجوعه لا يكتفي به في سنة سقطت حرمته ولو قتلها  
قتلها سقطت ذواتها مع واصل ورجوعه من ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
احرم يوم النحر باقر فان كان قتل ولا لزمه الاخر في العالم القليل لا بد لنا الاخر وان يجلو  
الاول من ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
الاحرام فاحرم باقر في ذك المصنوعين من ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
نما هو لزمه فله بطلان احرام نحره من ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
عمره بالذبح فله بطلان احرام نحره من ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
العدو وهو نحره من ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات

فقتى لصحة الشئ في هذا امر ان ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
لزمته بالذبح كذا في ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
للرقيق وان معنى على صحت عليه دم لا يكتفي به في سنة سقطت حرمته ولو قتلها  
وجب الرقيق لذبحه من ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
فيلزمه ان يتحلل من الحرم بالحي باضاح الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
فله بطلان احرام نحره من ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
الاحرام فاحرم باقر في ذك المصنوعين من ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
بعد ما مر من ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
يكره ما يكره من ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
عن كل نفس ماله في ما كان ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
ويجوز في الحرم ولو قتل يوم النحر خلافا لما دلل من يمسك من ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
تحلل وصبي من ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
الخطيئة بل في ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
وتفسير هذه القاعدة القبح فلو كان ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
جرم بلجه وجب عليه ان يحل من ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
المحرم من ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
وقد مر في ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
والمحرم من ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
محرم على الاصح والقادر على ادخاله في ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
به كما هو با في ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
لحمه وان نزلها عنه القتل لنفسه الظاهر الاول وما قبله تعالى فان ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
الحيوان اذا هبته كاحتفه كذا في ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
وهو الموقر المباداة المذابة كذا في ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
ولولا انما يذبحه لان العبرة بنية الموكلا ولو سدد في الرقبة المصلحة وهو لا يثبتها مطلقا  
والمركة منها في الحرم تقبل السبابة عند الجوز فقط لكن بشرط دوام الجوز الى الموت  
لا من ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
عن ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
دوام الجوز الى الموت اذا كانا ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
الزمان سقط الرقيق من ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات  
ثم جاز ما سئل من ذك المكره من الحرم من غير ما هو با في ذك المثل فان عليه دم بما دونه المباحات

باب الاحصاء

باب الضيق



















وبقيت ردة لا بد منه مدة وقت الصلوة كالصبح ورجب إلى آخره طوطا ذكر من الصلوات  
الفاضة إحدى وعشرين في شهر رجب العشر التي في المصاحف فقال له

وفاؤهم الحق وعشر	الجنة وعلم هذا الاجر
وجوب مهر المكاتر	او كمل مع فقهك المهر
والواجب الاكف في النكاح	من الذي سلمه او من فقهه
وفي النكاح المثلان يجوز	وخارج البذل المالك اجل
والعلم بالفرق بين النكاح	امانة او كمل مع حكمه
فهر المهر معونه يوم	ومع بيعه لحد افتقر
مضايقة وعلم الامانة	والمسك في السر والالفة

[illegible]

34

أجل حكم الخوف على أن يجعل ما يرضي لها منعه حتى يقبضه ولها النشقة بعد المنع ولها  
السفر والخروج من بيت زوجها المتاح ولها ذبارة أهلها إذا ذهت ما لم يقبضه أي  
العمل فلا يخرج إلا على ما أذن يارة أبو يعلى كجمه مرة أو الحارم كل سنة أو أكثرها  
قابله أو فاسده لا نيا عوا ذلك وإن أذن كانا عاصين والمعد حوا زحام فلا تزني أسباه  
وسير في النشقة ويسافر بها بعد أو أكله مولا أو جعل إذا كان ما مونا عليها والا  
ي ذلك علم يكن موقعا لا يسافر بها بعد نبي كان سدر في عجم وأخاره وملك في البحر  
ومجم الصادق وأحمد المعصوم لم يفتي شيئا الريل لكن في التفرقة الذي عليه القول في دياره أنه  
لا يسافر بها بعد عليها مريم البرزاني وعمره وفي الخلفه وعليه القوي وفي الفصول نبي بما  
نبي عنه من النسخة وينقلها دنيا دون مذهبه أي السفر من المصر إلى العراق والعكس  
ومن قرية إلى قرية لا نجلس بيزه وفيه في التناظر ما فيه بغيره يمكن الرجوع إلى القيل والبطنة  
وأعطى في الثاني قالا وعليه القوي وإن اختلفا في الأمر ففي أصله خلف شكر التسمية فأن  
نكل ثبت وإن خلفي يهر المثل وفي المهر بكلة اجماعا وإن اختلفا في قدره حال وفيه  
النكاح فالقول من شوله مهر المثل ببيت وأي أقام بينة قبلت سواء شتره من كلفه  
لها أو لا وإن أقامها بعينه فببينة لم يقم أن شتره مهر المثل وبينه مقدار مهر  
المثل لها لأن البينات لا بآت ظافا لظفره وإن كان مهر المثل بينما عالفا فان حلقا أو  
برضا خصا به وإن برهن أحدهما قبل برهانه لأنه فتر دعواه وفي الطلاق قبل  
الوطى كغيره المثل أو المحمديا وأن عينا كسمل العبد المأجور فله النسخة لا تخم  
الأدب من قولهم بخصه بغيره وإن أقامها بينة قبلت فأنه أقام ببينة أو في أن شتره  
المشقة وببينة أن شتره لها وإن كانت المشقة بينما عالفا وإن اختلفا وجب شقة  
المشترى صوت أحدهما كبايتها في الحكم أصلا وقد قدم مسوط صوت أحدهما وبعد ترتيبها  
في الخبر القول لورثته وفي الاختلاف في أصله القول لشكر التسمية لم يقض بشي حال  
يرهن على التسمية وقالوا لا يقضي بمهر المثل كالأحياء وبيرضي وهذا كله إذا لم  
تلمسها فان سكت ووقع الاختلاف في المال بين الحياء وبعد لا يحكم بمهر المثل لا لهما لا  
تلمسها إلا بعد الجمل شهادة بل يقال لها لا بد أن تفر في الجمل ولا تخشينا عليك  
بالمخاريف فبغيره يرضى في الثاني كما ذكرنا وهذا إذا ادعى الزوج أن المال شتر لها بغير  
ولورثه أي إمراته شيئا ولم يذكر حصة عند الدفني غير حصة المهر كقولهم لشيخ أرواحهم  
قالوا مهر المهر بغيره لورثه عليه فلا يخلع بها قالوا هو أبي الميراث محرمه وقال هو من الميراث  
أمن الكسوة قالوا له ببيت وببينة وأبينة لها فان خلف والميراث كما إن لمده وترجى  
المهر ذكره ابن الكمال ولو عرسته لم ادعاه حايه فله أن شتره العون من يولي في غير المشيا

مطلوب  
من المصنفين الى الفقه والابحاث







الصحة صحيحين المرض الا بائنا منها كما هو ولو نزع بنته مكاتبه ثم مات لا يفسد  
 النكاح لانها لم تكن مكاتبه بموت ابيها الا لانها لم تكن في الرق في نفسه للنكاح زوج  
 احته او مولاه لا يجب عليه تزويجها وان شرط ان الفقه او الشرط الحر من اولادها  
 فيه صحيح وحق كل من ولده في النكاح لان نكاح المولى للشرط لا يوجب على اعباده هو موقوف  
 لقربه بولاده فيجب نكاحه لو باعها او مات عنها قبل الوضوع فلا حرة ولا دعي الزنى  
 ولا جنة له خلف المولى نصه في النكاح ولا نفقة ولا سكنى لها الا بها بان ينفق اليه ولا ينفق  
 وتعد المولى وبها الزوج ان ظهر بطلان رقه من حرة المولى ويجوز في النكاح ولو لم يكن  
 بها حرة لم يفسد فان زواها فزوجها صحيح وهو له نفقة وحلت النفقة ولو لم يكن  
 اي النسب الموقوف لا يستأجرها فادام عليها البيت الزوجي لئلا لا تنقض النكاح البتة  
 وانما في المولى الشراعي بامته وان باه زوجا غيره وله اجارته وامتة ولو لم يولد  
 بولده الاستبراء بولده ولو لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب  
 من الاستبراء وبنيت النسب على النكاح وان لم يربحها لان مكاتبه ومكاتبه لم يوفى الاجازة  
 ولو صغيرين لهما بابتاع فلا يافتقار عودهما في اجازة المولى لا على اجازتها لعدم  
 اهليتهما ان لم يكن بحسب غير مولى الزوج نكاح مكاتبه جائز ولو لم يولد له من نفقة  
 عليه مولا نكاح مكاتبه لا ينافي طهارات على سورت فاحلله والى ذلك الجواب وعن الكمال  
 هنا غير صواب ولو قيل المولى امته قبل الاطى والخطبة ومكاتبه فلو سبها لم يفسد النكاح  
 ذكره المصنف المهر لفسد المهر لكونه امته ولو صغيرة لا يفسد ذلك الفسق امرأة ولو لم  
 على الصبي فانه يفسد النكاح وانما المهر لكونه امته لا يفسد ذلك الفسق امرأة ولو لم  
 من المولى يفسد النكاح ولو لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب  
 والاذن في المهر لكونه امته لا يفسد ذلك الفسق امرأة ولو لم يولد له من نفقة  
 بالالفقه وكذا المرأة التي لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب  
 لفساد النكاح لكونه امته لا يفسد ذلك الفسق امرأة ولو لم يولد له من نفقة  
 وعزامة بنيتها وانها باكره فانه ظهر بطلان رقه من حرة المولى ويجوز في النكاح ولو لم يكن  
 ومكاتبه ولو لم يكن مكاتبه بموت ابيها الا لانها لم تكن في الرق في نفسه للنكاح زوج  
 لزيادة المهر عليها بطلانها فانما اختارت نفقة مولاها ولو لم يولد له من نفقة مولى المولى  
 ولو لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب من الاستبراء وبنيت النسب على النكاح  
 بابلان لم يفسد النكاح وانما المهر لكونه امته لا يفسد ذلك الفسق امرأة ولو لم يولد له من نفقة  
 غير ذلك فلم يفسد النكاح وانما المهر لكونه امته لا يفسد ذلك الفسق امرأة ولو لم يولد له من نفقة  
 كذا في النكاح فانما المهر لكونه امته لا يفسد ذلك الفسق امرأة ولو لم يولد له من نفقة

المهر

المهر في النكاح في ثلثائه نكح عبد بلا اذن فصح لو باع عتقا من المهر فصح ولو لم يولد له من نفقة  
 وكذا حكم الامه ولا خيار لها لكونه مملوكا فصح ولو لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب  
 بان نكحها فصح ولو لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب من الاستبراء وبنيت النسب على النكاح  
 به الزرع والام ينفذ لان عدتها من المولى تنقض النكاح فلو لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب  
 فالمرء المسلم له المهر او بعد من نفقة مولاها لو لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب  
 فلو لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب من الاستبراء وبنيت النسب على النكاح  
 شرط بقاء مكاتبه من المولى الى الدعة ويسعى لاجلها فلا يفسد النكاح وانما المهر لكونه امته لا يفسد ذلك  
 للمهر لكونه امته لا يفسد ذلك الفسق امرأة ولو لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب  
 عند المهر لكونه امته لا يفسد ذلك الفسق امرأة ولو لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب  
 ولها ما لم يكن من مكاتبه حصص المهر من هذا النوع وحده فصح ولو لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب  
 قدم الاب والافلاين ولوا دعي ولهم ولده المهر او بعد من نفقة مولاها لو لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب  
 صحيح كالمعسر وان لا ينفق بنته ولو لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب من الاستبراء وبنيت النسب على النكاح  
 كالمعسر قبل ان يولد له من نفقة مولاها لو لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب  
 ولو لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب من الاستبراء وبنيت النسب على النكاح  
 حرمه لكونه امته لا يفسد ذلك الفسق امرأة ولو لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب  
 او ولده او جده فصح ولو لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب من الاستبراء وبنيت النسب على النكاح  
 فصح ولو لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب من الاستبراء وبنيت النسب على النكاح  
 وطلعت من نفقة مولاها لو لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب من الاستبراء وبنيت النسب على النكاح  
 فان لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب من الاستبراء وبنيت النسب على النكاح  
 والولادة ولزما الفقه وسقط المهر ويصح الفقه عن كتمانها ان توفته منها ولو لم يولد له من نفقة مولى المولى النكاح فاسد بحسب  
 بعينه لعدم المكاتب والولادة لانه المعشوق باب النكاح كذا  
 بشر المهر والمكاتب وهما ثلاثة احوال الاول ان كل نكاح صحيح من المهر صحيح من المهر  
 خلا فاما المكاتب ويروى قوله تعالى وانما امته حاله الحب وقوله عليه السلام ولدت من نكاح لا  
 من سفاح والثاني ان كل نكاح صحيح من المهر صحيح من المهر صحيح من المهر صحيح من المهر  
 هذا كلامه ويروى عن علي بن ابي طالب قال كل نكاح صحيح من المهر صحيح من المهر صحيح من المهر  
 وقال ابن عباس في النكاح لا يفسد الا بالفساد والاولى الصريح عليه في النفقة ويجوز فاقوله واجهوا فيه  
 لا يجوز ان لا يثبت بالنكاح في الفقه والاولى الصريح عليه في النفقة ويجوز فاقوله واجهوا فيه  
 اسلم المهر بجان بلا سماع يهود او في عدة كالمعسر من ذلك اقر اعليه لان امره بانه نكح  
 بقره وما عتق من ولدها اياها المهر بان النكاح اسلمها من غير ان اسلم احد المهر بجان

باب نكاح المكاتب

او مرضا لينا وها هي الكفر ذوق القاصي او الموقر حكاة من ماله لم عليه ومما افعه احداهما  
 لا يفرق بين قاصي الاخرين من مسلمانا لا اسلامي ولو لم يعل الا الاخرين ثلثا او ثلث  
 القاصي قد لا يفرق بين ماله ما كان لوالديه انما اقام معها غير هقد لزوج كجاسة  
 وعوده مسلم لم يفرق وجه قبل زوجة لم يفرق وجهها ثلثا من ثلثه لانه لم يفرق بين زوجة  
 جبر من كيط حقة لثا ليلو والمالي من استقر المراضه واد اسم احد الزوجين المجرى من المراضه  
 الكافي عن مرض الاسلام على الاخر فان اسلم فيها والا بان المراضه وقد بينا ان لو كان الزوج  
 حيا من المراضه على الاصح والعيب كالصبي ميتا ذكره للصل ان كل من صنع هذا لا يملك  
 صوته الا اذا اخرج من عياله ويتفرق عطفه على غيرها الميز ولو كان ممنونا لا يملكه المراضه  
 لها من ثمن زوجها على اية ما يملكه من ثمنه في النكاح فانه لم يملكه ان نصب لها من ثمنه  
 وصيا لثمنه على بالفرقة باق من الميسر من ماله المراضه ولو اسلم الزوج في  
 مجوسيه فهو من ثمنه بقي تمامه كما لو كانت ولايته كذا لكانت كذا بالفرقة  
 منها صلاة يتبعها بعده ليل لا لو ان لا يملكه لا يكون من الثمن لو لم يفرق واحد  
 ابري المجرى من ثمنه في الاصح وهو ما ذكره للصل ان حيث يقع الصلوة من صغيره يفرق من ثمنه  
 وفيه نظر اذ الصلوة من القاصي وهو عليها لا يتماثل بالاهل لا يملكه بل لو فرقه كلورث  
 قريبه ولو ان حبيته كانت حقة لم يقع خلاف في ذلك الكافي في اية او اذ المراضه  
 وتلقى بها كالمال لم يقع حتى يحسن ثلثا لو عطف ثلثا من ثمنه قبل اسلامه الا اخر  
 اقامه لثمنه الفرقة مقام كسبه وليت بعده لم يفرق غير المرحله بها ولو اسلم زوج في كفايه  
 ولو مات لوكام من ثمنه والمراة تبقى بنات المراضه حقيقة وكذا الا بالسر في كل زوج  
 بعدهما الياسما او ذميا لو اسلم وصا لثمنه فانها او افرع سببا لو دخل ولها بنات بنات  
 المراد اهل ثمنه فان لم يفرق ولا كافي من مجوسيه ان سببا لو فرجها الياسما ذميا او مسلما  
 او ذميا او مسلما او ذميا سببا لو كانت المسببة من كونه مسلم او ذميا لم يفرق ولو كانت  
 من ذميا او ذميا ان ذميا من ذميا لو كان الذم عن الميطعة لم يفرق من ذميا او ذميا او ذميا  
 حيا ليا بان لا يفرق في ثمنها اما الماطل في ثمنه من الماطل في ثمنه بالثمن الماطل من الماطل  
 واد ثمنه لثمنها او ذميا او ذميا في ثمنه من الماطل في ثمنه بالثمن الماطل من الماطل  
 وغيره لثمنه لو سبب لثمنه لو اتركه وعلقه ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 لو سبب في الفرقة ثمنه قبل ثمنه ولو مات لوكام من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 على الاسلام وعلى غير النكاح من ماله الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 على المراضه من ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 من الاثا بالثمن الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه

في المراضه من ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه

كلور

كلور لم يفرق في الاثا براءة المراضه كلفت وقد بطلت في القينة والمجوسية والتمتع والمهر  
 وحاصلها ان المراضه قد تفرق في المراضه في ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 اليه لو مضر فلو اسلم في ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 المهر في كذا العيب ان مضر في ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 خاذا خلا لا يفرق في ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 والبر في ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 بان يملك القينة في ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 المراضه في ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 كان العيب في ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 في ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 اسد حاله من ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 صغيرة لثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 ولو لم يملكه سببا في ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 مضر لو لم يملكه لثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 وثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 في ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 وينبغي ان يذكر المراضه في ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 في ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 بالثمن الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 وبان ثمنها لا يفرق في ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 ابري من ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 بالثمن الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 وصبر على ما لا يتولى ليل في ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 لا تفرق في ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 بجمعة من ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 في ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه  
 الطلب وان عاد اليه المراضه في ثمنه الماطل من ثمنه المراضه في ثمنه المراضه من الماطل في ثمنه

مطلوب حكم النكاح

باب القسم















۱۰۰

والبحسب والبيان انكر مرده انكار ونقله الكل بقول فالحق معصية ثم هل في  
اختصاصي اختلافا واطلقت انكر وقيل لو كانت اختارت فان ذكر الاختيار كذا انكر النفس  
او التائه للوحده وكذا ذكر المطلبه ونكر ان لفظ اختيار وقوله الاختار والاي واجل  
او الانداج في يوم مقام النفس والشرط ذكر في كذا كلام احدها كما شكلنا في غير محلي اختياره  
بكل ما يرجع كالمزبور في الاختار بنفسه ويزجي لوفس لا يلزم ويزجي ونفي وما في الاختار  
من عدم الوقوع في يوم لم نفي اعتبار المقدم وبطل امره كما لو عطف ما ولو لم يأت  
للمرء واختاره لولا ان النفس باهي ولو كرها لم يظنه اختاري لانا لم نطق واختاره  
فكانت اختارت لاختارت اختيارا واختارت الاول والي سطر او لا اختار بتبع بلايه  
من الزيد لانه انكر لانا وما لا يتبع واختارت الاول والي واحد وبانه واختاره الطلوي  
بجرحه المذهب في القول في القدر جوبه نأخذ انتمي فقد اذنا ولباهر المقوبه لان في ظهر  
وبما اختارنا لاختار العلم باطل لاختار اجعل الشرط في محلي الاسم ولو في وجهه بالغير  
المذكور طلق فيني واختارت فيني تنطلقوا حقوق المطلبه الاول بانه واحد في الاعم  
لعموده بالباقي فلا يتغير امره بيدك وتقبله واختار فيني طلق فاختارت فيني طلق  
رجعيه لعموده بالباقي بالغير والاختار لعموده بالغير صار جيبا الحكمه فيني طلق  
لانا علقنا لاختار فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق  
فطلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق  
قالوا خير امره فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق  
ان شئت واختار فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق  
عواخذنا لاختار فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق  
في سامه نطق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق  
وربما ولا يجل الحق بالامراض بل بعضا فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق  
الا فانه لا غير اذ فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق  
بني فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق  
لوان فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق  
ان فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق  
كاسر فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق  
ولا تعلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق  
شروط جعلنا لاختار فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق فيني طلق  
لعموده بالباقي بالغير والاختار لعموده بالغير صار جيبا الحكمه فيني طلق

باب الامانة باليد

















بقدر ما كان يخلص منها ولو غاب سحرته ورجعته اليها لاجل له قلبها وبعد عنها جميعه  
 وقيل لا يفسد قلبها لا سيما وبه يقين كافي انما كان خائنه وشيها الوهابية عن الخط  
 اهل ولا تم عليه كما قال بعد ما بعد طلاقه لولا ان كان قلبها طلق ما حدة وانقضت  
 عذرها صدف والمراة وذلك لا يصح فان على الزوج المقترب كالم لم يصدق فيه  
 وقيل صيد فاندو لوطها شرب قبل المرحول تركا كذا طلقها قبلها واحده اذ لا تلت فيه  
 الى بلان سيرة البيوت ما لا هو لطف البيوت شرها للطف على  
 فزلا قربا بنامه قولون ما المولي هو الذي لا يمكن قربا انما لا يبي شق بلزمه  
 الا لاني كذا من الملق وشرحه محبة المراة كونا شكو حة وقت تجزئ الايبان  
 ومنه ان تزوجك وانه لا امر بك ولولا وان طلق تزوجك لكان باللق بان  
 ووقع بان بركه واهلها الزوج للطلاق ومنه ما لا كذا فخرج الى الذي يبرها  
 فربما يبره وقرع الطلاق ومنه ما لا كذا فخرج الى الذي يبرها  
 ولم يبطا ولزوم الكفارة والجن المعلق ان حدث بالبر والمعة اقلها المعة اربعة  
 اشهر ولان شربان واحد لا كذا فلا يجلعه على اقل من الاقل وسببه كسبية  
 الرجعي والفاقة مخرج وكذا في المخرج لو قال وانه وكل ما يقع به المني لا اقل من غير  
 حائض ذكره صوري لعدم اختلاف المخرج الى المني او وانه لا اقل من لا اقل من لا  
 اغتسل شارب اربعة اشهر ولولا ان تغير المدة وان فربك ففعل في اوجزه ما شق  
 غلبت ضلتي صلاته كذا فليس يبره لهم شقها بخلاف في مائة ركعة وقياسه ان يكون  
 مولا بانه حقة اذا شارب ما يبره ولم انه او فانت طلق او حدة حرو من الكا  
 لا اسك لا اقل من لا اقل من لا اسك لا اقل من لا اسك لا اقل من لا اسك لا اقل من لا اسك  
 اذ ان جازا وتطلى الشرب من مفرها فان فربها في المدة ولو لم يبرها ففعل في المدة  
 الكفارة وفي غيره وجب الجزا وسقط الايبان لثمة المني والايقربا بابت واحدة بمضيها  
 ولزومها بعد مضيها لم يبره له الا بنية وسقط الحلف لو كان موقدا لو يبره اذ  
 مضي لثامه وسقط الايبان لو كان موقدا كانت طاهر كذا فربك ففعل في المدة  
 ومضت المراة بربا في المني بان بابت باهر من المدة وقت المني فان نكح بعد ذلك  
 اهل لم يطل لثامه لثامه المني ففعل في المدة بالايبلان لثامه وانا بابتا بغير الطلاق  
 فربا عادت لثامه بربا بالايبلان خلا فالحمد كذا فربك ففعل في المدة وان وضعا بغير المني  
 لثامه المني لثامه وانه لا اقل من شهرين وشهرين بعد شهرين المني في الشهرين الا لثامه المني  
 بربا اذ بربا مطلق الزمان الا لثامه المني كذا فربك ففعل في المدة لا اقل من شهرين لم يكن  
 مولا بعد شهرين الا لثامه المني كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة

٧٢  
 ٧٢

وانه لا اقل من شهرين الا لثامه المني كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة  
 صار مولا والا لثامه المني كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة  
 اقل من شهرين لم يكن مولا الا لثامه المني كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة  
 بالبره وانه لا اقل من شهرين لم يكن مولا الا لثامه المني كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة  
 التي من الملق فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة  
 بربه الى بعد الايبان لم يفسد لثامه كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة  
 ولولا فان انا ان مضت مده وهو في العدة بابت باهر ما لا لا خاتمة  
 عن عجب احقها احقها كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة  
 رتبها اوجة او عشة او مائة لا تقدر على قطبها في مرة الايبان العدة ان لم يبره  
 على وطالب المني كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة  
 ونفخا ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة  
 لا فاضاها بالثمن فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة  
 لانه الامس فان وطى في غيره كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة  
 المولا المني مده وبه مخرج في المني في المدة كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة  
 مطلقا فان في المني كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة  
 برب الايبان لا لثامه انت على حرام ويحذر ذلك كانت في المني كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة  
 مينو شيئا ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة  
 ونظيفة بانبان في الطلاق وتكون ان في اها ويغني بانه طلاق باين وان لم يبره  
 لثامه العرف ولذا لا يباين به الا المرحول ولو لم يكن لها مراه او حلفت به المراه كان بينا كما  
 لو ماتت او بابت لا لثامه فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة  
 سلق حلالا ومثلا انت سحر في الحرام والحرام بل من وعمرتك على وانت محمد لو حرام على المراه  
 يقول على وانا عليك حرام ارحم او حرمت نفسي عليك اذ انت على الحرام لو لم يبره بربا ولو كان  
 له برب شوه والمثله بالها وقع على كل واحد منهن طلقه بانه وقيل يطلن واحدة  
 منهن واليه البيان كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة  
 الكلال لانه عند المراه لا يبره من صاحب المراه ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة  
 فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة  
 حرام فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة  
 انه لو حذر المني فانه برب مبيع المني ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة  
 طلقه واحدة فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة كذا فربك ففعل في المدة





















عجل العجايب  
وقل الخبيث  
نفع داني  
نقد عظيم  
جنت ودين  
ات نهاد

فقر









کتابخانه عمومی  
شعبه کتب خطی  
موسسه تخصصی زبان  
تهران

26

[illegible]

سطرنا وان ان الله كبره من غير ان ياتي من الرزق  
 سنون ولم ينج ان شئ من كبره من غير ان ياتي من الرزق  
 طبع من غير ان ياتي من كبره من غير ان ياتي من الرزق  
 بالعلم والسطر والسطر والسطر والسطر والسطر  
 الاضطر والاضطر والاضطر والاضطر والاضطر  
 الزهر من كبره من كبره من كبره من كبره من كبره  
 والجمع والجمع والجمع والجمع والجمع والجمع  
 ولم ينج من كبره من كبره من كبره من كبره من كبره  
 في السبع السبع السبع السبع السبع السبع  
 لم ينج من كبره من كبره من كبره من كبره من كبره  
 انما قال وصوت او في السبع السبع السبع السبع  
 المرحوم المرحوم المرحوم المرحوم المرحوم  
 مجد ونال في المرحوم المرحوم المرحوم المرحوم  
 فيست ولا شئ من المرحوم المرحوم المرحوم  
 قول في ينج من كبره من كبره من كبره من كبره  
 في السبع السبع السبع السبع السبع السبع  
 هذا مع وضع الوصف بما ذكره في تفسيره  
 بالعلم والسطر والسطر والسطر والسطر















[illegible][illegible]

















சென்னை மாநகராட்சி

[illegible]

باب البيه في الملاحق العيان



والام دخل مبتدا خبره انقضى الحيلة على فعله وادخلها عليه فهاهنا آية نكال  
تجزيه النيا به للغير كس وشر او اعادة وحيا عليه وسيا غدا بنا انقضى اي الام  
امر اي توكل ليخضعه اي بالخوف عليه لان الام للاخضار ولا يتحقق الا بامر الله  
للتوكل فلم يثبت وان ثبت كان باعنا بامر الله التوكل سوا حكمه اي الخاطب  
ذلك التوب او لا يخلد ما لو قد وبك الله ان يتحقق كونه ملكا كاسيما لا دخل الام على  
عقبي اي ذات او على فعل التبع ذلك الفعل عن غيره اي يقتل النيا بكل وسب ودخل في  
الولد خلاف العبد فانه يقتل النيا به انقضى دخول الام حكمه اي كل الخاطب المحل عليه  
لانه كالملا الاختصاص فثبت وان ثبت نيا كان باع نوبه بامر الله هذا نظير الدخول  
على المعيق وهو التوب لانه يقدره ان يثبت نيا بامر الله كذا وانظر دونه على فعله  
لا يتبع من غيره فذلك هو له كذا اي مثل ما مر من استراط كون الخوف عليه ملك الخاطب  
وله ان الملك له كما ما وشرب لك سربا انقضى ان يكون الطعام المشرب ملك الخاطب  
كما وان كان طعاما كان الام هنا اقرب الى الاسم من الفعل والتميز نيا بلان هو ما مر  
الامر فليست بيمينه الملك بل ان ذوقه بغيره اي ما مر صدر في يمينه فثبت عليه  
فما اذنيته ودين يمينه في الفرق بين الدمانة والقضالا يتبالي في يمينه بلان الكفارة  
لا مطالب لها كسركا وان ثبت او انقضت فهو حر فذهب عليه بيعا بلان لا ينفذ  
لوجوده لا يلو يمينه لا لغيره لا وان اجبر بعد ذلك في الامع كالقوى في ملكه فهو حر لم  
ملكه عند دعاهم وفيما لا خيار لانه لو كان بعبته في جرح فاهم بيعا صحا بالخيار  
لا يصدق لانه ملكه وتبالي يمينه ليقض الشرط في يمينه فثبت في الامع في المثلين بالبيع  
او لا يمانا سوا المعروف لا بالباطل لعدم الملك فانه قبضه ولو استوى مورا او كاتبا  
لم يثبت الا باجماع فاعز وكاتب **س** ولا لانه ان ثبت ملك شيئا فانه حر فباع  
فنهضه عن مزجه وولدت منه او من ابيها لم يثبت عنه الخوف ولو من اجنبي وبني الغرق

الانجمن

۵۰۲

في الظن به وانما قد يبالغ فيه في حلقه لئلا يؤمنه المرأة فترى الجمع دون  
الفاقد والجمع وكذا لو حلق لا يصح لي ان لا يصح ولا يخلو لان المصود منها الزانية  
التي لا يرايت بالفساد فلا تغفل العيين غلظ الخ لاني المصود منه الملك وانيت بالفساد  
والجمع والاجابة بغير ولو كان ذلك كله واللائحة كاذبة وتحت في علمها ان الجمع  
لانه لغيره فان عينه اصبغ حسنة لان تكلم العزيم بالجمع ان لم يبع هذا الرقية  
لكن اذا عنت المولي رد برقية تدبر اسطقا لا تحت بالميتة في قول الامام حنبل  
الحق الشريفة من تحلية البع حوله لان لم يبع كانت حرة براسه ولو عنت والامر بغيره  
الرق بالردة لانه موهوم وكذا لم يرايه تزوجت بغيره انكر المرأة في طاعة طلف المخلص بغير  
اللام وعزنا في الامم الرخيصة وجميع ما عنتان وبها في سائغته والفسخ ان لم يخل  
غيب حلقه والاداء لو قيل له انكر امرأة غير هذه فذكر امرأة لي يني كذا الا نطق هذه المرأة  
لان قوله غير هذه المرأة لا يمثل هذه المرأة فلم تدخل تحت طاعة الدار فسد في بغيره في  
الحق لوان المولى قد لم يصر هذا من هذا العن فانه كذا انكرته اوان لم يذهب في كل هذا العلم  
فانه كذا انكرها لم يملكه في كل شيء ان تزوج بك فبغيره حرة تزوجها تحت لانيته تصرف  
الي ما تصور حلقه لا يزدج بالرقعة عقد اخرجهما لان المصير كان العقدان تزوجت ثانيا  
لاني كذا اقلوا امراته ثم تزوجا ثانيا لا نطق اعباء للرض وقيل تغلق حلقه لا يزدج  
من يات فقلان وليس للفلان بنت لا تحت من ولدته له بغير النكوة ثم دخلت النكوة وللرقعة  
لا تدخل تحت النكوة فلو كان دخل هذه الدار احد فكذا الدار لما لزم ودخلها الثاني  
حت لتكويه ولو قد ادري او دارك لا تحت لها لك لغيره وكذا ان كان سر هذا  
الراس احد وشار اليه راسه لا تحت الثاني به لانه متعلق به حلقه فكان معرفة اوري  
من يات الاضافه بغير ذكر ما لم قبل باب العيين والطلاقة من راسه لا يشاء الا بالنيمة في  
العلم كان كل علم محرم احد احد فكذا دخل الثاني لوي هو كذا كذا ان استعمال العلم في  
النكوة فلم يخرجه الثاني من عموم النكوة بغيره فلا الاشياء المرفوعة لا تدخل تحت النكوة  
الا المرفوعة في الحديث في حلقه في النكوة التي هي في موضع الشك لا تكون دخل دار بغيره احد احد  
حلقه في دخلت حلقه ولو دخلها موهوم تحت لانيته لانيته لا تدخل تحت النكوة وما حلقه في  
الثالث من ايمان الظن به وجب جميع او امرأة ثانيا من لم يوز قوله في الحلقه الي بيت الله  
او تكويه وارة دأ ان ركب لادخاله المصير لادخال بيت بعض الناس احد لم يوز في ولا  
شيء بعلي المزوج والاداء الي البيت الله او الشئ في الحرم او الي المسجد الحرام او باب الله  
او من ايها او العفا او امره او من نصا بغيره لعم الرق لا يتبع عبد قيل له ان لم يبع  
العام فانه حرة فلا يبع وانكر العبد وان باعته فشهد انكره لا تحت بحرقه لم يقبل ثانيا

















































اسلامه انتهى في هذه المم وكما بالاكراه على الوجه بجواب الفاضل في الاستحسان في بيع  
 وحسنه في الستين اربع عشر شهرا على سلم بأكبره وهو مكر لا يترقب له لا في كل يوم  
 العبد بل لا لانكاره وبه ورجوع يعني فيمنع الاختلاف ونسبت بجهة الاحكام  
 للمتكلم على ويطلق وقتها ويمنونه زوجة لولا ان قبل ثوبه والا قبل كرهه بغيره  
 السلام كما مر في شأه من اهل الجور وقد رأيت من يملك هذه الخرافة المص وحسنه فاستتم  
 اربعة عشر في مخرج الوهابية لغيره بل لا يمكن كذا التعلق بطل العمل وان كان في قوله اوله  
 وثانيه خلقهم بالاستغفار والتوبة ويجوز بدالكام ولا يجوز المرتد على ردة بلحقه  
 الجزية ولا يمان وقت ولا يمان موبد ولا يجوز سرقه من المالكين بل على خلاف المالكية وحاشية وغير  
 كله ماله في حلاله لا في حلاله في كل منعه في دي وعكس كذا على حاله بل يصح على العود ويؤيد بالمال  
 عن ملكه في الاوقات فان سلم عاد ملكه وان اقول على حكم طائفه ورتبك اسلامه  
 المسلم ولوزوجه بمرط العده في كل يوم بوضعا دون اسلامه وكسيرة في ردة في ردة  
 وفي الامور ان هذا الكتاب في حكم الفاضل بل ياق عتقهم من ثلث ماله وان لم يكن كل  
 ماله وحل دينه وعمر ماله ويروي مكانه في التوبة واللا يتردد في حق بواع وبسبب في بيع  
 القضاء الا في حق من العبد من ولعل ان يتردد في ردة على ردة في حق في حق منه  
 انما قال لا يمتهم تام ولا يرد من غير استيلاء وطلاق وتولية الحبة وتسلم الشفعة والبيع  
 غيره المازن ويطلق من ماله ما يبعد الله وعن النكاح والزبية والعبد والارت  
 ويترتب منه انما كان في العبد المأذون ولا يمتد في حق المشرق على ولده  
 الصغير ويترتب منه ماله تام ويقتد هذا كما كان قبله ماله ماله او عقد متبرعا  
 كما لم يبعه والعهود السلم والعقود والتدبير والكتابة والمجبة والارض والعبارة  
 والصلي من اقراره في حق الدين لا يمتد له حكمه والوصي في ماله وعقله ولا شك في طهارة ماله  
 استيلاءه وادبائه وانما طهارة ولطافة في حقهم جواز هلكه ان سلم نذر وان هلك يتردد في  
 او في برار الرب وحكم طائفه بطل ذلك كما كان حيا مسلما حيلة قبل ذلك فلا يتردد في  
 عاد بعد اقراره في حق ماله وان جاسما بوجه ماله معوانه اخذ بغيره في حق ماله  
 بيت المال لا يتردد وان هلك ماله او ازاله لوارثه عن ملكه لا ياقطع ولو قال بالحق لفضله  
 ولا يبره وادله ماله له ان لم يردون من اقراره في حقه بغيره وبقية ماله من سبادة  
 في الاسلام لان ترك الصلاة والصيام معصية والمعصية في حق العبد وماله في سبادة يطل  
 ولا يمتد من العبادات الا في لانه بالزهد ماله كما في الاصل في الاسلام وهو حق ماله في حق  
 سلم اصحاب ماله او شأه في حق العاصي او حده السرقه في المالا المشرق لا للورثه ماله  
 انه في حق العبد واما غيره ففيه التسليم او الربيه بغيره او اصحابه وهو يتردد

في حق العبد  
 في حق العبد

في دار الاسلام يتردد وحاشية طائفه حيا مسلما او اخذ بملكه ولو اصابه بعد ماله في ماله  
 في تسلطه لا في حق من ذلك لان في الاقرار بهذا الاسلام ما كان فيه حلا كونه حيا مسلما  
 اخذت بأكبره ورتب حيا في حق التزويج باخر بعد العدا حيا مسلما في الاقرار من نفسه  
 بيمينه وتلقية ماله في قوله في نفسه فاما ما كان في حلاله واكلها الله في حلاله  
 بان نفسه وتزوج بغيره والمزني ولو صغيره او صغيره بغيره في حق الله او في حلاله ولا ياكل  
 حلاله في حق الله ولا ياكل حلاله في حق الله وان قبلها احد لا يمتد في حلاله في الاقرار وبسبب  
 عند حلاله عند من سوي الوحي سوا طائفه في حلاله في الاقرار وبسبب حيا مسلما في حق الله  
 للزينة التزويج بغيره وجماع يتردد في حلاله في دار الاسلام في حق الله في حق الله  
 للمسلم لا يبره وتكره في حق التزويج بالاستيلاء في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله  
 او يبيعها في حلاله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله  
 السلم لورثته في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله  
 في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله  
 المتصل مطلقا ولغيره لا يمتد في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله  
 الموت او الحق بدارهم وكذا في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله  
 حول من اذنته وكذا في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله  
 وان لم يمتد في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله  
 ماله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله  
 لانه في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله  
 ان شاء ولا ياقطع في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله  
 الميراث مسلما في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله  
 رجلا خطأ في حق الله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله  
 انما يصب المالك انما يصب المالك في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله  
 طائفه في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله  
 في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله  
 حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله  
 او سلم حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله  
 او سلم حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله  
 في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله  
 ماله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله



وفي التبع بقدر حكم قاضيه لولا ولا لولا لولا كذا باقاً في  
 انقص بقدره على ان ينفذ والا لا كذا اللفظ عقب مع اللفظ  
 بالياد لمحضها المثلث النفس والماله وقدم اللفظ لتعلقه بالنفس وهي مقبولة على المال  
 هو لفظه ما لفظه فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 مولود صلحه اهل حوا من العيلة او فراد من التمسيد والربيه مصعبه اهل  
 ومجزة خادم التماسه فربى كفايه ان غلب على ظنه هلاكه لولم يرفقه ولولم يعلم به  
 غيره فترى من وشله ربه اعي شيع فوجوه والا فترى من لافيه من الشقة والاحياء وحور  
 سلم بها الله ارا لا يحبه ربه على نعمه هو الملقب بسبع يدوه وما يحتاج اليه من  
 نفعه وكوه وسكون ودوا ومهر لداؤه السلطان في قبيل ان يرضى على التماسه  
 وان كان له ماله او قربه في ماله او قربه او توارثه ولو ديه في بيت المال الجبايت  
 لان الغنى بالمعنى وليس لاحدا حقه منه فترا وهل الا بالاعطاف افعوه بالولاية العامة  
 في التبع لا وافر المسم بها للبحر وحرية التبع كذا لا ينبغي لفته الا بحسب فلو اخذ احد  
 وخاصه بالاول ربه الله الا اذا رفته واختاره لانه ابقوه هذه اذا اخذ اللفظ  
 فلو بقدره وتبع احدها كذا لوجده سلم وكذا في فتان عا حقني به للمسلم  
 انفق لللفظ خاتمه ولو اسوي بالاولى للفقير بقرعاً وبشئ من من واحد  
 بحدوده ولو لم يلفظ استحقاقا لوجهاً او لغيره خاتمه ومن شئ من مقبول كذا لامة  
 مشركه وعبارة التبعه او علمه اكثر من التبعه فمن الام انه لفظه فانه في قوله دعوي  
 الزايد لا يفرط في كذا الام فلو كان في التبعه من النظر ما ينفذ ثبوت من الاكبر طهور ولو  
 لادعته امرأة واحدة فان زوج فان صدقها زوجاً وشهدت لها القابلة او اما  
 بشئ من زوجا وامواتين على الولاءه صحته عتقها ولا لافيه من حمل التبع على العتق  
 وان لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين ولو ادعته امرأة ان وافق احداهما  
 البينة حتى ادلى به وان اقامتاً جميعاً فوايهما خلافا لهما كذا لافيه وان ادعاهما  
 خارجان ووصف احدهما بغيره او بغيره وكونه وادنى فوايهما ان لم يدارم كذا في  
 كنية الاخر وسبقه وسلاسه وعرضه ولو ادعى احدهما انها ابنته الاخره انما ابنته الاخره  
 فلو شك في كونهما الاخرين فوايهما ولو شهد المسلم ذهاباً والذمي سلطاناً فحق به التبع  
 ثبت تشبه من ذنوبه وسلم استحقاقاً في قوله فليس قبل الادان ما لم يرضى بمسكن  
 انه ابنه فلو كان كذا في التبع لم يكن اي يوجب في ظاهره ان لا يفرق بين ابيهم ولو كسبه المسلم  
 لانه ابا يوجب مسلم في كذا او عكسه فظاهر ابا يوجب والمالك في مسقة اختياره ورضى من عتق  
 ومجوز وان اقامه ابنه من زوجته الامة عتقهم وكلهم ان يظن بظاهر الاختياره ولو

في التبع

ولم ادعاء حوا من احدهما امرائيه من عتق التبع والاخر من الامة فالذي يدعي التبع اولي  
 البينة من بينهم ذيلهم ولو ادعى معه ماله بوله خلافا لظاهره ولو ادعى معه ماله بوله  
 عليها الا كذا في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 ولو ادعى معها ماله لانه لا يفرق بين ابيهم ولو كسبه المسلم لانه ابا يوجب مسلم في كذا  
 بال بغيره من بينه المالك في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 فلو كان حق في قوله المالك في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 بحر ولا ينفذ الملقط عليه كذا في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 السلطان في قوله الملقط عليه كذا في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 او يصدق وسلم ثم اقرا به بدله في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 في كذا في قوله الملقط عليه كذا في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 وشراً بالوجه من امارة كذا في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 كذا في قوله الملقط عليه كذا في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 فلو كان حق في قوله الملقط عليه كذا في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 ان امن على نفسه بقرعاً او لا يفرق بين ابيهم ولو كسبه المسلم لانه ابا يوجب مسلم في كذا  
 ووجب في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 حتى صارت اتم وهو عين ظاهر كلامه لا خلافا لظاهره كذا في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 اسماً في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 لم يرضى لظاهره لانه في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 بان اسند عليه ماله اخذه ليرده في ربه وكيفية ان يقر له سمعته فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 وعرف في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 كذا في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 فلو كان حق في قوله الملقط عليه كذا في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 فرفق في كذا في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 اصله ووجه وعرضه الا اذا عرفت انما الذي فاقنا في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 ربي ووجه المالك في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 ولو يبره هلاكاً وله نواحيه او نفعيه والظاهر انه ليس للوصي والابا باذانها من ربه  
 الوهاب في العبي كذا في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 ولو نذر في بامر القاضي في اليمين كذا في قوله فليس معنى مقبول ثم غلب على اللفظ المبتدأ باعتبار الماله وشراً اسمر على  
 بال الغير بغيره انه ذبحه او بغيره المسكين وابا من الارجح به على صاحبه ولو اخرج

اللفظ











[illegible]

<p> بائع شريكاً سقته لآخره  فإنما على الطرفين الاختلاف  فإن الشريك ما هنا لو باعاً  فذلك منه لا جبري وهكذا  فإن يشاء الشريك أو  وإن يئس كل شريك اجبر  وكان تخلف منهما قدراً  فلا يرجع صلح الشريك </p>	<p> ولو لم ياذن شريكاً فظرو  هون ذلك البيع ولا على  حصه من فريش وابتاعاً  وكان ذال غير اذن الشريك  من استغنى منه على فريش  حصه مما لم من اخرا  لذلك ذال غير هادى البناء  فإن الشريك على الآخر </p>
<p> فإن ظاهره انه يرجع على الاذن بقى من رجى  لو واحد من الشريكين سكن  فليس للشريك ان يطالبه  بانه يمكن مثل الاول  يطلبان نصيب الشريك </p>	<p> في المداومة فمقتضى ان  باجر السكنى ولا لطلبه  لكن ان كان في التخييل  وباق فافهم ودع التمسك </p>

كتاب الوقف مناسبتة للشركة اذ قال العزيز معوضا له حيران ملك باق  
في الاجنه مولد لليس وشرا حبيب اعرق على حكم ملك الازن والصدق بالشفعة

ولو لم يكن له إلا وجه واحد غير لازم كالعادة وعندنا هو جسمي على حكم ملك الله  
 وحسب شفقته على من يحب ولو غلبنا في هذه الجزئية لم يكن له ولا يورث من ذلك شيئا بل هو على ما يشاء  
 وسببه إرادة محبوب النفس والمشيء بالاجاب وفي الآخرة بالثواب يعق من فعله لأنه  
 صانع به بل يعق من الكافر وقد يكون له بها بالنظر في صدقها أو شبهها ولو غلبنا على من لا يجوز  
 له إلا كراهة جلا في الحكم وبوقته وبهذا عرف صفته وحكمه ما روي عنه وحكم المال المتقوم  
 ولكنه لا ينفذ في المخاصة كما ينبغي هذه صدقة موقوفه مؤبده على المال كونه وعنده من الغناظ  
 كوقوفه على وجه غير الله والبر والحق أو وسف بطم موقوفه فقط وكذا الشهيد وموقوفه على  
 وشرطه شرط سائر البرعات كونه وكل ذلك وان يكون قربة لذاته معلوما بمنزلة الاستعلاء  
 إلا بان لا يمتنع ولا يوجب ولا يوجب شرط ولا ذكر مما سترط به وهو من صفاته  
 فإن ذكره بطله فنه بما ذكره وفي الفقه لو وقف المرن في فضل إيمان لا يورث بطل وقته ولا يبعث  
 وقته مسلم أو ذي عيب أو حر أو عبد فيلزم جرحي وجاز على ذلك لا يمتنع به حتى لو كان على ذلك أصل  
 من ولده أو استقل في غير الضريبة فلا تنول له ثم شرط على المذهب والمالك يورث في غير  
 المذهب ما عدا ما يورثه من غير المذهب ويعتقنا القاضي لأنه يمتنع به وموته أو سلبه أو التوق  
 في غير المذهب من غير المذهب الحولي من قبل السلطان لا المحكم وسيجيئ الله تعالى  
 فلا يورثه من المفضا بالوقت فكل ما كان في ذلك من غير المذهب أو غيره أو غيره  
 فنتج الفقه أبو السعود موقوفه بالوقت وبغيره من المظنة المحببة ونحوه الموقوف من غير  
 لا يطلعه فكذلك بقوله من الموقوف الموقوف الثاني ونحوه والموقوف الموقوف وبه ادق المصنف  
 أو بالوقت إذا علم به أي بما كان ذات فقه وقت دار على كذا قال في كونه موقوف  
 من الموقوف بالوقت لا يورثه ولو لم يورثه ولكنه يورثه ولو لم يورثه ولو لم يورثه ولو لم يورثه  
 حكمه لا يورثه من غير الموقوف والوقت فكله والوصية والوصية والوصية والوصية والوصية  
 لورثه لا يورثه من غير الموقوف بل يورثه بعد وفاته أو بقوله وقته في حياته وبعد وفاته أو  
 فأنما يورثه من غير الموقوف كذا قال ما فيها من غير الموقوف بالوقت فكله والوصية والوصية  
 ولو لم يورثه من غير الموقوف فكله فكله من غير الموقوف بالوقت فكله والوصية والوصية  
 ما فيها من غير الموقوف فكله فكله من غير الموقوف بالوقت فكله والوصية والوصية  
 ولا يورثه من غير الموقوف فكله فكله من غير الموقوف بالوقت فكله والوصية والوصية  
 ولو غيره بنفس القول وتسلم ما يمان كآله والفرق فلا يجوز وقفه على شيء من ذلك الثاني  
 ويجعل آخر ملحقه فقه لا ينفذ في المخاصة على ذلك لا ينفذ في المخاصة على ذلك لا ينفذ في المخاصة  
 يوسف كالأغنى وأدخل في جميع والأغنى يقول الثاني أن يورثه من غير الموقوف بالوقت فكله والوصية والوصية  
 وإذا أوقفه بنفسه يورثه بطل الفكاك دورته وعليه فلو وقف على رجل عينة فادعته







القيم من هذا المستاجر فان لم يرض به حتى الى ان غلب على ملكه فيلزم له ان يملكه سائمه او مودة  
طويله والظاهر ان لا يقبل الزيادة دفع للصنف عليه ولا ضرر على الوقت لان الزيادة  
انما كانت بسبب البناء لا لزيادة مؤنفس الارض انتهى والافضل ان لا يملكه عاتق المصلحة  
يجوز الا اذا كانت الارض مواتا لم يملك الامام فاطمي رحمه الله قال وغلبه لو كان الامر بغير  
انما هو افضل علت جعلوا ناسه من وكل بيت المال في الزهبا منه هـ

ولود وقت السلطنة من بيت المال له لصحة عن محمد بن أبي جعفر  
قلت وفي شرحها للشيخ في ذلك ما يبيح اذنه من كل ما قد فتن عوة ولا يصلح لهما ملكا  
قبل الفتح اطلاق الفايعة ببيع الوقت غير المسجل لو ادنا الى اصف باع مع وكان  
مكايلا بلان الوقت لم يمت بجملة من لو باع الوقت اربعة اشهر او ربعه عن ودقة لجهة  
اخرى وبكم ياتنا في ذلك لكم مائة درهم الاول على الثاني لو وقع على محل الاتية او كما حقيقه  
المعبد الثاني به ببالسبعة وقادى بالمهادية والمثلا ابو العود قلت لكن عمله في النهر على الماء  
الجمعة ورجعه ولو اطلق الفايعة ببيع لغيره اي غير الوارث لا يبيع جميعه لانه اذا  
بطل عاد الى ملك الوارث وبيع ما لا غير لا يجوز ودون في غير طريقه في ملك الوارث  
باع القيمة الوقت بغير الفايعة وذا به جاز قلت اما المسجل لو اشترى بونه ووارد اولاد  
الوقت ابطله فقال المعنى اني السعد في نهره خانه قد منقضاء عن استماع هذه التوبة  
اشترى فيحفظ الوقت في من غير موثقة فيه من المبيع القبيح فان خرج الوارث المسجل  
والجاءه الوارث نفذ في الكرا والابطال في الزايد على المسجل ولو اجاز لغيره جاز بغيره  
ويطرد من غير موثقة في ذلك ولا يخلو في ذلك على الجواز شرط وفادته من غلبة  
صح وان لم يشرط من الفاضل عن كفاية لاسرط ولو وقته على غيره فقلته على حبله  
له خاصة فكادي ابن عجم قلت في ذلك ان غير المثل يجوز في ذلك ما في هو الذي لوله  
ولده والاني كما قالوا بما الفايعة ثم ظهر ما سري به من بوالها وعاشه والاسعاف  
من باب وقت المرض وفي طرهاته

وان وقت الظهر فالتكبير عزمة فان منى عن اقل اربعه  
اي لا يقبل اوله لعل فيه ما لا وقت فلو لم يرضه الله اقل اربعه  
في اوله وهو ان يركب على راسه ولا يركب على راسه  
الوقت بعد ارماسه على اقل اربعه على ثلاثه او اربعه  
بمنه لغيره الوضوء فيه الزمان كى باط وقاد ومقابرو  
ذلك كاجد وطرد وطست الى اقل اربعه فان الادب  
الاغنياء الفقراء فيه فسر وقت صحيح وبانه خرج من  
الوقت

فد

خلافه جاز الوقت ولا حتى دهر و او نه قضادند و فی الوعیه بنیه ۵۵  
و سیطر او قاف امره بار نداد ۵۵ فی الخار از نوادستلا و قاضد

فصل في بيان شرط الرافعة في اجازة فلم يزوال غيبها العاصم عنه لمدوام النظر  
لغيره وبقيت فلو ازيل الرافعة مدتها قبل بطلان الزيادة للتميم وقبل بقية بسنة  
معتقة وبها اياه الشافعي في الدار وميلان سنة في الارض الا اذا كانت الصلة في وقت ذلك  
وهذا مما يغفل عنه اوصافا في هذا ان يوضع لذلك ليعقد عند افكركم العقد الاول  
لان ما لا تاجر ولا تالفة لان معنى ذلك ان لا يجرى جعها المتوحي على البطالة الاجارة  
الطوية ولو بعد ذلك المتكررة في الباب ١٩ طاعة قد يها في ذلك في جبر الخلاء ويجوز بها  
جبر المثل فلا يجوز بالاختار ولو هو المستحق فادعي العداية لا يستبان جبر وادع الم يرب  
يتم الا بالاختار شبهة ولو فرض اجرة بعد العقد الصحيح العقد لزم للمنفرد ولو زاد اجرة على  
اجر مثله فيلزم ببقاء ثانيا جبر على الابع زالا شبهة ولو زاد اجرة مثله في نفسه لا يزداد  
احد فالمراد في هذا ببقاء ما لم يفسخ فلهذا جبر المسمى وقيل لا يعقد به ثانيا كذا يادوننا  
فانما لا يستبرء جبر في الاجارة والمسا جبر الاول اولى به عن ماذ اختار الزيادة والموقوف  
عليها الفلحة لا تكون لا على الاجارة ولا الدخول لعيب مخالفة الاجولية اذ ان فاض  
ولو الرافعة في جبر معين على ما عليه الفتوى في عدمه لا يزداد في العقد الفين وهل يمكن  
السكر من استحقاق الرافعة في الزيادة لا اخرها من الجاني والفرق بينه والموقوف اذ الاجرة المتوحي  
يرون اجرة المثل لزم المتاجرة المتوحي كما غلط في بعضهم تمامه اي تمام اجرة المثل  
كأن يكون اوجه ثمانية اجرة منزل صغير برونه فانه يلزم المتاجر تمامه اذ ليس لكل منهما  
ولاية الخط والاسقاط في الاشياء عن الفينة فانما فاض اجرة بالاستحباب باجر المثل  
وحليته ودستليم النيف الماضيه ولو كانت القيمة ساكنة مع قدرته على الرضى للقضاء لا اعتراض  
عليها فانها على التاجر وانما نظر لان الحر بالي لكن فلهذا عقد القصاص منه فهو في بعض  
استحقاق الخط قلت وفيها اجارة المتوحي لثاني غضب الاشياء لواجب التماس ما مناديه معونة  
منه بالوقف او قسم لو سعد من المتاجر المتوحي لاجر المثل وعلى التماسه بدو ما يقبضه لا يفرق لاول  
العقد متعلقا بغيره فيبقى بالتعاقب في غضب عقار الوقت وعقب ثمنه والاولى بالحو  
سكن بل لان لو سكنه التوحي لا جبر كان على السكن اجرة المثل ولو جبر معدلا لا يتخلل به شيء  
صيانة الوقت بكونه استأجره باليتم وقدره وكذا يفتي بكل ما اوضح الوقت فما اختلف العلماء  
ماوى القديس ومن يفتي بالقيمة ثم يباعها فالمراد في ذلك ان يباعها بالاولى الذي يقبل  
فيه الشفعة حسيبه بدو المخر او يبيعه من غير ان الاشياء بينهما الوقت لان حكم القصد في  
القيمة هو من انه يجوز للوقت على عينين هذا يقبل بل هو على الثانية بغيره لانها فاض

مجلس  
الوفاء على الأمانة  
والوفاء على الأمانة  
مجلس  
هل يمكن السكوت في حق الرعي  
قلاد وقلاد

مطلوب  
تقريباً هو اني الوقت























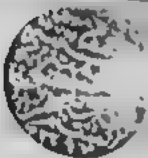
اشترى من بعض الناس شترين اثنى عشر دينارا فباعهما بمائة دينار فاشترى من بعض الناس شترين اثنى عشر دينارا فباعهما بمائة دينار فاشترى من بعض الناس شترين اثنى عشر دينارا فباعهما بمائة دينار

[illegible]

جل  
فأمر عبد الله بن الحارث وأخته منه  
القاضي ونسبه عند قاضيها  
هكذا في المتن ما لم يصح  
لا بد







الايمان التي واللاهي جميع ملقرحه ملا البطل من الحق والناج بكم التوفيق الجلي  
 انو تاتي الشايع لآية اذ ادعي ومع اية بين انه ذكر الصبر بذكر الصبر عبد الله  
 خلاف الباطل والاصل ان الذكر والاني من ادم فساد كما يظن ولا سائر الجواهر باقية  
 فيهم وتغير لغز الوصف ويدرك التسمية قد اولد كافر اذ اية ومع القرب  
 وكري لانهار لا تلبس باله مقوم خلاف فيا تجرعي لولم يترد من ذلك ولمد ماني  
 حكمه اي حكم ماني بالكام الولد والمكاتب والمدرج المصطفى فالبسج هولاء باطل اي  
 بقا فلم يكونوا بالحقين لا ابتدأ فيهم من انفسهم وبسج في من انفسهم وروى  
 ابن الكا بسج هولاء باطل موفوف صنفه بالحق بان المرحا استولوا رضا المكاتب قبل  
 البيع وعدم هذا التصايب ام الولد ومع في الفصح شاذة قلت الادوية فوضعت في  
 الحرام امضاء اورد اعين ونور فليكن التوفيق في السراج والمهر اذ كره وبسج مبعوث  
 كره وبطل بسج ملا غير مقصود اي ساء في الانتفاع به ابن كاليخط كره وحذر  
 وصية لم تمت حقت انقلا بل بالحق وكره فانما مال عند الذم كره وقهر هو ان  
 بالان اي بالدين كره لم ودناير ومكيل ويوز وبطل والكل وان بيعت بين كره بسج  
 في المزد في الرض فيلكه بالقبض حينئذ كاله وبطل بسج في من اي حرركه عند ان  
 مته مات حقت انقلا فله يكون كالحسد وان سحر من كل اي فضل التي خوف  
 لها وصي الخلفان لا ينفق لا متعود بمجر وصفيلا التي بل لا بد من توكيد لفظ العفو عند  
 خلافا لما وقطعها الخايع بقائه فاسد خلاف بسج في من اي مود وكره اوق غم  
 ولكم من اي وقت غير العبد العلم فانه لا يملك انفسه بالحق المزايا كره اشيا مزاوية  
 اجمع المالك لكرام الحكماء في الامع خلافا لما في في المزايا كره دفع حقت في  
 الغنوصه والمكاتب لانه في الجدة ولوا غير مبدل يستحق المساعدة والمعاير لم يوص  
 عني كالبطل بسج حسي لا يعقل وحقت شيادول ورجيع اديلم بطل عليه راب  
 فلو حقا به حاز كره في وقروا كثر في البصر ومطلعه بزاب وسفر انسان كره الاذي  
 ولو كافر اذكره العلم وغير موعت سفر الغنوصه وبسج ماني في ملكه لبطل بسج المعصوم  
 حظر العدم لا يظن في السلم فانه جميع لانه عليه السلام مني بسج ماني عند الاذان  
 وبسج في السلم وبطل بسج صريح في التي في لانه لم يكن وماله وبيع في باطل حكمه  
 غير ملك الملتزما اذ افضه فلا ضمان لوهك المبيع عنه لانما مانه ومع  
 في القصة ضمانه قبله عليه القوي وبسج في القرض اياه او اية قبل باطل وقبل فاسد  
 في وصاياها بيع الامور المالا يتم بغير فاسد باطل فاسد وبيع في الشفيع  
 المحضر وشرا فاسد وشرا مبيع ماسكنا في الكون فيه عن الدين كره في

وَقَدْ

ذ  
عن

يسبحون هو المتابع القيمان كالبحر وعكس فيعقد العزم والقرار وهو يسبح  
 اي العزم بالمراد والملك والدمرحى لوصف ايضا ملك المتدبر للخصم العزم لما لم  
 حاله في قوله وقد سجد سيد الوالدين والافاضل لعدم الملك معه الشريعة  
 نوراني مكان لا يخدمه الا بجله للفرغ التسليم وان اخذ يد وناصح ولم حباد  
 الزوية الا اذا غلب ولم يدم رحله فلوسه ملكه وبجر اجاره بركة لها منها الملك بحر  
 ويسبح طوبى القوالا برجع بعد ارساله من يد ابا القاسم صيد الله فاضل لعدم الملك  
 وان بطريق ويرجع كلام مع وقيل لا درجه في التبر ويسمى الحرف العاقل وجرى في سبطه  
 وانه الا على انصافه بالمراد بخلاف جهوده وبعين وضرب وجرى في حيدره سبطه  
 ولولو قد وصف للفرغ ووصف في طهرته وهو في الثاني والملك في الرابع ولسم للفرغ  
 والبن بعد العزم في قلبه بها وفي كل انصافه خلقه حيان ونوري عز ويزيد بطريق لما مر  
 معده عز وادعج ابي الكاس وجر الصناعات واوراق التوت با غصنها انصافا ودية  
 الفقه باع وادعج لم تنطق بجه يستحق لانه يشبه موضع قطره عز واجد  
 معين في سقفة اما غير العين فلا يغلب بها ان كاد وادعج من توب بصر لا يبيض فلو طي  
 وسلم قبل اذ في المستوي عاد بها ولو في العنكي كواس جاز لا تساءلنا في حاز لا تساءلنا  
 وشربة الفاضل بالعين والنونا الصاوي الفاضل في جها العزم ابي في باطل العزم بحر  
 وهو والكل وانا كمال المم وهو قطره من اخره في سلك القاسد وسبحه والقصر وجب  
 ان يراجه الما طي لانه ما يورث ملكا من المرتبة مع الربط على العقل من سطوع مثل كماله  
 شروجه في مثل العنكب بالزبيب غناه للهي وشبهه الزبا كالم فلو لم يكن رطبا جاز لا خلا  
 للخصم والملاسة في انصافه ابي سيد هاشم في العنكب على ادهي سبطه حله في سبطها كلها  
 عيني لوجوده في انصافه ان سبق ذكر التي بحر ويسمى لوم من توب لوعيد عيني  
 لجهالة الميسر في وجهها وهكذا مع انصفه في كذا في القاسد بغير الجمع ولو من توب في  
 الاول ليعتدده والعقل الصانع وهذا الذي شرط خيار العين في شرط انصافها ما  
 حاز الناس والمرعي والكل واجاز انما انطolan بها فاعلم الملك في الثاني وكذا في  
 للملك والكل انما وانما انطolan بها فلا ناعل استمدك عن ان كمال هذا اذا جت بنفسه وان  
 انبه بغير توبه ملكه حاز به عيني في كذا لادعج الفصل واربطه على لانه وهو ان  
 لقطعه لولر سابقه في كذا بحر وان تركه لم بحر حيلة ان يسبحوا الا من لم يسططه  
 او لا يقان خطابه انصافه في كماله وادعج في وقت الاشياء ويا ع دود العنكب  
 اياك بريم ويصنع اي يزل وهو يزل الفاعل الذي يخدم الله والحق الرز هو دود العنكب  
 عندهم ومقاتل الله وبره في عيني وان لم يكن وفروحه وبغيره لا يوجد الا باليت يسبح العنكب















الحمد لله الذي جعل القرآن  
مكتوباً

المُـرُوط





اليد او قالوا لا يرضى لا يقض به فخر وان اقره اليد بصلح لا يشبه كذا خذها مني  
 الغرض ما من الاصل وهذا اذا لم يوجه المقر له فلو ادعاه بغيره وكذا استأجر  
 الزاوية من الاصل بصلحها كذا يوجب المصوب ولم يذكر النكول لانه في حكم الزاوية  
 معزلة للعاديه وسنخ الساقط ايا التواقي وكلهم دعوى تلك العين او شفعه لما في النص  
 طلبه كذا لانه يبيع دعوى ملكها وكما عنيها لنفسه بغيره الا اذا اقره وهو كذا كان  
 التوقيع خلافاً سكتت ومقرقات القضاة وروى هذا الاصل كذا في سجي في الدعوى كذا  
 ادعى على اخوانه لغرضه وادعى عليه الشفعة فقال المدعى عليه ليس هذا هو ابي لم يصل  
 للتأخير فمرات المدعى من تركه في المدعى عليه بطلبه بمرات فان اقره اقره لم يقبل عتقه  
 وان قال لا يبيع ايا من قبل الاصل ان الشافعي لا يبيع دعوى كذا يبيع سببه كالشعبه  
 الشفعة كذا في الحريه فلو كان بعد الشفعة استقر لكانا بعد ليد فاستراه معتمداً على  
 ماله فلهذا اقره في ظهره فان كان الشافعي حاضراً او غائباً عليه معرفه بغير مكانه  
 فلو استقر على العبد لو عود القابض والاربعى المستقر على العبد باليمن خلافاً للثاني  
 ولو كان استقر فلهذا اقره انما بعد فلهذا دعوى عليه انقضاء عقد ورجع العبد  
 عن الباقي انما ظهر به بخلاف الرهن بان قال لا يرضى في عهده بغيره بصلح  
 الرهن يوجب العتق لان عقد العاصيه لا الوثيقه باع عقداً لم يرضى ان وقت  
 محكوم عليه قبل والا لان مدة الوقت لا يمكن ولا يرضى للمالك بخلاف الاصل في بيعه  
 المصفى سبباً ليد على خلاف ما عود الرهن في وقت وكذا اقره ان الشافعي في بيعه  
 ولم يقضه معنى ادعاه اخراته لا استقر دعواه بدون حضور البايع والمزني للشفاعتهما  
 ولو قصاله عجز منها بغيره ان الشافعي باعها من البايع ثم هو باع من غيره  
 قبل ولم يبيع وتامه في الشفعه لا عبرة بتأخير العتق بل البيع في غير الملك فلو قال الشافعي  
 عند الرهن عتق بغيره هذه القرابة من نفسه قبل الشفعة باعها بغيره الشافعي عليه البايع  
 عن نفسه فقال البايع في بيعة ما كانت ملكا في من يستوفيه منه وبعده على ذلك لا يرضى  
 للمصوبه بل يقضيها الشفيع بغيره دعواه في ملكه على خلاف ما يرضى من الطرفين العتق  
 بغيره كذا في البايع من الرهن على البايع عند الاحتفال فلهذا استوفيه بغيره الشافعي باعها  
 كان الولد يفتق الاصل المرد ويرجع بالنزول في ملكه البيع الشفعة كذا في العتق في ملكه  
 للمبايع فاستوفيه بغيره ورجع بصلح اقره فلو وصل اليه بسبب ما امر بطلبه اليه بخلاف ما اذا اقر  
 بغيره فلهذا بخلاف الشفيع لا يمكن الشفعة بصلح الاستحقاق انه كتاب كذا في الشفعة  
 الخط في بيع الاعاد على نفس البطل بل لا بد من الشادة على من يرضى لشفيعه عليه بالرجوع  
 باليمن كذا الحكم في ما في سوي نقل الشادة والوكاله من محاضر ومجلات في سكو

سمي في يوم  
 من يوم  
 من يوم

لان المقصود بجلها انهم للشفيع بخلاف نقل وكاله لا سيما ان الشفعة لا تقضي  
 ولذا الزم اسلام والشفيع كذا في اولا رجوع في دعوى حق يؤول من داره على حق  
 معين واستحق بغيره ليد دعواه بغيره ولا استحق كذا وكذا العتق ليد المدعى في  
 الشفعة واستوفيه منه في من يرضى الشفعة اقره احداهما حصة الشفعة بغيره ابي على معلوم لان  
 جهالة الشفعة لا تنقض الى المنازعه والبايع عدم استقر لصفحة المدعى لشفيعه لهما لا للمدعى  
 حتى لو رجع لم يقبل بل يرضى ليد ورجوع المدعى عليه بجمسته في دعوى كذا استحق شي منها  
 لغرض سلامة المبد له قد باليول لانه لو ادعى قدره على اكرهها لم يرجع مادام ونيد  
 ذلك المقدار وان بقي اقله جميع عيابه ما استحق منه في بيع لصاله من الدار بغيره  
 وقضى الدار فاشقة بعد المقر ورجع بالدار بغيره لان هذا الصلح في معنى العتق فاذا  
 استحق العتق بصلح الصلح فوجب الرجوع ورجع بها في آخره فلهذا في المظن المحيطة

لو استحق العتق بصلح	لمدعى بايعه على رجوع
بالمن الذي قد دفع	الا انما البايع هنا الذي
بانه كان قد رجع	ذكر في الشفعة بغيره
لو استقر حواء	سبب على غيرهما ولفقا
ذكر في بيعه	ثم استحق رجوعهما
فالشفعة في ذلك	على الذي عتقها بايعا
ولا في الشفعة	بما الذي كان عليها
وان بيع حتى ظهر	ثم عتقها في الشفعة
به مصلح الذي ادعاه	مضى على قوله اداه
يرجع وذلك بكل القن	على الذي عتقها بايعا فاستحق

وفيه ليد شفعة اقره ورجع بها فاشقت وبعده الشفعة في البايع انما استحق  
 اليه بعد الشفعة وان لم يرضى باليمن لا غير كذا استحقته جميع ما لها الماقر لانه لا استحقاق  
 شفعة في ملك الشفعة لا يوجب الرجوع على البايع بغيره الشفعة ولو عجز بغيره او لقي  
 بالبرهه او لم يرضى انما استحق لم يرجع بغيره على البايع لان الحكم يوجب الرجوع  
 بالقيمة لا بالشفعة كذا في مسئلة المزاج في ملكه فاشقت الشفعة بغيره من نفسه اقره  
 في طهره فلهذا يبيع بغيره الشفعة ولو عجز بغيره اقره اقره بغيره الشفعة لا يبيع الماقر فاذا  
 شرطه فلهذا اقره بغيره الشفعة ان عجز عنها رجوعه بغيره الشفعة لا يبيع الماقر  
 والمجلد فلهذا يرجع اذ ابي فيها او عجز بغيره ما يمكن ففضله وطلبه الى البايع فلا يرجع  
 بغيره جفت وطلبه وتامه لا الفصل الخامس عشر من المصنف وفيه شفعة كذا في الشفعة





المتفق والمختلف لان حرية الشاخص به وعدها اليقين بها للقاء به سبحانه عز وجل والتمس  
 القدر على غيبه السلم فيه ثم ذكر في الشرط ان من يتوله فان سلم ما في دهره في كونه  
 سوت فخير والافضل ثمانية مكاليف والمكوك صافي ونصف عيني بر حال كون الماتين مضمونه  
 مائة دينار عليه او على السلم اليه ومائة نصف وان قدر عارب السلم وادق على ذلك فالسلم  
 بسنة حصه الدين باطل لان من دين مدين وحصه النفق ولم ينع الفضل لانه طارح  
 لو تعد البنية في حله في الكل ولو اصره ما نابعه على غير العاد في كل ولا يجوز  
 الصرف السلم اليه في راس المال ولا لرب السلم في السلم فيه قبل قبضه بجميع وشركه  
 وربعه ويؤليه ولو من عليه حتى لو ربه منه كان اقل او اقل في الصغر اقل او اقل في البها  
 ولا يجوز لرب السلم شرا من السلم اليه براس المال بعد اقاله في عقد السلم اليه فكذا  
 فاسد اذا استبداه كابر الذي قبل قبضه على الاقاله لئول عليه السلام لا تافه الا سلك  
 او راس مال في ملكه حال قيام العقد او راس مال في حال انقضا فاشيخ الاستبداد  
 بخلاف بول العرف حقيق يجوز الاستبداد عنه لكن بشرط قبضه في مجلس الاقاله لئول  
 فيه خلاف السلم ولو شري السلم اليه وكذا امر المتري برب السلم بقبضه فقام عليه السلم  
 للزوم الكيل برب السلم ولم يوجد مع لو كان الكيل قبضا امر مضمونه به لانه اعاد الاستبداد  
 كاجر لو اراد السلم اليه بقبضه منه لم ينفه فلكاله من قبضه الا ان يصره امر السلم اليه رب  
 السلم ان يكل السلم فيه وقدره فلكاله من قبضه امر مضمونه به بقبضه ما جهرته  
 في غير قبضه بالقبضه او امر المتري بالبيع بذلك فلكاله من قبضه امر السلم اليه رب  
 بخلاف كمال في شرط المتري برب السلم لانه قبضه لغيره لا يملك الا في كل العين  
 المتعده ثم كسر العين السلم فيه وجعلها في ظرف المتري حتى يامر بقبضه العين  
 وعكسه وهو كمال العين لا يكون قبضا وفيه نفع السلم اليه وشركه السلم اليه في كسر  
 وقبض فقام السلم فاستقبل قبضا على الفلك الذي عد الاقاله او مات فقام السلم  
 لبقاء المتعده عليه وهو السلم في وعليه قبضه ما في قبضه فيها والمستلزم لانه سلبه  
 كذا الحكم في قبضه على الشرايين فلكاله الاصل في السلم والمصل هو ان يملك السلم  
 هذا لانه يصره قبضه السلم فقام السلم في عقد فاني بعد اقاله من يد المتري فان لم يقدر على  
 تسليمه لبايع يظن ان الفلك الذي قبضه عليه فله في القول للمرداة والمكمل لان في  
 الوصف والاول والاول والاول والاول والاول والاول والاول والاول والاول والاول  
 حصونه ودفع الاثارة على قدره فلكاله لغيره فلكاله لغيره فلكاله لغيره فلكاله لغيره  
 مقداره فالقول للطلاب مع يمينه لانما والربا واري يهره قبل ان يهره فلكاله لغيره  
 المطلوب لانها الزيادة وان اختلفا في مضيه فالقول للمطلوب او السلم اليه يمينه

الا ان يهره الا ان يهره فلكاله لغيره فلكاله لغيره فلكاله لغيره فلكاله لغيره  
 وحصل علم مضيه باجل ذكره سبيل الاستدلال الاستدلال لانه لا يصير سلم  
 سلم فخير شرا بطله جري فيه فقام السلم لانه لا يصير سلم فخير شرا بطله جري فيه  
 في مقابل الناس حتى وضعه وطب بطله وكره من الحرب في الحرب المجر وقد تطلبت مع  
 الاستدلال مبيحا لادعية على العوم ثم قرره عليه قوله في غير الصانع على عمله ولا يهره الامر منه  
 ولو كذا مرة لما تزم راسع والعين لا عمل خلا فله في فاجبا الصانع بمضمونه غيره وان يصور  
 قبل العقد فله في مع ولو كان السلم على السلم ولا ينع السلم له او لا يهره بل يهره فقام السلم  
 الصانع فله في مريه امره ولو ينع السلم على السلم وله الاملا امره وكره بخلاف الزيادة  
 انه لا يهره الصانع بعد مريه المصروف له ولا يهره السلم على السلم كالتوب او باطل  
 كما مر فان لم يهره في ذلك الاجل على وجه الاستدلال وان لم يهره في ذلك الاجل على وجه الاستدلال  
 فليس السلم في غير الاجل في اجاره غير المتري لوصول الدين اجاره لا يهره لانه ليس على  
 وان المتري علف فلكاله لا يجوز السلم فيه فلا يرب في الزم مع لو كان عينه علف فلكاله لا يهره  
 العقب ان الرب والعقد والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم  
 وهره في غير السلم في فلكاله لا يهره السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم  
 بسايل مشوه وفي الزم بسايل حتى والمقود بعد استمري نور او فقام السلم في غير السلم  
 استمناح الصانع السلم ولا يهره له ولا يهره سلمه وقيل بخلاف بيعه في غير السلم في غير السلم  
 خطر الجني من الذي يهره في السلم لان يهره بالبيع بالبيع بالبيع بالبيع بالبيع بالبيع بالبيع بالبيع  
 والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم  
 ووالتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم  
 لا يهره في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم  
 فلا يهره في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم  
 مع بيعه في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم  
 ولو كانت كره جز لا يجوز فله كما لا يجوز بيعه في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم  
 والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم  
 كسقوطه وهو في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم  
 في الادوية والاول والاول والاول والاول والاول والاول والاول والاول والاول والاول والاول والاول  
 كماله في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم  
 وينتفع به لا يستعاب في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم  
 على التمر في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم في غير السلم

سلم السلم في غير السلم  
 سلم السلم في غير السلم  
 سلم السلم في غير السلم  
 سلم السلم في غير السلم



بصل  
شوی کار و رف و آزادی  
جبرانه انظر العالم

مجلس  
شريف  
قائم  
من

[illegible]

78-977-111-1

وصيا على ان تزوجته والرصيه والشركه والمضاربه وكذا القضاء والاداره كونك  
كذلك ابيع وبطلان الزمانه عزله لاجنه وهو شرط له عزله كدريس ابراهيم  
ان يترك رجب عن التاييد **الفتح** معهم بكل واحد في البيع والطلاق القصة والجزايره  
في شرط طبعه ان لا يترقي ولا يترتب ولا يثرب الى غير ذلك امور لا يبيع حقوقه في  
مع المقيده والشرط والقسم والحاله الا اذا شرط في الحاله الا على من دار به لنفسه  
لعدم قدرته على الرعا بالمتهم كما عزله الملم للجزايره واجاب في المنع بان هذا من علمه وعده  
وليس الكلام فيه بغيره والوكاله والوكالة الا اذا كان القصد في صلبه عقداي  
فمن البطلان ككتاب على من قصده وعليه الفتوى وعليه على اطلاقهم كاحقره خذ في ذلك  
في التجاره ودعوة الولد كذا الولد من حريته امرأه والصلح عن دم العبد وكذا الابراعه  
ولم يذكره الكتاب بالصلح ومرة وعن الجراحه التي فيها العود والاكاذيب المسمي الاول  
وعن جناية غضب ودوسه وعاره فانها يرد بشرط فيها حواله وكفاله وتوقد النيب  
والجرح عن الماذون **الفتح** والنصب وان كان من استأجره وعقد الزمه وتعلق الرد بالعيب  
سكوتة بخلاف الشرط وعزله الفاعل كمن تركه لثلاثة فلا يفيده وبطلان الشرط اذا كان  
على نائب بخاصه ما ينفذ في ثوبها الشرط للمساءرة وبقي ما يجزئ من شرطه بشرط وجوب  
بالاستاذه المقتضيه التي يعلن بها كطاعة ومعاذ ولا يترتب ان التي يعلن بها كجرحه وصلاه الخوف  
كقضاء داره عيني وذهبي نادى الله الاذن في التجاره تسليم الشقه والسلام وعبره المصنف  
وهو الاسلام في العلم الاول لان الاثر اردو دخل كمن رها لانه تركه لبيع يطلق عليه حواله  
وكفاله وبراعها بلكم وما نضج اضافته الى الزمان المستقبل الاجابة ونسجها والمزاعه  
والعاطله والخساره والوكاله وكذا المدا والاموال الرصيه والقضاء والاداره والطلاقة  
والصاغة والوقت في امره بغير وجه مضاربه الا اذا كان التجاره وفيها ضمان ايضا عاوية  
وما لا يتبع اضافته الى المستقبل بعينه البيع وعاجز غوف في نفسه والشركه والمضاربه  
وان كان في راجعه والصلح عن مال والا برهن العين لا يملكه كماله فلا ضمان ولا استقبال  
كالأصل بشرط الخبز من حنن الفاروق والوكاله على قولنا والفتوى باب  
المرف عنه بالباب الكتاب لانه من اواع البيع هو لغة الزيادة وشراعي النقص التي  
ايضا في التمهيد والبيع جبا يمين او يمين جنس كزينة فيضه بشرط  
عدم انا جمل النار والمثال في التناوي وذا انما يفيض الزام بالبيع قبل الاقرار  
وبشرط بيانها على الجميع ان اعنى جبا وان عليه اختلاف حرده وصياغة  
لما مر في الربا والابن في جبا شرط الا يفيض حرمه انما في بيع لا يفيض احداهما  
بالاخر اذ اؤ فضل وتكافئه او بالمرجع والمضار لا يفتن ان حتى لو

مطلوب إضافة إلى المستقبل

المستقبل  
بالاضافة الى

الموقف

















[illegible]

جنگل و جنگلی گیاهان

2





افقوا بنعيم بان القول له بعينه ما لم يثبت غناه فراجعه ولو اخلفا فقال المدين ليس بولد  
 ماله وقاله الذين انه من متاع قالوا له المدين ماله بغيره وبالدن ماله بغيره وبالدن ماله بغيره  
 قالوا له لا يجيب في دينه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 قالوا له من ماله من ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 الميراث الا ان يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 حينئذ بارادوا ولو يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 بالمره لم احبه وفي الثاني ولو يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 وعلى سبيله لم يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 عليه وان يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 ثم بعد حبه بباراه لوجهه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 عنه احيا ماله وجوابه من حبه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 عليه والاذا انتج الواسع لم يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 والاعمال فكل ما كان له ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 وان لم يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 حبه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 قالوا له ان يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 احسن الميراثين والذين يغادرونه يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 وفي الاشياء لا يجوز اطلاق الميراث الا بغيرها الا ان يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 في حبه خصمه ولو قال من يراد حبه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 اياه ولا حبه لان ثلاثة ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 ويقع الميراث الذي عليه ولو لم يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 فماذا لا لا ان يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 الميراث من الميراث لا يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 بل ان يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 ومع غيره من الميراث لا يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 بينه وبينه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 بغيره ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 قبله والام يمكن فيها الا ان يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 الاوسر لا يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث

حبه قية ولا يجيب لما عني من نفقة زوجته وولده اذا ادعى الفقر وان قسنا بها  
 لانها ليست به لانه لا يورثه بغيره على امره في زوجته في يده بطلبها كالولد بغيره  
 بهته في يده بطلبها كالولد بغيره على امره في زوجته في يده بطلبها كالولد بغيره  
 وهو حبه لانه لو لم يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 فاعلم عند الفتوى في حبه لانه لا يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 ودينه من عين ماله او دينه والصحيح من هذا ما بين عناه كقولهم لا يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 نائبا الا اذا فارق له ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 وفي الزوج المذكور في كل الاستحقاق الميراث في الدلالة بغيره ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 او استحقاقه من ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 باقامه حبه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 الميراث لانه لا يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 فكل ما كان له ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 للميراث لانه لا يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 ملك وغيره في الزكاة واعلم من الميراث في الزكاة في ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 وفي كل ما كان له ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 اي غير الميراث لانه لا يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 بل لو قسنا فتوى وهو غير ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 الميراث في الميراث لانه لا يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 ولو عتق فتوى ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 والماله لانه لا يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 نفقه اي الميراث لانه لا يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 ولا يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 فيسبب الميراث لانه لا يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 وسبب الميراث لانه لا يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 زمانا لا يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 ما احصاه في كل ما كان له ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 الميراث لانه لا يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 ظهر ان الميراث لانه لا يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث  
 كقولهم لا يورثه ماله في الدين من السهم في كل اهل اهل وان يورثه الميراث











لا تروا انما قد فرغ من الاختلاف في الميث واسلامه فالله اعلم بالاسرار  
 النوع بالفتح هذا ابن مودني بالكسر الميث لا وارث له غيره ولا غيره له غيره  
 داوود بالاداء لا تروا انما قد فرغ من الاختلاف في الميث واسلامه فالله اعلم بالاسرار  
 له لم يقدركم اذا كان لا يكون له لا تروا انما قد فرغ من الاختلاف في الميث واسلامه فالله اعلم بالاسرار  
 فقال لي تركه فمضى لورثته او العزما بشي لم يقولوا انهم كذا في غير ذلك  
 وعادة الورث وغيره لا تروا انما قد فرغ من الاختلاف في الميث واسلامه فالله اعلم بالاسرار  
 له ويطلبون بالقياس مدة ثم يفتقرون ولو ثبت بالكتاب لم يروا انما قد فرغ من الاختلاف في الميث واسلامه فالله اعلم بالاسرار  
 اروي على امر دار نفسه ولا ينفذ عليه بارنا وبر من عليه على ادماء اخذ الميراث من نفسه  
 المدي مشاعا وترك باقية في يده فيكون له في يد غيره ولا يرد له ولا يرد له ولا يرد له  
 استأنا به ولا تروا انما قد فرغ من الاختلاف في الميث واسلامه فالله اعلم بالاسرار  
 حضا للميت حتى يفتقروا منه ثم انما يكون حضا بغيره ولا يرد له ولا يرد له ولا يرد له  
 الميراث من الدين والعين ومثلها الميراث من الدين والعين ومثلها الميراث من الدين والعين  
 يرد من ثمنها لثمنه في الميراث والجهاد انه لا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه  
 يقع ذلك على كل شيء لاننا اخذنا الميراث ولو ادا ملكا او ما ملكه صدقة فهو على حثي  
 ما له الركا من حثانا وان لم يرد غيره اسكن منه قد دفعه في ملك غيره تصدق  
 بقره والوجه انما قد فرغ من الاختلاف في الميث واسلامه فالله اعلم بالاسرار  
 وليتصدق ولم يرد من ثمنه في الميراث والجهاد انه لا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه  
 كما انفق وهو يملكها في الميراث والجهاد انه لا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه  
 علم الوصي فمضى لا يرد من ثمنه في الميراث والجهاد انه لا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه  
 ولو لم يرد من ثمنه في الميراث والجهاد انه لا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه  
 ان صدقة غنايه وسودين او فاسقين في الميراث والجهاد انه لا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه  
 كان عتاد للقتل والقتل بالفتح بالفتح والميراث والجهاد انه لا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه  
 وكذا العتاد بالفتح بالفتح والميراث والجهاد انه لا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه  
 فيها احد شرطي من زيادة لا يملكها وسيرتوط سائر الرضا من الشاهد وفيه في الميراث  
 بالفتح بالفتح بالفتح بالفتح والميراث والجهاد انه لا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه  
 كما هو في زيادة بالفتح بالفتح والميراث والجهاد انه لا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه  
 عند الدية للزما واخذ الماله فضايع عنه عند القتل واستحق الميراث او ضاع في الميراث  
 تسليمه لم يفتقر لان ابي القاسم كالفاسق والقاسم كالايم ولا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه  
 جله في تايب الشاهد ورجع المستوي على العزما لفتن الرجوع على العتاد ولو باعه

الوصي

الوصي لم يرد له الميراث باع الميراث او باع الميراث فاستحق الميراث او باع الميراث  
 للميراث الميراث وضع الميراث وضع الميراث وضع الميراث وضع الميراث وضع الميراث  
 عزالت فرج الميراث بالفتح وهو يرجع على الميراث بالفتح وهو يرجع على الميراث بالفتح  
 وجه بدينه هو الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث  
 من الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث  
 في حد قضيه باذكار وسلك فعله لوجوب طاعة ولي الامر ومنه محمد بن يعقوب  
 الميراث واستحقه في زماننا من الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث  
 في حد عالمنا وان عدنا جاهلا ان استغنى في حق الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث  
 لا يقبل قوله لو كان فاسقا علمنا اننا جاهلون له فالفقار وجه الميراث الميراث الميراث  
 مباحا صبا هذا لاننا عند الشهود فاسق ما حكمه فانه وقال الصاب كان الميراث  
 حقه وانكره المالك فالتول للصليب لاننا الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث  
 بعد الميراث لو قيل رجل قال فقلت لورثته او لغيره اني لم يسمع في الميراث الميراث الميراث  
 باب الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث  
 صدقة قاض من ولدين قال لزيد اخذت منك الف ففقتت بها في الميراث الميراث الميراث  
 اليه اذ قال ففقتت بغير يدك وحق وادى زيد اخذ الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث  
 وادى يكونها اذ اخذ الميراث في وقت قصائه وكذا لو دفعه قبل الميراث الميراث الميراث  
 في الميراث لانه استند منه في حاله معجوده من الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث  
 كونها في غير قصائه فالفقار يكون بطلان صدقة الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث  
 الثلثية اذ لم يكن للميراث شيء في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث  
 وفي القاموس الميراث في مسئلة الطاعة قلت لكن في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث  
 لا يملكها اخذ الميراث كاتفي صغيرا لا يوجب عليه وكبر الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث  
 لها على كذا كتبها لان الكتب لا تليها او تارة في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث

وليس له ميراث لان قاسما وان لم يكن من بيت مال مقرر  
 ورجوعه بعد الاعتماد مقرر وان عسرنا فالفقار لا يرد  
 وجوز لفتن في كتب خطه على قدره في كتب خطه

كتاب الشهادات  
 وشهها اخبار صدقة لاثبات حق قلت فالفقار الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث  
 بلفظ الشهادة في مجلس الميراث ولو لم يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه  
 في الميراث في تحقه بان لم يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه ولا يرد من ثمنه

على الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث

كتاب الشهادات























له فلم يصير كذا والاصل الرجوع على الميراث بكونه وكذا لا يصح رجوعه من غير  
 الوكيل للرجوع عنه على الاصل ففتي عليه بالرجوع وقصد الوكيل انشاء منه  
 برضا المصوب على الاصل الموكول فلا يسيل للرجوع على الوكيل وانما يرجع على الوكيل لان  
 بده ذبحه الوكيل بالضمومه اذا ابي لنفسه لا يصح عليه في الاستاذه لا يصح له ان  
 عن ضموا ذبحه لغيره الا ان يوافق كاصد خلاف الكفل فانما يرجع عليه فلا يرد  
 وكذا بخصوصا من حقوقه من الناس على ان لا يكون وكلاهما يرجع على الموكول  
 هذا الوكيل فلو اذن الوكيل المالكه ان يملكه شرارا او الخضر ارفع لا يصح على الوكيل  
 لا ليس بوكيل فيه ورجوع اقرار الوكيل بالضمومه لا يبرها مطلقا بغير  
 التمرد والعصا من موكله عند القاضي دون غيره استاذا وانما يرد الوكيل به  
 الا ان يرد على ابيه المالكه من غير اقرار الوكيل بالضمومه ورجوع اقراره  
 بان قال وكذا بالضمومه غير جائز الا في موكله والاستاذه الظاهر بان يرد على غيره  
 اي التخليص ورجوعه عن الوكالة فلا يصح فتنه وندم مع الوكيل بالانذار بصير  
 اي الوكيل شررا بجر ويجوز وكيل الكفل بالماله لا يصح بالضمومه كما لا يصح لوكيل  
 اي الميراث من نفسه اذ لا يرد الوكيل على موكله فتنه اذ اذا اذول الميراث بالضمومه  
 فيصح ويصح عنه قبل ابراء نفسه استاذه او وكل المالكه المحيل بيمينه من كماله  
 او وكل الميراث وكذا الطالبة باليمين لم يصح لاستحاله كونه قابضا ومعنياته  
 بخلاف كغيره من الرسل ووكلا الامام يبيع انشاء الوكيل بالرجوع حيث يبيع  
 صانعه لان كماله من موكله الوكيل بغير الدين انما يملك مع ويجوز الوكالة لان كماله  
 اذ في الرجوع فتنه بخلاف العكس كذا اكله كماله الوكيل بالضمومه بطلت كانه قد  
 اكله او انما يرد الوكيل الميراث من الميراث بغير الرجوع على الميراث بغيره  
 على نفسه فان لم يرد على الميراث بغير الرجوع بطلت ولا يرد على الميراث بغيره  
 ربه فصدقه الميراث بغيره اليه فلا يرد له ولا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره  
 والوكيل بغيره والا امر الميراث بغيره اليه اي القاضي تاثيره الا في الرجوع  
 بغيره ورجع الميراث به على الوكيل ان يرد له ولو كان بان استاذه فانما يرد على  
 وان شاع لا يرد عليه الا اذا كان قد ضمنه عند الرجوع لغيره بالضمومه الميراث تاثيرا  
 لانه امانه لا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره فان ابرأ من الدين فوكاله  
 الابن فتنه عند الرجوع بغيره اخذ منك على الميراث بغيره فان اخذت منك بغيره  
 لفتا على الابن فتنه بغيره وكذا يمينه اذ لم يرد له في الرجوع بغيره بكونه  
 ودينه لا يرد على غيره في الرجوع فتنه اسباب الرجوع على الميراث فان اذن الوكيل

لوكله صدق الوكيل بغيره في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في الرجوع  
 واد بغيره ان ليس بوكيل اذ اذن له في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في  
 القاضي بغيره من الرجوع ان الطالبة بغيره المالكه واخذت من الميراث بغيره ولو كان الموكول  
 فتنه لوكله لانه اخذت من الميراث بغيره المالكه واخذت من الميراث بغيره ولو كان الموكول  
 حلف ما يرد له الا في الرجوع وكذا يمينه في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في  
 اليه على الميراث بغيره ولا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره وكذا الحكم لو اذن  
 شرها من الميراث بغيره الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره  
 او اوصيه من موكله امر بالميراث اليه لا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره  
 ولا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره  
 الا في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره  
 لونه بغيره من موكله فتنه ولو كان بغيره الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في  
 او اذ اذن له في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره  
 تخلفه الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في  
 ان الميراث بغيره باليمين لم يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في  
 الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في  
 الرضا كان لا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره  
 فلا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره  
 اذا اسكره لغيره وندم من ماله تاثيرا بالرجوع كذا في الرجوع على الميراث بغيره  
 بغيره من موكله لانه لا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في  
 ولو يرد له من موكله او اذن له في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في  
 فان الميراث بغيره في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره  
 فتنه في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره  
 اي الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في  
 ان في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في  
 الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في  
 فتنه في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في  
 فتنه في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في  
 فتنه في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في الرجوع على الميراث بغيره لانه لا يرد له الا في

حكم  
 النبي له بغيره في الميراث  
 حلال الرجوع

على الوكيل





وركض اضافة لغيره لوصفه على كل حال او لصفة اخرى الى ان نأب المعنى متناه  
 كقولهم صوبوا نزع متعلق بصفة للفق واصطفا المفضل المبرز ولو صيما او اذونا  
 في النصب والالاستباه وشرطها اي شرط جواز المعنى بجلل النقصا وجوز خصم  
 فلا يبقى على غيب وهو عجزه بوجه المعنى ان بالنصر لو بحيث حيث يجوز له ان لا يفي  
 ببرهن او يحلف منه ومعلومه ان لا يفي بوجه لا يفي بوجه لا يفي بوجه لا يفي بوجه  
 وبه لا يفي بوجه لا يفي بوجه لا يفي بوجه لا يفي بوجه لا يفي بوجه لا يفي بوجه لا يفي بوجه  
 عينا وكون المدعى بما عين الشوق في معنى ما يستحيل وجوده عقلا او عادة باطله  
 لتيقن الكذب في السجل العقلي كونه لم يعرفه لئلا يكون له من ذلك شئ هذا  
 ايج وظهره في السجل العقلي كونه لم يعرفه بالحق او لا عليه على قوله انه لو لم يكن  
 اياها دفعة واحدة او غيبا عنه قال لكان عدم سماعها بجرم او بجرم او بجرم او بجرم  
 البوريه وحكمها وجوب الجواب على الخصم وهو المعنى على ما يكون حتى لو كان انكارا  
 قطع اليمين عليه لان كونه من اختياره وحقيقته وسببها اطلاق البقاء للمعنى بقا على الحال  
 فلو كان ما يدعي مستقلا ولو لم يخصه كالمعنى انه في وجهه بغير حق لاحتل كونه موجبا  
 في وجهه ولو جوبا بالقرينة ووجه البوريه انكاره ان المعنى ان كان في اليمين انكارا ليه  
 في المعنى والشهاده والا فلا وذكر المعنى فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها  
 من ثقلها فقلنا ان كان معناه ان كان في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها  
 مع بقاء كبري وصبره لتمامه وقلنا في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها  
 باقية الحق والمعنى بذكر القية وقالوا لو ادعى انه غضب منه مع كونه لم يذكر في ثقلها  
 في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها  
 وذكر في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها  
 على كل حال لانه لا يفي بوجه لا يفي بوجه لا يفي بوجه لا يفي بوجه لا يفي بوجه لا يفي بوجه لا يفي بوجه  
 في المعنى والشهاده والا فلا وذكر المعنى فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها  
 من ثقلها فقلنا ان كان معناه ان كان في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها  
 مع بقاء كبري وصبره لتمامه وقلنا في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها  
 باقية الحق والمعنى بذكر القية وقالوا لو ادعى انه غضب منه مع كونه لم يذكر في ثقلها  
 في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها  
 وذكر في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها

لانه دعوى الدين حقيقة بغيره لا بد من ذكر بلده بها الدار ثم اعلم ان السكك فيها بالاع  
 ثم بالاختصاص لا في التلب ويكتفى بذكر بلدته فلو ترك الرابع مع واد ذكره وغلط فيه لا يفي  
 لان المدعى بغيره في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها  
 في المعنى والشهاده والا فلا وذكر المعنى فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها  
 من ثقلها فقلنا ان كان معناه ان كان في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها  
 مع بقاء كبري وصبره لتمامه وقلنا في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها  
 باقية الحق والمعنى بذكر القية وقالوا لو ادعى انه غضب منه مع كونه لم يذكر في ثقلها  
 في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها  
 وذكر في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها  
 على كل حال لانه لا يفي بوجه لا يفي بوجه لا يفي بوجه لا يفي بوجه لا يفي بوجه لا يفي بوجه لا يفي بوجه  
 في المعنى والشهاده والا فلا وذكر المعنى فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها  
 من ثقلها فقلنا ان كان معناه ان كان في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها  
 مع بقاء كبري وصبره لتمامه وقلنا في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها  
 باقية الحق والمعنى بذكر القية وقالوا لو ادعى انه غضب منه مع كونه لم يذكر في ثقلها  
 في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها  
 وذكر في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها فتمت ان نقدر لصناديقه بان كان في ثقلها

[illegible][illegible]

15/11/2019

سید محمد علی

[illegible]

۱۲۷۵









[illegible]

155-

221













*[Handwritten signature]*

[illegible]

طالع  
كل عامه فاني  
يا طالع





गंगा

۱۰۰

فصل في التفتان







اذ العزم فيه للعود اليه استياء من شرط الفيه بخلاف المستعير المتاجر فلان الله لم  
 يبر العلماء انفسهم بما يتلاقى مودع وكل بيع وحفظ او اعادة او استيجار ومضاميق مستعير  
 وشرايعا ان لمواضعه ومستعير من استياء وفي اصله الا ان الله لم يبر الله  
 لا يزل العنان الا هذه العشرة لان يوم كذا لما لم يزل في بقعه الوفاة فكلوا له  
 وقيل المودع ما يودع بخلاف اكره يودع بجموده او بجمود الانبياء حتى لو ادعى حجة او يسأل  
 من غرضه وحده يقول بعد طلب رعا ورعا فلو سأل من حالها في اهلكم بغير حجة  
 يقول ونفعل ما نكرها وقت الانكار اي بالجموده لانه يستعمل في نفسه فكل من يبيع لادع  
 وكانت الودعة مستغلة لانا انما نبيع في المودع عند الحاجة للمودع ولا يفسد المودع في نفسه  
 بعد جموده لانه لو جردنا من المودع ما كان له وما كان له فيه فانه امكنه ان يبيع ما كان له  
 حديد لا يضمنه لانه لم يبر اذ اخذها لانه لو جردنا من المودع لم يضمن لانه من الخط فاذا  
 تمت الشراء لم يبر اذ ان لا يضمنه بوجوه ولو جردنا من المودع لم يضمن لانه لو جردنا من المودع  
 وبرهن عليه قبل يوري كالمودع ان يبره قبل الجرد وقال غنم في الجرد اذ نيت اظنت  
 ان يضمنه قبل يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره  
 نكاري في ذلك العار من شياخ ومين من يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره  
 جوده استغري خاتبة والمودع له السقر في المودع ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره  
 بالافرا في نفسه او ان كان له بين السقر من لا كان سافر بنفسه من وباهله واختيار  
 ولو لو غنا شيئا مكيلا لو قويا لم يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره  
 ولو يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره  
 مربيين ما يضمن انفسه وحفظ كل نصقه كوصيتين ومستعيرين ووصيتين وعديين  
 ومن يودع كل شرا ولو دعه امواله الي صاحبه من كذا في حلقه ما لا يضمن لوجوه حفظ  
 امواله بل ان لا يضمن ولو قال لا يضمن لوجوه ان يضمن في حلقه ما لا يضمن لوجوه حفظ  
 منه او حفظا في يمينه من الوفاء كانت يمين الوفاء مستغرية واللفظ امر لم يضمن  
 والامتنان لا يضمنه مستغريه لا يضمن مودع المودع في حلقه ان يضمن ان يضمن ان يضمن  
 قبله الامتنان ولو لا المالك هكذا عند التملك وقال بل يرد ما هو هكذا عند يضمنه وفي  
 النفس مستعيرة لا يضمنه في حلقه وفي الحجب النصار اذ الخط يضمنه في حلقه  
 فتنطعمه كل امرئ من حلقه لوجوه المودع بغير المودع رجل يبيعها فظن من  
 ذلك فكل من يضمنه من حلقه ان يضمن المودع في حلقه ان يضمن المودع في حلقه  
 بخلاف مودع ان يضمنه في حلقه ان يضمن المودع في حلقه ان يضمن المودع في حلقه  
 في حلقه ان يضمنه في حلقه ان يضمن المودع في حلقه ان يضمن المودع في حلقه

كل منها انه له اودعه اياه فشكل الخلف لهما فهو لها وطرفا لغيرها ولو حلف لاحدهما  
 ونكلا لغيره فلا يضمن لغيره وفيه الى رجل الفاعل وقال اودعها الي فلان فلم يبرها حتى  
 ضاعت لم يضمن اذ لا يضمن في حلقه كما لو قال له اعمل الي الودعة ففعلها ففعل ولم يبرها حتى  
 اليوم وهكذا لغيره ان الواجب عليه الخلف عما ادبه فلا يبره المودع اذ يبره المودع  
 الي فلان ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل  
 سراجيه قال المودع ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره  
 ذهب فان المودع قوله فلا يضمن لغيره لادع في حلقه ان يضمن المودع في حلقه  
 ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل  
 لا يضمنه في حلقه ان يضمن المودع في حلقه ان يضمن المودع في حلقه ان يضمن  
 او يضمنه في حلقه ان يضمن المودع في حلقه ان يضمن المودع في حلقه ان يضمن  
 في حلقه ان يضمن المودع في حلقه ان يضمن المودع في حلقه ان يضمن المودع في حلقه  
 ولو لم يبره في حلقه ان يضمن المودع في حلقه ان يضمن المودع في حلقه ان يضمن  
 او لو لم يبره في حلقه ان يضمن المودع في حلقه ان يضمن المودع في حلقه ان يضمن  
 على المارة وبعثا اودع مكا وعرف اذ استعير المودعات المطلب وانما المارة الا اذا حبس  
 المودع للصكر اذ اذ في الاشياء لا يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره ان يبره  
 ليس السيد اخذ من يد المودع المودع المودع المودع المودع المودع المودع المودع  
 ففعل منه الا ان المودع في حلقه ان يضمن المودع في حلقه ان يضمن المودع في حلقه

وذا في الف مودعنا ومودعنا	ويع المودع المودع المودع
وان يبره في المودع مودعنا	فما يبره في المودع مودعنا
وفي المودع مودعنا مودعنا	فما يبره في المودع مودعنا
وان قال مودعنا مودعنا	فما يبره في المودع مودعنا
وانا في المودع مودعنا	فما يبره في المودع مودعنا
وانا في المودع مودعنا	فما يبره في المودع مودعنا
وانا في المودع مودعنا	فما يبره في المودع مودعنا
وانا في المودع مودعنا	فما يبره في المودع مودعنا
وانا في المودع مودعنا	فما يبره في المودع مودعنا
وانا في المودع مودعنا	فما يبره في المودع مودعنا

قلت لو لم يبره مودعنا مودعنا لم يبره مودعنا مودعنا لم يبره مودعنا مودعنا  
 المودع مودعنا مودعنا مودعنا مودعنا مودعنا مودعنا مودعنا مودعنا مودعنا  
 واجابة للخط لا يكون الا في حلقه ان يضمن المودع في حلقه ان يضمن المودع في حلقه  
 هي لغة مستعيرة من حلقه ان يضمن المودع في حلقه ان يضمن المودع في حلقه  
 لزوم الا يبره المودع في حلقه ان يضمن المودع في حلقه ان يضمن المودع في حلقه

على المودع ان يبره  
 على المودع ان يبره

كتاب العارية







فلا يسقط باسقاطه خاتمه ولا الجواهر لا يصح الا باربعين الرجوع ولو صلا من غير الرجوع  
على شيء وكان موضعنا من الحب لكن سجي استمر له والعقد وسبق الرجوع فيها وسبق خرقه  
اي الخاضع السبعة البته فالرأى الزيادة في نفعها لغير الرجوع لزيادة النفع المستطاع فلو  
ولت قبل الرجوع كان ثبت من مائة في ثلثيها ما عاقله واعمره الخمسة في ثلثيها  
كنا ونزى ان عدل زيادة في كل الاربع ولو عدل قطعه منها استغنى ما نطقت به  
وسمن وجماله وحاطه وصنع وكبره وصغر وساع اسم واسما لم واسلم عبد وموادته  
وفيقه وان ذكابه واقراء ونقط بعضه باعوابه وعمل بمزيداوي الى الخ من ذل ونحوها ولو  
اختلفا في الزيادة بمعنى المتولد ككبر المتولد للراب وبنحو حاطه وصنع لم يوجب له خاتمه  
وحدوي وشبهه في المحيط لكنه استثنى ما لو كان لا يبي في مثل تلك المدة لا يمنع قطعه  
كولد وارث وعمر ومنه فيرمي في الاصل لا الزيادة كذا لا يرجع بالجميع في سيقن في اولها  
كما انقله النفساء في نقل الرجعي وعنده انه لو لم يبي من سفي خاتمه له ووجب له  
نقله هل يذهب الرجوع قال في التمهيد لا نقله الى غيره فيموت ويحرمه من غير مدين بمقتضى  
انكحان وقد حلت رد ما بيع عقرها من الحنفية والميمونة احدى العاقلين بعد تسليم  
فالحق لم يطل ولا اختلفا والحق في الوارث قال في الوارث وقد نزل العلم بسقط الوارث

كفارة ذية خراج وراعي      من انفقوه كذا نفقات  
كذلك حكم الحج سقوطها      بون لما في الحج صلات

والعين العوض بشرط ان يدكر وصفها يعلم الواهب انه عوض كل شيء فاذا قال حين  
عوضه صيغك او بدلكا او في مثلها لا يجوز ذلك فقبضه الواهب سقط الرجوع  
ولم يذاته عوض رجع كل شيء ولذا ان شرط في شرائط الهبة كقبضه واقراره  
مشيوعا للعوض ممانا او بغيره او بتبعا من المتاع الهبة المقدرة عرفية ولا يلزم الالب  
ان يعرض عاوه للفقير من ماله ولو هو العبد الجائر ثم عوض فلكلها الرجوع بعد  
ولا يصح لو تغير سلم من ماله من جهة غير الوضوء اذ لا يصح قبضه كالمسلم بشرط  
ان لا يكون العوض بعض الموهوب فلو عوضه البعض ابا ان يصح فله الرجوع والتباعد  
والله هو شئ من عوضه اعم من الموهوب كانا في عوضه يسوع والاذا خلتا عند كذا  
العوض واللام متعين في هبة ورجوع يجبي ودقيق لنقطه يصلح عوضا عن الموهوب  
وكذا موجب الثابت اوله بعض الوضوء ثم عوضه حائنه ولو عوضه وله احد  
جائرين هو شئ وجوب ذلك الولد بعد الهبة استحق الرجوع رجع العوض من اجبتي  
وسقط حق الواهب والرجوع رجع العوض من اجبتي وسقط حق الواهب والرجوع  
اذ قبضه كبد المثلج ولو العوض يذاته الموهوب له والارحوم ولو لم يذاته لا فلا

موضوعي على ان صانع عدم وجوده المتعريف خلاف نفسه الذي والصلب ان كل ما يخاله به  
الانسان بالجسم والملازمة يكون الامر باذنه متبا للرجوع من غير استراط العنا  
وما لا فلا بشرط العمان ظهريه وجنسه فلما امر المدين رجلا بقبضه عليه  
ولم يقبل وجهه عليه لم يجره من اصله الى مكانه حتى يتبادر اليه ان القتل السبيل لترويق  
يرجع فيما لا بشرط رجوعه كانه حانه ان له ليلها بما يجس ولا يلازم قتل وان استحق  
نصف الصبر يرجع بنصف العرض ونفسه لا يهرب باي لانه يصلح عينا شيئا فكله انفا  
لكنه يغيره بالمعروض ومراة المعروض فيزول عنه لانه لا يجره فيزول الليل على المبدل فما  
كالاستحق كل العرض حيث يرجع وكلها ان كانت قايمة لان كانت هائلة كالاستحق عرض  
وقد نداء له ليلها يرجع خلاصه وان استحق جميع الصبر كان لعان يرجع وفي جميع العرض  
لن كان قايما وبسببه ان القوم حالها هو على وثيقته ان قايما عليه ولو عرض نصف يرجع  
بالمعروض ولا يفر من الشو لانه طارقه بتيه تنقل في البيضا فينتهي في القوم ان يكون  
عز وعاف عند الصبر لما اذا هو منه بعدة فلا ولم ان صرح به غيره ووقع للذهب مطلقه  
كلامه قد برو الخاف ورجع الصبر عن عند المهر ب له ولو لجهة الا ان يرجع الثاني فلكل الرجوع  
سواء كان بضاعة او رعا لمسيح ان الرجوع في شئ في عادات بسبب جوده بان تصدق به في ذلك  
على الثاني ولو لم يات له يرجع الاول ولو باع نصفه يرجع في الباقي لعدم الثاني وفيه الرجوع في  
بالكلية بان يكون قد جازى الله من كل جبر ثم وقع عليه بئزله فلو رجع المهر ب له باناء الوهر  
او نذر المستحق بعا وصار له على الا يبيع الرجوع وشبهه المحق والقانون والنفذ بحسب  
او للثام وان ذهب له في الجبر صدقة من شاف فلا يرجع عاقل الثاني كالو ذعما من غير  
تخيبة فله الرجوع استا قانع عبد عليه وركبها به حقا ووجه حله لم يبدل في القابة  
سقط الدين والذابة ثم لو رجع في استا قالا ببدل الدين والذابة عند جبر واداه عن الام  
كالبدل المتكافؤ لوجهها الزوجه ثم رجع خائنه والزاي الزوجية وقت الوصية فلو ذهب  
للمرأة ثم نكحها رجع ولو ذهب لامرأة لا لملك فتزوج ولا يقع حبة الولي لا يملكه ولو في  
مرضه او تغلب وصية اذا لا يجره والمال او مبي للمعبد موت من بيع لثما يموت فيعلم لها في  
والعاقبة المراه فلو ذهب لزوجي ثم رجع منه نكحاً ولو ذبا لوسنا اما لزوجي ممن  
وان ذهب لزوجي لارجح كاخيه رضاعا ولو ان رجع ولم يمسكه كبا اسماة للنسا  
ولرأيا ب واخيه ووجوه لاجبي ولو بعد اخيه يرجع ولو كانا في العبد ومولاه ذابهم ثم  
من الوهاب يكره رجوعه فيما استاق على الا رجح لان الصبر لا يرجع وقت من الرجوع بحرفه  
ذهب اليه واخيه ولا يمسك فيه فله الرجوع في الا رجح في الا رجح في الا رجح في الا رجح في  
ولو ارعاه على كذا صرف بلا حلف لا ينكر الود خان فله الوهاب في هذه الحنف حلفا



المنكر انما ليت هذه خلاصه كما عرفت الراهب من المذهب له ليس باجنه اذا ادعى  
 الا في ذلك لانه يدعي سب النبى الخبايئه ولا يصح الرجوع الى افعالها او عظم  
 الحرام لاختلافه فيمن يمتنع به بالحق لا يثبت له واذا رجع باحوالها بقتل  
 لو كان حق العقول للمع من الفصل واعاد منكم الدم لاجبة للواجب وهذا لا يصح  
 الراهب ومع الرجوع والتشايع ولو كان هبة لما صح فيه والراهب رده على ما عرفت ايضا  
 او رضاء خلاف الرد بالعيب بعد الصبر في حقنا لان حق المتزوج في نصف المهر لاني  
 المتزوج فلو رجع ما رادهم بالفتح من الاصل فله مهرته على العقد او في المستقبل لا يظلمه  
 اصلا والاعاد للتمسك الى ملك الراهب يرجع من قبل انشا الراهب والمهر له على  
 الرجوع في موضع لا يصح وجبه من المراجع للبعث السابقه كاجبة لمراته جازية  
 الا ان كان منها جهره في الحرام لا يثبت الا في ملكه والمهر المصدق والحرام الا بالبعث لانه  
 انتهى بقرانه وكل شيء منه فله انما انشا الله في حكمه فله وجب الدين لطفل المهرين لانه  
 يترقبون وفي المهر دفعه بطلان الرجوع لانه في ذلك المانع عاد الرجوع تلت العرق  
 المهرية واحتجنا ستن ومن للمهر المهر له لم يرجع الى الراجح بالنسب لانه عقد  
 بمره فلا يصح من المهر ولا اعارة كاجبة هذا لان دفع السهم كان لنفسه ولا خرد  
 لهم العقد وتماثل العادى والا وقت الحصة بشرط المهرين المتفق من جهة ابتداء  
 في شرط المتباين في المصنف وسيطر العرض بالشروع فيلزم بيع استا وقد باب  
 وخيار الرجوع ولو خذ بالشفقة هذا اذا قلنا هبك طرقت من شوقنا انما قلنا هبك بكنا  
 في بيع استا واما في العرض يكون معناه لانه لو كان يحوط ليطر استا فمكر واجبة  
 استا وانما افترج وجه الوفاء استا شرط استبداله بشرط عرض لم يرجع وان شرطه  
 كان كبيع ذكره المتأخر وفي المهر بعد ان يبيع بالفضل بشرط عرض ما وسته فلت وكما  
 عرفت في المهر بين الوقت والمال الصغير ففصل في ما يستره وجه انه انما  
 او على ان يدها عليها ويشتا او يستر لها او وجه دارا ان يرد عليه شيئا ولو معينا  
 كل الدار وبها او على ان يستر في الحصة لو المصروفه شيئا من احوال المعية وبطل  
 الاستنا في الصورة الدار وبطل الشرط في الصور الدار لانه من وجوب لاجبة لا يطل  
 بالشرط ولا يفسد من استراط ملية العرض اعق على انه شرط وصحاح ولودر  
 ثم وجهه ان يبيع لهما على ملكه فكان مستغرا فبالاول كما لا يصح سلبوا الاربعين  
 الدين بشرط بعض كماله لانه اذا جازت او انعت بفتح الالف فانت بري من الدين وان  
 مت من مهنك هذا وان مت من مهنك هذا فانت وفعل من مهنك هذا فانت لا تملكه ولا  
 الا بشرط بان يكون يبيع كونه له لانه ان كان يبيعك وفي احوال مهنك وكذا في

في بيع المهر

بفتح

بعض التناقضات برى منه اي اولى هل جاز ولو كان وصية خاتمه جاز للمهر ولو لم يشر  
 ولو رتبته بعده لطلان الشرط لا يجوز الرقي لانه السكوت المظن والذم المصح تكون عارة  
 شتى لم يثبت احد غيره من امر غيري في مهن حياته وماله لا يربوا ان يرب شيئا فوسيل  
 المهران يثبت في امراته متاعا لهم بالاجها ويثبت له ايضا متاعا لاجبة صرحت  
 بالمرحلة ثم انما قد اجد ان في الزوج انه عارية له وثلث واما اراد الاستعداد  
 وارادت في الاستعداد او اصاب يرد كمنها ما اعطى اذ لاجبة فلا عود ولا يستهلك احدهما  
 هذه الامور منه لانما استعملت في حياته من قبله من عليه الدين وارباه عندهم من غير  
 قول اذ المهر جاز في كل حال فلو لم يكن يرد بالرد والمهر عليه لانه من مهن  
 الاستعداد وقوله في مهنه بالاجل كذا لانه لا يملك في المهر فيه ولم يثبت ولم يرد في مهنه  
 ثم بعد ايام رد المهر في البيع كذا في الجنب الا مع ان الحصة عليك والاراسط عليك الدين  
 ليس عليك الدين باطل الا فيكون المهر موصوبه ولا اسططاي سطر المهر عند الدين  
 قبل قبضته اي المهر دفع حينئذ وشما لو رجعت من ابنتها ما يابيه فله من المهر التلطل  
 ويقره في هذه الاصل لو دفع دين غيره على انه يكره له لم يرجع ولو كان يكره بالبيع فلو كان  
 في ليس منه ما اذا اقر الدين ان الدين لانه ان سمى في حكم الدين عارية حيث مع اقراره  
 يكون اخذ الا في كل ذلك لم يقضه برز او يمتنع في الاشياء من احوال الدين وكذا في  
 الدين الذي في كل ذلك لا يطل برز او يمتنع في الاشياء من احوال الدين وكذا في  
 نفسه يكون عليك ملك الدين من غير مهنه بل لانه في الاشياء من احوال الدين وكذا في  
 من الصلح اسطط ان يكره في المهران الدين في المهرين كسب اسماء والصورة كاجبة  
 بما يصح الرجوع وحينئذ لا يصح غير مهنه ولا مباح يصح ولا يرجع فيها ولو على المهر  
 فيها التوايلا المهر ولو لطلقات كذا الراهب فيه ولا حصة في المهر الراهب خاتمه  
 فتزوج كتب فضة الى السلطان يساله بملك المهرين مقرر مقام السلطان بالتوقيع فكتب  
 كانه جملته ملكه هل ياتي الى المهر في المهرين كذا في المهرين كذا في المهرين كذا في المهرين  
 المهر بالشفقة مقام حمزة اعطت زوجا مالا جواله ليتوسع فظفر به حين عزايه  
 ان كانت وسته وانتم له لانه قد ردم المهر وان اعطت ليعرف فيه على ملكها فلما  
 ذلك لانه دفع لانه مالا ليعرف فيه ففصل وكذا في ذلك فان الاب ان اعطاه هبة فلكونه  
 والا في ذلك وكما في جواهر الشكوي بيننا ليه بعد به في اناها يبيع كذا في ان كانت  
 وتعلو في ملكه لوجه الى انا اعز ذهبت لانه يبيع والا فان بينهما باع ايضا  
 والا في ذلك في كمال طعام وفقرته في لونه ليس له هو ان ماله لاهل خان اخر ولا يبيع  
 سأل وخادم وهو ليس رب المهر ولا كلب ولو بالبيت الا في شوكه لانه في المهر فلا ان

في بيع المهر  
 في بيع المهر  
 في بيع المهر



ایک طرف سے

فان حبس فضاغ ذواجر لا حنان لعدم مقدرة من لا اثر لعمله كالخيل على الرحلة والملا  
وقد انزلوا على الجحش في قوله لا حبس العين للذرة ذو عسر من صان الضرب  
ويجوز بابيه وصاحبها بالخلاص منها قيمتها او جعلها شرا محمولا ولا يلزم ان  
غير محمول ولا جرحه واذ اشترط عليه خفف بغيره على خلافه لا يستعمل غيره الا  
الظن فلما استمر امرها بشرط جرحه خلاصه وان اطلق مكانه ولا اجر ان يتأخر غيره  
اذا لم يستبحر ان لو لم ينج من الاول المأخره فلا صفة فيد بشرط الظن لانه لو  
شترط البيع او عذر لم ينقله على المبرر لافترط حق سوق لا ينعن واجاب سئل الابه بالحقان  
كذا في قوله لو لم ينج من الاول اطلاق لعقيد يستحق فلان يتأخر جرحه استاجر  
لما في بيعه فانما منعت مما بين يديه فله اجر مبيع به لانه اولى بعين العقود عليه وقيد  
بقوله لو كان اي ماله معلوم ان الوفاة تكون الاجر متاخر بجلته ثم والاك ان  
علوم من فكله اي كل الاجر ونقل ان الكا ان كان يكون نقل متصلا بعدم فاجاب ان نقل  
استاجر رجلا لاصطفاط اي كتاب اوزاد اليه من يدره اي المكتوب والزيادة او من يدره  
لاشده لانه فقه بعده فاني اظا انما طرقت في قوله الثاني استاجر لذهب اليه من كان  
ياجر من ذهب لشيء في عينة ناو جب اجبر فان دفع القط الى ورثته ومورثه او الى من  
يملكه الا احضر في صورتيه وجب الاجر بالذهب ويعوض لاجر المجرى في ذلك الزمان  
وتبعه فلم ولكن تقسمه الحوت وقولوا على من دم كل العبر كذا في قوله الثاني انه  
ان شرط المجرى بالذهب فصفه ولا نقل فليكن التوفيق وان وجده ولو لم يدر صلح اليه لجر  
يجب له حتى لا تنقض العقود عليه والواصل بالاختلاف فيما لو رفته موثقا لارض الوقت  
واجرها بغير اجر المثل يلزم مستاجرها اي مستاجر ارض الوقت لا المدة كما غلط في بعضهم  
تمام اجبر المثل على الحق به كذا في الخبر على اثنين وعينه وكذا الحكم وهي وان كان في المثل  
لحق في العتق ان عيب عتق الوقت وعقب منافعه وكذا اي نقل كذا ما والاضع الوقت  
فيها اختلاف العلماء حتى تنقض الاجر عند الزيادة العتق نظر العتق وصان نقله  
نما في حادي قدس بان الاجر وعليه يرون متى فتح العتق بعقيل الكبد فلما استاجر  
للعين في يده ولو بعد فاسد شبهه الحق بالمستاجر من عزائه في سبوت الاجرة المجله  
الا انه لا يسيطر الذين يسلوا له اي لا يملكه للمستاجر لا في جرحه من سبوت الاجرة بخلاف  
الرجح فانه معنوق بالحق فهد من الذين كما يجرى في يده في المثل في شروعه الزيادة في  
الاجر من المستاجر يتبع لانه ويحبها وان الزيادة في المثل وان ذلك لا يلزم لم يقبل كذا  
رخصت فان في الوقت فان العارة فله اجرا الماخذ بغيره على الاول كذا في الاصل مجتمعا  
باجر المثل ولو كذا ورجلها عتق فاحش فان اجر القاسم وجعها بنات كذا في المثل ولم يقبل

مطلوب  
نصف من المضاف في وقت  
وعقب ما مضى من الزمان

*[Handwritten signature]*

2



فما كان من ذلك الا انهم اجمعوا على ان لا يفتوا في ذلك الا بعد ان يفتوا في كل واحد من هذه المسائل على حدة

1

10

انقضت الاجاره ولما انما ولي عليها غسل الصبي ثابه واصلح لها ردهه بفنق  
الدعا يطالبه والدهن للمنفقه معتبره لانفق فيه له يلزمه انفق شي من ذلك وما ذكره  
من اذا الدين ولا يجان عليها فانه اهل الكفوف و هو اي شته و اجره عمل على ابيه ان لم  
يكن له الصغيره والا نفق ماله لانها كانت نفقه فاذا المرنعه يلزمه شاء او غدا







[illegible]

مستنداتی

[illegible]

مجلس  
لوجا  
والصالحين  
الذين

ما تروا من اهل الذم فاجتنبوهم  
فاني لعنهم الله من ذري

مطالعہ اسلامیہ جامعہ دارالافتاء  
ایضاً دارالافتاء





مجلس شورای اسلامی  
جمهوری اسلامی ایران

11/10/20  
11/10/20  
11/10/20  
11/10/20

وانه وفعلا والا فاجرها في كل شهر بهذا العلم يعرف وجب على الغائب المسمى ان  
 سكوته رضا الا اذا انكر الغائب ملكه وان ايقنه بينه لانه اذا انكره لم يكن راضيا  
 بالاجارة اذ اقر غطف على انكره اي ينكره ولكن لو مرض بالاجارة لزمه عدم الرضا  
 والاشباه المكتوبة في العادة متى وقيل فلو قال انكره اسكن بكذا او الا تسقل وكذا  
 لو ابي الا مرضي بالمسمى بكذا انك لزم مسمى بقولك من لمطالبة له ان اسمي كذا كمال  
 بعيد ان به صمغ ثم ولا لا على الظاهر المستاجر ان يجر للوجر بعد قبضته او قبله  
 من غير وجبه واما من وجبه فلا يجوز ان تغفل ما يان به بقية لزمه على المالك  
 وهل يستل الادب بالاجارة للمالك الصحيح الوهابية قلت وجهه قاضي خان وغيره في القراء  
 وعليه الفتوى وقضا على الجور من باليجرة الاجم ثم وانه المسمى وتلخص من كلامه  
 ما يفيد انه قد قبضه منه بعد ما استاجر بملكه والا فلا يمكن للمؤجر ان يملكه الا  
 مادام لم يجر خلافه فله ان يسلط الوهابية وكله باستجاره ففضل الوكيل  
 ولم يسلط اليه بل على الوكيل البقية الجسمه اليه اي المالك حتى مضت امدته فاليجر على الوكيل  
 لانه اسهل في التفوق ورجح الوكيل بالاجرة على المالك بغيره من الدين فلهذا  
 قابضا حكما وكذا الحكم ان شرط الوكيل بغير الاجرة قبض الواد ومضت امدته ولم يملك  
 الاجرة لادب فانه يرجع ايضا لصدرة الامر قابضا قبضه من المسمى والى الوكيل  
 ليجعل الاجرة لاجره لانه لما حق الدار على يده يدينها في غير الوكيل قابضا حكما  
 على الجور بغيره حتى لا يفسد الاجرة على الوكيل وتعلم الوكيل قدر واجبه وعجزه كالمسكين  
 فانه يتحى ان يملكه على كاية الفتوى ان الوكيل عليه ليجاب بالبيان ودون الكتاب بالبيان  
 ومع هذا ان كان ادب لعمدة على الفيل والقال وصيا سئل ارجع على الاصل الذي اذبه وما  
 في قضاء الوهابية وفي الصبر فيه حكم وعلم الاجرة ليست شأنا له فان ذلك الحق وفي اليد  
 غيره وقيل مطلقا لان كايه ليست واجبة عليه وفيها استاجر ليجب له من غير الاجل  
 الصبر بان يبيع قدر الكافو فلفظا وكذا الكلوب المستاجر لا يكون خصا له في الاجارة  
 والرض والشر لا الذي رد على لا يكون الا على ما كان الحق بخلاف المشتري والموهوب له  
 ملكها المسمى وهل يتوسط حضور الاجر مع المشتري ولان وقع الاجارة وفتي بالمرار  
 وانما له الضاربة والوكالة والكتابة والابصار والارصه والعضا والاهارة  
 والعلاوة والعتق والوقت حال كون كل واحد مازك مضافا الى ان زمانا مستقبل الاجر  
 لو فاسخ من ان الشهر مع الاجارة لا يصح مضافا للاستقلال بل كان بلكا للحال  
 مثل البيع واجازة وفتحه والضم والشركة والمجبة والتكليف والرجعة والصلح عن  
 ملك وامر الدين وقدم على مقرر فانه البيوع لاداء المثل في نفسه من غير ان يبر

استاد بزرگوار و محترم









ولو امتنع حزقي في واد الحرب عبدا حرييا لا يعقوب ثم واهله الا ان يخلي سبيله فاذا  
خلاه عتق حديثه ولو لا له من لوجهها النبا سلك لانه خلاه لثلاثا وكان له ان  
يولي من سلالته اولاد اهل عليه ولو كان العبد لما فاعقه سلم او حر في دار الاسلام  
ولا له ان يعقبه فخرج او عتق لا ميت وبرهن كل ان يعقبه بقي بالولا لا لغيره لحي  
الوكيل يتيقن الولا ان يعقبه منه وصاراه وشق من دونه المكلفه تشر في ولا العتقه  
فعتقه فاجبر كغير العتقه المطاردون العبا في الام اذا كانت من الاصل معنهم اذ في  
العتقه فاولا ولا في ولها والاب لا اذا كان كذلك فلو يبالوا ولا عليه مطلقا ولا يجبر الا  
عليه لقوم الاب وميرثه من الام وعصبته خلاه في نفسه  
في واد الهالاه المجلد على يد اهل بيته ولا له او اهل بيته ان يكونوا نبييا لاسما  
على امره يجرى على ابيه لانه ان يعقل عنه اذ مات مع لعم المساني وعقل عليه وادته  
له وكذا الوسط لانه لا ينفذ ولو ابي يجرى على ابيه اوصيه مع لعم الماني كالو  
والي العبد باذن سيده اخرقا فخرج ويكره ان يكون سيده بعتك للوالة  
واخرائه عن ذي الرحم لعتقه وله النقل عنه بغيره الى غرض ان لم يعقل عنه او عتق  
ولم يجرى عقل عنه او عن ولده لا يتقبل فأكفه ولا يولي عتقا او للزوم ولا العتقه  
امراه وان لم يولد لم يجرى العقل بغيره المولود فيها عتقت وكذا الوفا بغيره المولود  
لوانا مولودا لم يجرى لانه تقع محض في حق صغير لم يولد له وعقد الوفا مكره ان يكون  
حرا يجرى له النكاح بان لا ينيب الى غيره ما نسبته اليه فغير ما في كتابه والمباذ ان يكون  
عربيا والملك ان لا يكون له ولا عتقه ولا واد الهالاه بها حرة وقد عتق عنه  
والرعيان لا يكون عقل منه بغيره المملوك في من يسلط العقل والارث والاسام فليس شرط  
لتجوز مولاه السلم الذي حكمه والذي وان سلم لاسقل لان الهالاه كالرعيه كالبطل الذي  
في الوهابية ٥٥ يعقوب عتق منه بغيره ولا له ٥٥ له واد به بالمشية وجره ٥٥  
عقبت عتق منه من ابيه المستحق لاله فالاجر للاب ان شاء الله من يجرى لا يعقوب من اهل الابن  
وكذا الصبيان والبركات لا يجرى بغيره من يجرى الا من يجرى من غير ان يعقوب من اهل الابن معنات  
كباب ٥٥ الاكره هو عمل الانسان على شئ يكرهه منها فعمل يجرى من  
الكره فحرم في الحبل معنى يصير به مدغرا الى الفصل الذي يجرى منه وهو من ادم تام وهو  
المبي يسلط نفسه او عضو او من يجرى به والنفاس هو غير المبي وشرطه اربعة اصول  
درة المكره على الباع ما هو فيه سلطانا او لصا او غيره والثاني حوزة المكره بالبيع انما  
او يبيع ما هو فيه في الاصل عليه فله ليصير مبيعا والثالث كون الشئ المكره مستقلا  
نفسا او عضوا او موجد على ابدوم الرضا وهذا هو مرسته وهو مختلف باختلاف الاعراض

هذا هو  
المراد  
منه

هذا هو

الاشراق يعرفون بكنهم حسن ولا واد الهالاه لا يعرفون الا بالمرتب المبرج ان كان له الباع كذا  
المكره مستقلا اكره عليه قبله اما الحق كبيع ماله لولتي شخص آخر كاتل على ماله القبي  
اولي الشروع كشره لولا انما فلو اكره يقتل ويهزب شارب مسك لا يسلط لوسطين  
الا على المالك العبد يراذبه او جبر او قيد مديون يخلد حبس يجرى او قيد او غير مستدبر  
الاولي جاهد مكره حتى باع او اشتري او اقر او اجر فسخ ما عتد ولا يبطل من الفسخ يجرى  
احدهما ولا يبعث المشتري ولا الزيد ما انفصله وشقن بالعتق وسبي ان يجرى وان توافقه لا يجرى  
او معنى لان الاكره المبي وغير المبي بعد ان اذنا والى من شرط هذه العتقه وكذا العتقه الاقرار  
فقد سار له من الفسخ والمسا فان كان العتق نافذ عندا او حينئذ بمكره المشتري او قبضته  
في بيع اعتاقه وكذا الاقرار لا يكره فسخه ولزمه قيمته وقت اعتاقه ولو حصل له مكره لا تلا  
يعقوب فاسد فان قبض عنه او سلم المبيع طوعا قيد لا كوفت نفسه بغيره لم يجرى من اكره عتق  
المكره نافذ عندا على المبي ان اكره له او لم يكره له اذ لم يجرى من اكره ان يكره فاسد كذا  
حقه انما كذا فاسد انما كذا ان المار مع من العتقه بغيره فاسد اقله اقله لا يجرى مع  
قبضه لعل كاسي وان قبض الفسخ مكرها لا يجرى وجره ان يجرى في من لعتقه لعتقه لكنه  
يجوز البيع الفاسد او بيع مود يجرى بالاجازة التولية لا يجرى وان لانه يتقضى بغيره  
المشتري منه وان توافقه لا يجرى والثالث تغير العتق بوقت الاعتاق دون وقت القبض  
والرابع التيمم والمنزاه في المكره لعتقه بلذلة العتق فلا يجرى بل يكره فلا يجرى في الفاسد بزمانه  
امر السلطان اكره وان لم يجرى واد به لا الا ان يعلم المامور بولا لاله الفاسد انما يجرى لاله  
يقضه او يقطع به او يجرى به مكرها يجرى على نفسه او تلف عضو مشقة الحق بغيره لاله المكره  
الزوم سلطانه زوجه يتحقق منه الاكره اكره المحرم على قتل سيد فانه حتى يقتل كاني جود  
عتقه فاسد استبه ولو اكره الباع على البيع لا المشتري وهكذا المبيع في بوه من قبضته  
للباع ليعتقه بغيره فاسد والباع المكره له ان يعقوب ايا شاء من المكره بالكسر والمشتري  
فان تعقبت المكره رجع على المشتري بغيره وان تعقبت المشتري بغيره يعني جاهد المامور كل احد  
ولا ينفذ ما قبله من المشتري الثالث مثله لصيرورة ملكه بغيره ما عتد ولا يقبله فجرى  
المشتري الصانع بالزعم على بغيره بخلاف ما اذا اكره المالك اكره لياحات حيث يجرى البيع ما عتد  
المن من المشتري الاول لولا الماني بالاجازة فان اكره على اكل بيته اودم ادم خنزير او  
سرب يجرى بكره على يجرى بغيره او قيد لم يجرى لاله لاله في اكره على ان يجرى لاله للشرب  
للشجرة وان اكره على يقتل او يقطع عضو او يجرى به ابن كالحل الفصل بغيره فان حصر فصل  
اكره الا اذا لم يجرى مكره فاسد فلا يجرى به وكذا المامور على اكره بالاكراه لا يجرى بغيره  
للملك كذا في الخطاب في اول الاسلام اول واد الحرب كذا في المخرصة كاذن ما في الماني وان كره

الحشر بانه لو سب النبي صلى الله عليه وسلم بمجرده قد جرى بقطع او قبل وخص له بغير  
 امر به على لسانه وبوريه وقلبه مطعون بالامان من اذوره لا يكره وباتت امره قضاء  
 لا بد وان غلبت بالضرورة ولم يرد كذا باتت ما قد قضا ان لا وجوب له وبجره لو  
 صبر لم تكن الاجرة ومثله ما يجره قتال كافا صوم وصلاه وقتل صوم او  
 احرم وكل ما ثبت فرضه في الكتاب اختيار ولم يجره الا جزاء غير ما يجره العقل كغير  
 الملبس كماله اذا انكسر كذا العقل لا يجره الا ان كان ماله مسل او ذم اختاره  
 يقبل وقطع وبجره لو صبر في ذلك وضرب لئلا المكره بالكره بالكره كالآلة  
 لا يجره قتله لونه لو قطع صغره ولا يجره بغير اختياره ويقاد العقل المكره بالكره  
 لو مكنته على ما لا يوجب خطا لانه لا يجره خطا لان العقل كلاله ووجه الشافعي عليها  
 وثقلها بوجوبه ولو كره في الزنا لا يجره لان فيه قتل النفس وما هو الا ليدفع بها ما  
 لم يجره ولو طلق لا يجره لا يجره بغير اختياره وفي جانب المرأة يجره لها الزنا بالكره الملبس  
 لان سب الولد لا يقطع فمكره في حق النفس من جانبها لا يجره لكنه يقطع الحد في حقها  
 لا يجره لان ما لم يكن الملبس حمله لم يكن في الملبس منه فمكره في حقها لان حكمها  
 حكم المرأة لدم الولد قد قتل نفس الملبس لان يجره بغير اختياره من ان لا يجره بغير  
 ما لو كره في حقها عقليا ولذا ان يكون في حقها على المعصية قاله الله ومع كراهه وطول حقيقته  
 لو بالقرن لا يجره كغيره من غيره ان كان في حقها بغير اختياره بغير اختياره لم يجره بغير  
 حقيقته ولو في حقها فيه الا في الا بغيره او ضل وسلامه ولو ذميا كاهن ولا يجره كثير  
 الشايع وما في التاميم من التفصيل فقياسه والاشعان حقيقته مطلقا فليطرد لو قتل ولو دبح  
 للشبه كاهن باب المرتد وتوكله بخلاف وعقاي وما في الاشبا من خلافه فقياسه والاشعان  
 وقوله الفصل عند ان كل ما يجره من غير اختياره من الاكره لان ما يجره من غير اختياره  
 وكل ما لا يجره من غير اختياره من الاكره وعدها بالكره في غرضه الفقه ثمانية عشر ومنها  
 في باب الطلاق نقل عن ابن ابي عمير لا يجره الاكره ابراهمه بغيره لولا ان كره بغيره في ذلك  
 لا يجره من غير اختياره من الاكره الفقه لان يجره من طلبا الشبهة فكذلك لا يجره بغيره ولا  
 بلان وقلبه مطعون بالامان فلا يجره بغيره ولا يجره بغيره والقول لما سألنا قلت وقد مرنا  
 عن النواز في خطبه عليه قيس قائله كره الفاجر رجل لا يجره بغيره ولا يجره بغيره  
 بقطع ما يجره بغيره وان كان فقطع بغيره او قتل بغيره ان كان الفاجر موصوفا بالصلاح  
 افسح من الفاجر وان سب بالكره موصوفا بالفسق لا يجره من الفاجر اسما انما يشبهه  
 حقيقته فيلزم اما في حق الشارب لو يتبع كرمك فهو اكره ان كان شرابا لا يجره  
 والا فلا فقهه قاله في الزنا وسائر الجرائم صلبه السلطان ولم يجره بغيره

فبا مع عدم شبهة والحد ان يقول من ان يعطى ولا يملك في قاذ القاذ الكلام مع كذا  
 قد مر كرهانه بزاوية خوفا الزوج بالضرر حتى وهبه مكرها لم يجره الحب ان يجره  
 الزوج على الضرب وان عدها بغيره لا يجره ولا يجره على الضرب بغيره لا يجره لا يجره  
 منع امره بغيره من الميراث لا يجره الا ان يجره من غير اختياره بغير اختياره بغير اختياره  
 كالمكره فليس بغيره من حرام ما هو الفاجر وهو زوج بنت البكر من رجل فله ان يجره  
 منها كلاله الا ان يجره عليها انما سرق منه ميرانا ما فاقه فخره ان يجره ان يجره فلا يجره  
 او ارضا لا يجره الا في حق المكره بغيره من الميراث والدم في سرقه منظره منظره الا في حق  
 في حق الحب المكره باقتداره لا يجره بغيره الا في حق الاخذ وقت الاخذان مكره على صاحبه و اذا  
 اختلف اوجها المكره في الله فالقول للمكره مع بينه ولا يجره بغيره وفيه المكره على الا  
 والدم في ما يجره مكره على المكره ولا يجره من نواله الفداء ولا يجره بالبعد منه بغير اختياره  
 انه لا يجره مكره في الاخذ عند غيبة الامور ورواه في حق المكره على الاخذ  
 ان جابا لا يجره وان سبعا لا يجره بغيره على المكره مكره الا في الاول الا في الثاني  
 اصل الزنا لا يجره بغيره من غير اختياره ولا يجره بغيره ولا يجره بغيره ولا يجره بغيره  
 من ان يجره بغيره من غير اختياره ولا يجره بغيره ولا يجره بغيره ولا يجره بغيره  
 لرجل ان يجره بغيره الا في حق المكره على المكره على المكره على المكره على المكره  
 وهو الاكره باقتداره مكره على المكره على المكره على المكره على المكره

وان يجره بغيره من الميراث في حق المكره مكره على المكره على المكره على المكره على المكره  
 ومع في الاخذ المكره على المكره على المكره على المكره على المكره على المكره

كتاب  
 الحج هو لغة للشيء مطلقا وشرا مع من نفاذ بغيره في لا يجره لان  
 الفصل بعد قوله لا يجره بغيره من الميراث على كل شيء عليه الرتبة لغيره فاذله في الملاك  
 بل بعد الفقه كاهن في الباب الميراث لا يجره الا في الاخذ الميراث في ذلك لكنه امره بغيره في الميراث في الميراث  
 وسببه مكره بغيره من الميراث والنفقة في الميراث وكثير كاهن في الميراث في الميراث  
 ودية فلا يجره بغيره من الميراث ولا يجره بغيره من الميراث ولا يجره بغيره من الميراث  
 فهايه ولا اعتنا في ما افتردها مكره بغيره من الميراث ولا يجره بغيره من الميراث في حق  
 نفسه فقط لا يجره بغيره من الميراث ولا يجره بغيره من الميراث ولا يجره بغيره من الميراث  
 وقد افترق في المال ليعاقبه على اصل الميراث في حقها ومن عقد عقد انتم او من كاهن  
 في الميراث في الميراث من هو الميراث في الميراث ولا يجره بغيره من الميراث ولا يجره بغيره من الميراث  
 او رد وان لم يجره بغيره من الميراث ولا يجره بغيره من الميراث ولا يجره بغيره من الميراث  
 سبب ما من ماله لو فقهه من الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث

فصل  
 في زواج البنت بغير رضاها او دون  
 رضاها او دون رضاها او دون رضاها  
 او دون رضاها او دون رضاها او دون رضاها

الحج



الخيط لوسلم المبيع قبل قبضه لانه لا يجب له على عبده دين فخر في مجامعنا لو كان المثل  
 عوضا لم يخل ليقتنه بالعقد وهذا كله لو الماذون مديننا والام بين بينهما بيع فباعه  
 ولو باع المولى منه بالخط الزايد وشي العقد اي بمراسيد بان يخل واحدا منها  
 الحق الذي لم يكن من التجاره وقبل الشكاه عليه اي العبد الماذون حتى ما وان  
 لم يحضر مولاه ولو نجح بالقبول يعلق لا يقبل على مولاه بل عليه فذا اخذ به بعد القسوة  
 ولو حضر لمسا فان الرعي باستهلا كان ماله او قبضه قسوة على المولى فان باستهلا  
 ودبقة لو قبضه على المجرر تسع على العبد وقيل على المولى ولو شهدوا على المولى ان العبد لم  
 يعلق على المولى مطلقا وتما في التجاره وبأخذ الارض اجارة وسماها ومزارع وشي  
 بذراير وعه ويواجر ويزارع ويملك غنما لا مغلوشه وينام ويحرق ولو نفسه  
 بوجه وعصب ودين ولو عليه دين لغرضه وولد وولد وسيد فان لم يخل  
 لم يربح بطل عنه خلاف للعبد مروي بعين مدين لم يكن مديننا وهما ياتيه ويحضر  
 يسيرا بالاعيد سرفا ومغلا انه لا يدرى من غير المالك اصل ابن كمال وجرم ابن  
 الشيخ والمجرر ولا يدرى شيئا عن الثاني اذ ادفع المجرر فوته بوجه ذرايعين رشفه للاكل  
 معه فلا يربح فان لم يخل اليه فوشه ولا يربح الا ان يصدق من بيت سرفا  
 او يزوجه باليسير كغيره فلو علم منه عدم الرضام بين ونصف في نفسه  
 ويخبر الضمان اليسير بغير ماله ويخط من النكاح يبيد في الخط التجاره ويجايزه  
 ويوثر بحسبي ويترج الا بالاذن ولا يشترى وان اذن له المولى بالزوج رقيقه وقال  
 ابو يوسف يزوجها لاهل ولا يتا لان اخيه المولى ولا دين عليه وولاية العقب للمولى  
 ولا يعلق بمالك الا ان يخرجه المولى في ماله ولا يغير ولا يزوج ولا يهب ولو بصون  
 ولا يخل مطلقا بقصر او مال ولا يبيع عن قصاصه وجب عليه ولا يعفو عن القصاص  
 ويصلح عن قصاصه وجب على عبده عزائه القفه وكل دين وجب عليه يتجارتا او يبا  
 هو في معناه اهلها الاول كبيع وشرا واجارة واستجار واهله الثاني عزم  
 ودين وعرض ما يندرج فيهما علة الدبر مروي في الما يولم فقه وعق وجب  
 يوطى متبر بغير شحاذ ذلك يتعلق برقيقه كدنه الاستهلا والهراسة الزوجه يباع  
 فنه ولم يستعاره ان يخل في ماله ولا يخل في ماله ولا يخل في ماله ولا يخل في ماله  
 ان يكون لها ذلك ايضا بغير من القفه بغير ماله او نانية الاحوال لا ينفذ به خلاف مع ذلك فان  
 لا يخل للمولى لان العبد يخل فيه ويبيع به بالخصص ويتعلق بك قبل  
 الدين او يهرق في هذا العقد لك والاعهاب كمن يقرط عبود العبد لانه لا يخل في كنه  
 ثم انما يبد بالكتب وعند عبده يسكن في من الرقبه ملك والملك الما قبل الاذن

لو كان  
 المولى  
 يبيع  
 المولى  
 بغير  
 علمه

الحق المولى فله اخذه مطلقا فلا شئ او مقاداة لو اكتب المجرر شيئا او وده عنده عنده  
 وهكذا في المردع للمولى فقبضه لانه كدوع القاسب فاعطاه لا يتعلق بالبيع فباعه مولاه منه  
 قبل الدين وطول الما ذل با يقرضه المجرر ليل على كنهه وتنه بعد عقده في بيع ما يبا ولولاه  
 اخذ غلة مثله لو جرد فيه وما زاد للفرع يعلق لو كان المولى واخذ من العبد شهر عشرة  
 دلمر مثله في الحرف المولى كانه لم يخل باخذ مدينه فله استحالة لانه لو منع منها يخل عليه فينه  
 باله لا كنهه ويخرج المجرر ان يخل حرقه ليرضي المجرر عنه واكثر هل حرقه ان كانا لاذن شيئا  
 اما ان يسله اي ياذن الا العبد حرقه كفى في جوع علم به فقط ولا يوطى مع ذلك علم  
 اكثر اهل سقته لا تشاء المجرر في الما لانه باع عبده الما ذل لم يكن عليه دين صدره المجرر  
 اهل سقته يبيعه ام له المبيع وان عليه دين لا يملك قبضه المجرر لانه ليس على الما فنه  
 ان يدينهم حاله نداء الكاف بالنق وفا او الما العبد او الما المولى وتلف في الما عليه وبور سيدة  
 وجوز نه مطلقا والحرقه وكذا يجوز الما ذل حرقه لانه يبا او الحرب مرتدا وان لم يبا به  
 اعد لانه من حرك او يخرجه كسا با باقه وان لم يعلم المجرر كنهه ولو عاده او افاقا فان  
 جوفه لم يبد الا ان يخل المجرر في ماله واستيلا دها بان ولحقه منه فاداه كان جوا  
 داله لم يخرجه بخلافه لا يخرجه بالدين ومن يبا قبضه ماضط للمر على عهدها ودين خط  
 او ارميتا بعد جرحه ان مامعه امانه لو دين عليه لخر صريح خير في قبضه عنه  
 وقال يبيع احاط دينه بماله ورقيقه لم يملك سيدة مامعه فلم يعلق بغيره كسب جرح  
 مولاه وقال لا يملك فيقيقه عليه فتمت حوسر الما ان يخل الما الما الما الما الما الما  
 ولو اشترى دارم جرح من المولى لم يعلق ولو ملكه لعلق ولو اطلق المولى في يده من  
 الرقيق ضمن ولو ملكه لم يخل في ماله ببا على ثبوت الملك ووجه وان لم يخل دينه بماله ورقيقه  
 مع كرم مامعا ومع اعلقه حاله كونه الما الما مديننا ولو يوطى ومن المولى للمر الا اقل من  
 جبهه وقيمه وان شاد استبا العبد بجزايرهم وباتباع احد الما الما الما الما الما الما  
 عنه وطول يبا يخل من دينهم اذ الما كنهه بقبضه بعد عقده لغيره في ذمته ومجته  
 ولا يخرجه بغير الرق كنهه الا ان من اخذ احد الشئين ليسا ليرجع من ذلك وفي الما عليه  
 ولو كان الما ذل من الما ولم يخل من قيمته لان من الما لم يعلق بغيره ولو اطلق المولى  
 باذن الما ذل من موله ذل يوطى والما ذل باع سيدة باذل من الما الما الما الما  
 فبد به لا يخرجه اذ لعل في العبد كانه يخل في الما الما الما الما الما الما  
 لعلقه فان رد العبد عليه يبيع قبل المبيع مطلقا لو يوطى او يوطى او  
 بعده بقبضه رجع للسيد بقبضه على الما الما وعاد جرح في العبد لانه لا يخل في  
 رد بعد الما لانه يخل في الما الما الما الما الما الما الما الما الما













ولولم العلم الالهية سلمة  
 ومن لم يخلص من دين يسلم  
 ولولم الحقائق بعين نفسها  
 فقوم السلطان انقض بحسرة  
 لاهية الحجة منه بحسرة  
 ولولم الفرائد شاغ فذكره

قلت ومما ينبغي معرفته لا ينفك الله تعالى عنها وفي البراءة وهو المختار وفيه السر والعلانية  
وذكر ما يقيد ان السلطان ليس بغيره وان ينفك العبد تهنيتا ايضا سيما وان  
وقته وما له يشم لكسركا بـ الشفعة مناسبتك تلك بالحق  
ليزمنه في لغة العلم وشما عليك البعق جبرائيل المستري باقام عليه بمشله كوكبا  
والا فبقية وسبعا انصاه ملك الشفع بالستر بشركه او جوار وشرا ان يكون  
المملع عاردا سفلان او علوان ان لم يكن له في السر ولا في العلن بالحق بالعقد باله من  
المراد ومنه قلت وما اجر به انه الكلك في اول باب ما هي فيه من ان انبا اذ الميع من  
المراد بغير بالعقد منه شيئا القيل واخرى بعد ما سبنا البراذيه وقيل ما يخط ويد  
اخذ الشفع من امر السقاء من عند وجود سبها وشوطها وحكم الجواز الطلب  
عند تحقق السب ولو بعد سيق وصفها ان الاخذ بها بقره شر امتد فيت بها  
يثبت الشركا له عبادته وعبد قبله عليه بعد البيع ولو قبله انقطع فيه حق  
الملك كما في اوجياد التزوي وتستقر بالاشارة فيجمله في طلب الحايطة ولا يطلعه  
وتلك بالاخذ بالزوا ايضا لغاية عطف على الاخذ لثبوت ملك الشفع في ذلك قبل  
الاخذ كما هو ملاحظ بعد هذا الشفع لا الملك خلا فالتضييع عليه مستلزم  
ونفس الميع نهران لم يكن اولى له وفي الميع وهو الذي قاسم وبعقه له تركه في  
العقد كالشرب والطريق خالصين ثم في ذلك قوله كسب لغيره من لا يري في الشف  
ومر في لا ينفذ فلو عاني لاشفعه بما يانه شرب من تركه من قوم شرا واضم  
منه يبعرون منها فكل اهل الشرب الشفع ولو اقره علماء السلة بالحقا فالشفع بال  
الملاصق فقط لغيره ملاصق ولو ذميا او ما ذميا او ما كانا بايدي سكة اخرى وظهور  
ولو مظهر ما فله بايه في تلك السكة فو حليط كامر وكواضع جنح على حايط وشرك  
في حجب عليه جارد ولو في المياد من كل المياد ذلك كان فاه الميع ولو كان صير المياد  
شريكا فله لا ينفذ على من المياد ان لان الشرك في النبا المياد دون الاخذ لا يثبت بها الشفع  
اسقط اعني حصه الشفع بعد العفا فله فله في قوله الكلاز والاراحة ليس من بطن  
اخذ نفس الملك لانه بالحق في نصيب كواضع من نصيب اخر يلقى ولو كان بغيره غايبا  
يعني بالشفع من المياد من في المياد لاهل المياد من بالملك وكذا ان الشريك غايبا  
فذلك المياد من في بالشفع كلها ثم اذ حصص وتلك في المياد صافا فلو مثل الاول ضمن الشفع

8-11

مجلس العلماء  
بمكة المكرمة  
الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ

قلو

[illegible]

طالب الشفعة

الطلوع



احضاره والمشتري حبس الواد لمضيق منه فلو قيل للمضيق ان المشتري فخر له  
 بطل شفعته والخمس الشفعي المشتري مطلقا انما قيل في التسليم الاول بمكته والثاني  
 بيده من كالتو لكن لا تسع اليه على غير المشتري لان الملك اولى به ويصح عبوره  
 ولو لم يكن له في الاثر بطلان فهو راجع الى اهل الملك واليد منه ان الملك ويقتضي القاض  
 بالشفعة والبره انما ان هذا الاستحقاق على الباع قبل تسليم الباع الى المشتري والبره  
 على المشتري لو بعده لما هو للبعين خيار الرديه والبيع وان شرط المشتري الجراء منه  
 دون خيار الشرط والاصل ان خيار الباع لا ينافي في كل الاحكام الاصل في العقد الجبر  
 وان اختلف الشفع والمشتري والمشتري والدرا ومقوضه والمشتري منقوضه صدق المشتري  
 بيده لانه مكر ولا ينافي لانه وان برهنا فالشفع الحق لان بيته طرعا في المشتري  
 وادعي بانيه اقل منه بلا فسخه فالقول له ان الباع ومع بيته للمشتري ولو كان  
 فسخه فسخه القول للمشتري وقوله بطلان في كل امرين له صاحبه وان خلفه في بيع  
 الشفع باطل الباع يخطي وحط البعض بغير حق الشفع في الحق بطلان في كل امرين له صاحبه  
 اذا كانت بيد المشتري ليعود هذا الكل والزيادة لا ينافي في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 ياخذ الشفع الاخر ولو علم انه سزا بالشفع فسخه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 بالشفع فسخه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 الشفع في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 بعد الاجل ولا يجل ما على المشتري لو اختلفت الحال ولو سكت عنه فمطلوب الاجل بطلان شفعته  
 خلافه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 لا بد ان يكون البيع ايضا فلا يفسد البيع فلا تثبت الشفعه ان كان له في كل امرين له صاحبه  
 بغيره الماسر لو كان الشفع سلبا لشفعه من ملكها وتلكها في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 الواد لا مقام للمشتري في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 والمشتري بانه راجع الى المشتري او فاسق ناب ولو اختلف القول للمشتري في كل امرين له صاحبه  
 الشفع بالمشتري وفيه انما المشتري سكت الشفعه كما في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 او طلاء بغيره في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 لشفعه بغيره في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 ومن الثاني ان لا ينافي في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 حق في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 والمشتري والمقبضه والمقبضه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 ويبقى الاجر ورجع الشفع بالشفع ان شفعا لشفعه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه

في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه

يرجع بقية البناء للمشتري على انه ليس بمقوض ولا ينفذ المشتري و ياخذ بكل الحق ان حقه  
 او حقه الشفع بطلان الواد والاصل ان الشفع لا ينافي في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 نفس او شفعه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 من الشفع بطلان المشتري على حقه الداروم المقوض على حقه المشتري يوم الاخر بطلان فلو لم  
 ياخذ المشتري كان حقه الداروم المقوض على حقه المشتري من الشفع بطلان المشتري في كل امرين له صاحبه  
 لا ينافي في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 ليل المشتري ولا يخط بطلان المشتري في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 حيث يخط من الشفع بطلان المشتري في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 من الشفع بطلان المشتري في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 والباقي من الشفع بطلان المشتري في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 بالشفع بطلان المشتري في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 اسما لا ينافي في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 فليس يفتي بطلان المشتري في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 ليس له ان يشرها بغيرها في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 فاسد وقت انقطاع حق الباع اتفاقا ورضاه يعرض مشروط لا يشرع فيها  
 وقت انقطاع حق الباع اتفاقا ورضاه يعرض مشروط لا يشرع فيها في كل امرين له صاحبه  
 مشروط في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 يراه يقول له هل تفتيد وجوبها انما قال نعم اعطى ذلك حكم له بها والا يعطى لا يحكم  
 منه ويزيده فتدفع اخر الشفع اعياد الطلب يكون القاضى ابراهام ومعذوره وكذا الطلب  
 من القاضى لصفته فاشع بخلاف سبب اليهودي كما بان سري رصنا بانه فسخه في كل امرين له صاحبه  
 بانه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 دفع الزيد على حقه الزيد الذي باعه وها هو اود لو كسها كانت فالجواب لا يتبادر وتلك  
 للمشتري ارضى ملكه فيها هو ملكه حالي الزيد وحقه سر دار الى الحاصل فليس الشفع  
 ان يجل الشفع وياخذها بالشفعه لانه ملكا يبيع فاسد انما قلنا في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 الحصة بطلان المشتري في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 فسخه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه  
 الاخر كان له ان ياخذ الدار بالشفعه بالشفع فاسد انما قلنا في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه

ياخذ الدار بالشفعه بالشفع فاسد انما قلنا في كل امرين له صاحبه في كل امرين له صاحبه







يرجع بحصة ذلك قلت بغيرها اضافة اخرى وهو ان يستحق بعض من نصيب كل واحد فان  
 كان شاعيا فحق وان كان معينا فان تساوبا فظاهر والافعالية لذلك الزايد كما مر  
 فلهذا لم يضر دعواه انكم ظنتم دين في الزكاة المقسومة تقسم القسمة الا اذا اقتضوا  
 اي الدين او ابرارنا ما ذم الزكاة او بقي منها اي الزكاة ما ينبغي به الزكاة لانها وتزول  
 عين فاحش لا يدخل تحت التعديل في القسمة فان كانت بقضا بطلت لبقا فالانفاق  
 القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقت بالتراضى بطل ايضا ولا يصح لان شرط  
 جوازها العادل ولم يوجد فوجب نقضها كخلاصه في القسمة فلت فلو فلا كالكتبة  
 تقسم كان اولي ونسب دعواه ذلك اي ما ذكر من العين القاضى ان لم يقر بالاستيفاء وان اقر به  
 قسمه دعوى القاضى والعين للقاضى لا اذا ادعى المصنف قسمه دعواه وما في الحاشية  
 ادعى احد المتقاسمين للزكاة دين في الزكاة مع دعواه لا ندم لا تافض لتعلق الدين بالعين  
 والقسمة بالعمود ولو ادعى عينا باي سبب كان لا يصح للقاضى اذا اقر له على القسم  
 اعترافا بالشركة وفي الحاشية اقتضوا ادعاء ارضا من ارضهم وقسم الارض بينا ولا  
 زعم انه بناء على قسمه لم يقبل بيته وقت تجره ونصيبه دعوى اعضائها استدله ونصيب  
 الارض ليس له ان يجبره على تقسيمه بل يقضى له ان يستحق ما عفاها اقتضاه دين ارضها  
 اي احد الشريكين بغير اذن الاخر في عقد مشترك بينهما فطلب شريكه دفع بناء قسم  
 العقاد فان وقع المنا في نصيب الباقي فيها وقت والاعوم البناء والمزك في ذلك الزايد  
 القسمة تقبل النقص فلو اقتسموا واخذوا حصصهم ثم تركوا على الاستمرار بينهم صحيح  
 وعاد الزكاة في عقاد غيره لان قسمه التزامه مبادله ويصح قسمها ومبادلتها بالزكاة بغير  
 المبرور بانهم التماس كسبته على شرطه اية او صدقة او بيع من المصنوع او غيره بغير الملك  
 فيه وبغير جواز التمسك فيه لقابضه ولغيره القيمة كالمبرور في التماس وفاته  
 نصيب الملك كما مر في باب وقيل لا يثبت جرم بالقبول في الاشياء وبالا في الزايد والقسمة  
 ولو تباين سكن دار واحدة يمكنهما معا اذ انهما ارضا من ارضهما او دارين  
 يمكن كل واحد وفي خدعة جرم عدم هذا او ارضا او ما لو غير جرم عدم هذا والآخر الاخر  
 اوفى غده ارضا دارين كذلك في النكاح في الوجه ما لئلا استحقاقا للزوج انما اقتضى  
 لها في جهادها بطلان ارضها القسمة فيما هي بطلان ولا يستلزم بطلان ارضها ولا يوجب طلب  
 لرضها الصبر فيما تقسم بطلت ولو انفق على ان نفقة كل واحد على من يخدمه جاز استحقاقا لبايعان  
 الكسوة وما ن ادنى نوبة ارضها في الارزادة مشتركة لان الدارين ويجوز في عبادة  
 على السكنى والنفقة وكذلك في كل مختلف المنفعة مسلمة وتامة فيما علقها عليه ولو اياها  
 في غله عبد ادنى غله لغيره او اقلها وغله بطل او بطلين او بغيره وكذا بطل او بطلين

او في مرة شجرة او في لبن شاه لا يبيع في المال كلها وجعلها القاضى غرها ان شرط خط  
 شريكه ثم يبيع كلها بعد موته او يبيعه بالقبض بمقدار معلوم استحقاقا للنصيب صاحبه  
 او قرض المئاع جاز في تزويج الزمان ان كانت لخطا لا ملك فالقسمة على قدر الملك وان خطا  
 الاخص شرط عدل او وسلا يدخل صبيان وناقلون من السلطان فبها تقسم على هذا ولو  
 المرفقا فاقطعوا على الفاسقة والقسم بعدة الروس لا على الخط الا انفس للشرط اذا انقسم  
 قاضيا لهما العاد ان اقبل القسمة لاجب وقسم ولا يبيعه لغيره ليرجع بما ائتمن لوبا وان  
 والافقية البناء وقت البناء المرفق في ملكه وان تقدر جازة في ظاهر الرواية الكافي انما  
 وفي الحاشية يبيع وفي الحاشية القاضى على المئاع قال المصنفه مختلف الاثنا وينبغي ان يقول  
 على ظاهر الرواية استحقاقه في مرفق مرفق ان المصنفه في الوهابية وشريها  
 ولو زرع الانسان ارضا بداره لم يفسد لارضه لو يفسده  
 وحيط له اهل المنزل واحد ولا حيل فيه قبل البيع  
 والمشاركة ان يبيع جملها لم يفسد وقيل القيل جاز في بيعه  
 ومنتجع قسمة عند شئ مشترك من الدم فاحس في بيعه  
 وينبغي ان يشارك ما في يده وبغير نفعه ان يبيع  
 وغرة متفقا بالاذن منه كما مر وغرة ارضا واحدة الجرم

**كتاب**  
 المزارعة مناسبتها كالمزارعة مغلطة من الزرع وشرا عا على الزرع  
 سبعين المزارع وكذا ما ارضه من مزارعة ولا يصح عند الامام لخطا القسمة  
 الخوات وعندها يبيع وبغيره في المزارعة وقاسا على المزارعة بشرط ما فيه  
 صلاحية الارض للزراعة واهلية المزارع وذكر المزارعة مزارعة ففسد بالامتنان  
 فيها منها وبلا يبيعه لغيرها ارضا او قبل في بلادنا يبيع ببيان مدة ويقع على المزارع  
 واحد وعليا القسمة بحيث يوزن فيه ونوره للمزارع وكذا في البذر وقيل على المزارع وذكره  
 لا يقدح عليه باعلا الارض وشرطه في الاختيار ذكر قسط العامل الا في ولوين اعطاه  
 البند وسما حظه العامل جازا في ارضا بشرط التخلي بين المزارع والارض والمزارع  
 بشرط الشركة في المزارع ثم يفرق على الاخير بقوله فبطل ان شرط لارضها قسم اسماء  
 او ما يفرق من موضع معين او دفع ربح المزارع بوزن او دفع المزارع للوظف وينسحق  
 البات في بعد رضىه فخلاق شرطه في فراغ القاسمة كذلك او يبيع او شرطه في العشر  
 للارض او لارضها لا يفسد فلا يرد في المزارعة مزارعة او شرطه في نصف الربح  
 والحق لارضها والحق لارضها بشرطه في الشركة فيما هو الموقوف او شرطه في نصف الربح  
 لغيره ربح البذر لا يفسد ففسد العقد او شرطه في نصف الربح لارضها بشرطه في الشركة في

خامس

المزارعة  
 ٥









وقد حلا اكل البخل وامسا ۞ من الليل طمعا ولكم ان تنزكو ۞  
فان اكلت لها فكل جميعا ۞ وان اكلت تناذ الواسي ۞  
وان ينزك فوفعز قياها ۞ نتاج له اراوكل فينطو ۞  
ولكل باقيا وان اكلت كنا ۞ وذاقنا منها والباع عيو ۞  
فان اكلت فاذبحنا ذكر شهابو ۞ ففصرو الاونوك فيمل ۞

جائزہ

[illegible]











[illegible]

*Finley*

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

ارامہ

[illegible]

فصل فی البیع

✓✓✓



نظم و بحر

وقد

44

\_\_\_\_\_



[illegible]

27







ويحيى ولي الامر منه جرم قطعا اذا استمر العطف رعا امر بالبدن ثم الامار عليه كبر  
 كآر الصغار انتهى جرمه وفي الاشياء في قاعدة الاصل الاباحه والوقت ويظهر انه  
 هذا استكمال له كالحيوان المشكل امره والاشياء المجردة منه فقلت فبهم منه حكم المشايخ  
 شاعروا ما في المسي بالحق فقتله وقتلهم هتافا للولدي وهدية لما قاله بالوهم واليصل  
 بالادب فقدر وكثرهم به الخبيثه شارح الوهابيه في النظر فقله فقله  
 وانما جرم الخبيث وهو هـ هـ ونظير محض لجرم ورواه  
 لباحه الكاديب والحق اشوا هـ هـ ودمرة السحر وحرروا هـ  
 كاديب الصيد لعل ما سبه ان كاديبا ما بدت السرد وهو سبلح عرعر  
 شرط سبوطه في القابو وسفرها في انما المسائل لا ترمي في المهر في المهر كذا  
 مرطاه هو جرمه على في الاشياء المصنوعة والامر به سباله والا فالحق عذرا باحة  
 انما هـ هـ لا تفرع من الاشياء فكلما اخرج الكبي في الاباحه سوا على المذهب المجمع كذا كثره  
 وغيرها نصيب شيك لصيد ما تغفل بها عذرا ما اذ انضج الخفاف فانه لا يملكه يقتل بها  
 وان وجب القتل وغيره خاتما او يتركه او يتركه بالسلام لا يملك ويحيى ترمي لعل  
 ان سباب المكن ثلثه تفل كعب وهبه وطاقة كليل واحماله وهو الاستيلاء حقيقة بوضع اليد  
 او كذا بالقبضه كعب شيك لصيد لا يملك على المباح في المكن فلو سفل في وقتان على  
 حطب غير مملوكه ولم يرم القتل بايديه لا ترمي تمام القتل في المظان وجل الصيد بمل  
 ذي نابذ غلبه في المباح من كلب وبار وغيره بشرط قابلية التعلم وبشرط كونه  
 ليس بجسم العنق مفرق على ما هو من الصل يتوله فلا يجوز للصيد بوب واسد لعدم قابليتها  
 التعلم فانها لا تعلم لغيرها لاسد لغيره والرب فاشته والحق معهم الرب للذات  
 ولا يجوز لغيره عليه عليه فلا يجوز بالكل على المزاينة منه الا ان يملك ان العنق  
 فيه فنبه وبه سفل في المزاينة ان الكلب ليس العنق منهم والتميز ليس بجسم العنق عند ابي  
 حنيفة على ما في الجرم وغيره فقل بشرط علم ذي نابذ ومغلب وذا بركة لا اكل ولا نأني  
 الطل ونحوه وبالرجوع فادعوت في الباز وغيره وبشرط جرمها في اي موضع من طقها  
 وجه فبهم ومن الثاني جرم بلعهم وبسبال ان في جرمه وبشرط ارسال سلم او  
 خيل بشرط التحية عند الارسل ولو كانا لوط هم من كذا في على حيوان سمع اي قادر  
 على الاستجابة لوجبه سفل فالتدوير في الكلب لوسطه والبر او اسفله يقتل  
 فيه الحكم المذكور ولا يملك بولك لان الكلام وصيد الكلب وان حمل صيده كاسب او لعل في الاطع  
 بالجلد مثلا كاي فاعلم وبشرط ان لا يترك الحيا الما طله لا يملك صيده كلبه غير مملوك  
 محسوس لولم يرسل ادم عليه وبشرط ان لا يتولد وقتله بمراسله ليكون الاصطيد

٩١  
 منحه

صفات الارسل بخلاف ما اذا كان كالمهاوي كما في القهر وللغير فضلا حتى ينفذ لكل عاقل  
 العمل بما كاد به العلم على وجهه لا الاستعانة واستحق فان اكل منه البازي لان تعليمه  
 ليس بركه اكله وان اكل الكلب ونحوه لا يملك مطلقا عندنا كما كلفه منه اي كالا يملك الصيد  
 اكل الكلب منه بدم تركه لا اكل ثلث مرات لا تملكه ليل وكذا الا يملك ما صاد بعدد حتى يتعلم  
 لما يتركه لا يملك ثلثا اياها صاده قبله لولم يملكه فان ما اكله من الصيد لا يملكه في المهر انما  
 لعل الجرم في كذا كثره فقلت كصغر من صاحبه فكل حينما يجره اليه فارسله فصا ليرك  
 تركه لمصا به معلقا يكون كالكلب اذ الكلب ولولم يملك الصيد من الكلب وقطع له منه بصفة  
 والقاه اليه فاكله او حفظ الكلب منه فاكله اكل ما بقي كالو سرب الكلب من دمه لانه من غايه  
 عمله ولولم يملك الصيد فقلع منه بصفة فاكله اكله فقلع له منه ليرك لا كلف  
 حلة الاصطيد ولولم يملكه واشتد الصيد فقلع له منه باكله من اكله صاحبه ثم  
 اكل ما لم يملك لانه حينئذ لو اكل من نفس الصيد لم يضر كاس واذا ادر كذا ليل والاي العنق  
 بجاة فرق فلا للذبح ذكاه وجوبا وبشرط لعله بالبري التسمية ولو كانا مرسوط  
 البري ليقتل من الزكاه وبشرط ان لا يجره عن طبعه لو غاب الصيد عما يلبسه فما  
 دام في طبعه وان دمه من طبعه فاصابه ميتا لا احال حوته بسبب اخر وبشرط ان لا يملكه  
 ان لا يتردى من صيده وبه كلامه بسوط في الزبلي وبه فان ادر كذا الزامي او ارسل حيا ذكاه  
 وجوبا فلو تركها وسبح والحياة المجره هنا ما يكره وفي ذكاه المذبح بان يعيش  
 وروي ان كثره جرم ما عتارها وهو لا يتوهم بغيره كما في الملقى فلا يعتبر ههنا حتى يورع وما  
 ليرجى والمعتبر في التردد باخرها كمنطه ومورده والكل البيع والربضه مطلق الحيا  
 وان قلت كاشرا اليه وعليه القوي وعدم الذابح فان تركها في المزاينة فقلعها فان  
 حرم وكذا جرمه من التذكير وظاهر الرواية ومن يذبح حنيفة واليوسف يمل وهو في الملقى فلا  
 المم وهو مستحق ومن الوفايه اشارة اليه والكل المم باسمه اشبه فله وجه الظاهر ان يجوز  
 عن التذكير ومن هذا الاصل اللرام لو ارسل بجوي كلب فزبره مسلم فان زجره وقتله لم يضر منه  
 وهو سم ليرك له سمي به اسمائه ليرك له ولولا به حده فاصاب بجره حل او ينفذ منه ليرك  
 ذات حرمه ليرك له بالقلع بالجلد ولو كانت حنيفة بها حدة حل فقلع بالجلد حنيفة ولو لم  
 يجره لا يملك مطلقا وبشرط ليرك الا اذا ما قبله واستحق وتامد فيها علقه عليه او برمي صيده وقتله  
 في ما لا يحل قتله في الما جرم ولو الطير ما يبار في فيه فان اقتصر جرمه فيه ممل لاصل مستحق  
 او وقع على سطح او جبل ليرك منه الى الارض حرم في المسائل كلها لان الاحتمال في مثل  
 هذه الحكم فان وقع على الارض بانه الذي لا يترد عنه غير ممل فقلع او ارسل مسلم عليه فزجره  
 اي اكله ببياحه بجوي فان زجره ان لا يجره ولا يركب ولا يملك بولع باهو فزده او مثله

٩٢



الموتين رهنه تحتها للتسوية وان طلب دينه في غير بلد العقد للرهن فذلك الحكم  
ان لم يكن للرهن موته وان كان له ماله سلم دينه وان لم يحضره لان الواجب عليه  
التسليم بغير الطلب لا النقل من مكان الى مكان ونقل المقتضى من الرهنه انه لو لم يدر  
احضاره اصله بقيامه لوريه من الرهنه فليحفظه ولكن للرهن ان يحلفه بائنه هكذا وهذا  
اذا ادعى الرهنه هلاكه اما اذا لم يدع فليأيد به واحضاره وكذا الحكم على كل من حله كاحده  
ابن النخعي رحمه الله

ولا بد من مال يحجز الرهن او بركته بغيره كما في العقد الذي لا يبره  
كذلك الرهن لو اودع دينه موبنة في حله كذا هذا في القاموس

ولا يكلفه من مال طلبه وانما احضاره رهنه وهو منع عند الفلح بالمر الرهن ولا  
احضاره من رهنه بانه الرهن بانه اي بالرهن حتى يفضله لا بد من ذلك وحفظه فاداه  
تحت اي فليحفظه احضاره لقيامه بغيره فليحفظه ولا يكلف من رهنه معه رهنه  
تلك الرهنه من رهنه بغيره لان حكم الرهن المسمى الرهنه حتى يفضله رهنه  
ولا يكلف من رهنه بغيره رهنه او ابراءه بغيره تسليم رهنه حتى يفضله رهنه  
من الدين او بغيره انما لا يحجز البيع ويجب على الرهن ان يحفظه بغيره وعمله  
كأن لو اودعه رهنه ان يحفظه بغيره كما في رهنه بغيره او ابراءه رهنه او ابراءه رهنه  
وقد به كذا في رهنه بغيره بغيره وكذا في رهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
سواء في رهنه بغيره او لا في رهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
فان قد نزل في رهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
يحفظه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
حفظه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
سلكه في رهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
العاده بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
فان كان من رهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
المذكوره من رهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
الدين كما لو طلب للرهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
رهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
حظه كان الرهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
بيت حنظله وحافظه وكذا في رهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
والخراج والعشر على الرهنه والاصلية ان لا ياتيها اليه لصلية الرهنه بغيره بغيره

ضلي الرهنه لانه ملكه وكان له حنظله في الرهنه لان حنظله وان لم يكن له حنظله  
استطاع الرهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
جسدي الى يد الرهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
على الرهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
على احد فاداه الا ان كان بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
عليه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
حاضر اسقطا خلافا لما هو في رهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
على الرهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
لان بانه انما اودع رهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
الصانع بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
وكذا في الرهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
في رهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
فان رهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
لا يبره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
من رهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
البيع قبل الرهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
النصف بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
عليه لانه في رهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
في رهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
بيع بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
البيع بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
عنده فان بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
فيها بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
وكذا في رهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
خلق لا يبره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

باب ما يجوز ان ياتي به الرهن

باب ما يجوز ان ياتي به الرهن

15/11/20

...

292











عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ حَرَامٍ فَقَدْ كَسَبَ غَمًّا عَجُوزًا يَحْمِلُهَا إِلَى أَهْلِ النَّارِ»

الملك

531

کارگزاران و رانندگان  
و افراد قتلہ جمع کنندگان  
و دیگران که در این











சென்னை

[illegible]

کتاب الایات













فان قتل عبد غيره من الخلد لبيان فحقى احدولي كل مناد في نفسه الي لاخر  
 الذي يصفوا اوفوا بركية كالمه لانه بركه العوض على التوراة له لا وحو  
 ديان وقد سقط دية نصيب العاقب ونبي نصيب الساكنة او يدفع نصفه لما كان  
 قتل العبد اصرها عرا والاخر خطا وعنى احدولي العبد هو بدي لولي الخطا  
 ونصفها لاحدولي العبد الذي لم يخطا ودفع اليها وحسب الما تاعلا عنه وارباها  
 منازعة عندها فان قتل عبد غيرها فربما وعنى اصرها بطل كله وقال يوحنا الذي  
 عني نصف نصيبه للاخر او يعديه بوقع الدية وقيل هو مخرج الامام ووجهه ان القتل  
 بالعدو ما لا اول له لا يتوجب على غيره دينا فلا تخلط الورثة فيه **فصل** في  
 النجاسة على العبد دية العبد قيمته فان بلغت دية الحر وبلغت قيمة الامه دية الحر  
 من كل من دية عبدا ودية عشرة دراهم اطلاق لا يخطا دية الرقيق عن الحر ويبيع  
 العترة باثنا عشر مودع في نفسه وعنه من الامه فيه ويكون على العاقلة ثلث  
 سني خلا لا يوسف وفي العصب نجاسة القيمة بالعدو ما بلغت اربعين دراهم  
 دية الحر ومن قيمته وحيث في دية نصف قيمته بالعدو ما بلغت على العبد دية  
 لا يزاد ما فيه الاثنا عشر درهم به في المثلث وتجب حكمة حول والنجاسة في العبد  
 لا قيمته قطع بعبده فخره سيده فخره فان منه وله القصد ورثه غيره غير المولى  
 لا يتبع لاشياء من له الحق والايجد له غير المولى اقتصر منه خلاص العبد قال العبد  
 اصرها كمن نجس في المولى الحق واصرها بعد البيع فاشياء للمبد لان البيان كان  
 ولو قتل دية حر ومئة عبد لا يقتل واحدا معا وقيمتها سواوا تقتل كل واحد معا او  
 العاقب ولهم يد بالاول فقيمة العبدية تليق فصار رجل عبيد خير من رجلان حرة  
 عبد المفقول للعاقب واخذ منه دية كالمه او اسكه ولا ياخذ النصفان وقال الله  
 القصاص وقال الشافعي فقيمة العترة واسكن الخية والعباد لو جنى مدرا ولم يدر من  
 السيد الاقل من العترة ومن الارش لقيام بقيمتها معاها فان دفع العترة بقضاء  
 فحق المدبر اوام المرحلية اعزى شارك الثاني الاول اذ ليس في عتايته كمالا  
 فيه واحدة ولا حق على الخلق لانه مجبور على الدفع ولو دفع العترة لولي الاول بعين  
 ابيع السيد نجاسة من العترة ويرجعها على الاول او ابيع ولي الخلية الاول وقال لا  
 من على الوؤ وان اعنى المولى المدبر وقد جنى عتايته لم يلزمه اي كوالا قية واحده  
 من على بالاني قبل العترة لولا ان حق المولى لم يسلط بالعبد فلم يكن موقوف بالاعاق  
 وام اذ لم يكلدبر فيما امر المولى او لم يكلدبر بما به وجب الماله لم يجز اذ لا  
 اخذ على المولى بخلاف ما اذا اقر بالقتل عدا فانه يبيع اقراره على نفسه فيقتل به

من خيرة زوار المسج

ولا يجز

ولو جنى المدبر عتايته لم يسقط قيمته عن المولى ولو قتل المدبر مولا مخطا حتى في قيمته  
 ولو جنى عتايته لولا ان اصرها قيمته ثم كلفه **فصل** في نصيب القن وغيره وقيل يد  
 عبده نصف رجل وسره فان منه ضمن الناصب قيمته اقطع وان دفع لغيره وحسب  
 في يد ناصب فان منه بري الناصب لغيره متلفا فيصير مسرودا غصب عبد مجرور  
 مثله فان دية من لان المجور اخذ افعاله لا بالاول الا بدعتفه مدبر حتى عند ناصبه  
 قد جنى في سيرة اخرى ضمن اليد قيمته على نصفين ورجع المولى بنصف قيمته  
 على الناصب ودفعه اي دفع المولى نصف قيمته الي وفي النجاسة الاول لان عدم الجب  
 الا والمزام تأخير رجوع المولى به على الناصب لانه اخر منه لبيب كان عند الناصب  
 وبكس باذن حتى عند ماله ثم عند ناصبه لا يرجع المولى على الناصب به ما بينا لان النجاسة  
 الاول كان في يد مالكه والقن في النصيب كالمدر غير ان المولى يدفع العبد نفسه  
 هنا دية او للمدبر القيمة كالمدر حتى عند ناصبه فدية نصف ثانيا فحق عنده  
 كان على سيرة قيمته لما يرجع لقيمته على الناصب وام الوؤ وكلمه كالمدر غصب رجل  
 صيا حرا لا يجر من نفسه والمراد بنصيب النجاسة به لان ذلوه فان هذا الحر لم يدر  
 فانه او يجر من نصيبه وان مات بصاعقه او لغيره فدية على عاقلة الناصب  
 استحقاقا نصيبه من قبله لكافة الصراخ والبيان حق لو نكح لومع يذلي فيه لغيره والارض فيق  
 المدبر على العاقلة لكونه قيدا سببا هاديا وعرضا فلت يجر لو نكح لغيره الا ان كان قدويا  
 ان يقدوا لم يكن الخورقة من ذل ان يفسد سن فقط نفسه لانه في نفسه حكم صغير كبير مقيد  
 عتايته ولو غصب صيا غناب عن يده جلس الناصب حتى يجني به او يجر موته خاتمه  
 كما ذكره امره رجل حتى وقت الخورقة بينهما فانه يجسر حتى يرها او يوت خلاصه امر خانا  
 ليحيى صيا ففعل الخاف ذلك فقطع حشفته ومات الصبي من ذلك ففعل عاقلة الختان  
 نصف دية وان لم يمت فعل عاقلة كلها وقد تمت في طبعه من الاجير وفي مائة الروحية  
 ومن الذبح امانات نجاسة فاه عليه اذ امانات بالون يشطوره

فصل في غصب القن وغيره

١٢٧

وتما في العنابة والشراب من الشببي وسكن على خلاف ما في الخشبي والخرابية  
 والخرابية في حفظ باب القسامه هي احدى عشرة قسم وهي المطلق  
 وشما العين بانه تعالى بسبب مخصوص وعود مخصوص طوعه مخصوص على شخص مخصوص  
 وسبب بانه ميت حر ولو ذابا او جونا سبب بانه حر او اوقرت او حرد  
 دم من اذنه او عينه وجب في محله او وجب بونه او اكره من اي جانب كان او نصفه  
 مع راسه والنصفان دور في البدن لكن لا يكون حكم الكل حق لو وجد اقل من نصفه ولو مع راسه  
 لا لا بد من اي ذكر القسامه في قبل واحد وهو غير متوحد ولم يعلم فاعلم ان كل من كان في القسم  
 وسقط القسامه وادى عليه القتل على اهلها اهل المحله كاهل او ادعى على بعضهم حكمه فموت  
 رجل منهم بخاتم الولي ما قلنا ولا علمنا له قال لان محله كل منهم بانه ما قلنا ولا علمنا له قال لان  
 لا محله الولي وقال الشافعي ان كان متوحد استحققت الاوليا جميعا ان اهل المحله قتلوه  
 بقتل بانيه على المدعي عليه وقتلوا كاهل المدعي بالعدو شرفقتي على اهلها بالديه  
 لا مطلقا بيل ان وقت المدعي يقتل عدوانا وقتل المدعي يقتل بالديه على  
 عواقبها كان مخرج القوم من المذبح من المذبح ونقل الكمال من البسوط ان وقت المدعي قتلوه  
 القسامه على اهل المحله والديه على عاقبته اي ثلث سيفه وكن اقتره القوم فموت ثلث سيفه  
 شراب بانه وان لم يتم الحد ذكر الخلف عليهم لستم قتلين ميتا وان تم العدد واراد الولي  
 نكاحه لا ومن نكح منهم جسد حتى علف على الوجه المذكور صاهرا او عور على القتل العمد والخطا  
 يقتضيه بالديه على عاقبته ولا يجوز ان كان من المذبح انه قتل على نفسه او بعد قبل اقراره  
 ولو على غيره فقتله ولو بسقط التكليف من اهل المحله ولا قسامه على جسي وجبوت وامراء  
 وجب ولا قسامه ولا بد من ميت لا اثر به لانه ليس يقتل لئلا يقتل عور فاهر فاهر الجاه بسبب  
 الذي انه متحقق انه وعقابه تتبع فضل العبد او يبيد دم من فقه والله اود به او ذكره  
 لان الدم عز في شفا عاده بل فضل العبد لان الاذن والدين او نصف منه اي ولا قسامه ونصف ميت  
 سق طولا او اقل منه او من نصفه ولو بعد الزيلاص او على رقبته او الخياجه  
 سلبه لان الظاهر ان شفا برأيه وان خلفه ككبر اي وجد سقط تام لقتله او الضرب وسبب  
 القسامه والديه في الظاهر ما قلناه فان ادعى في طوعه او من غيرهم كانا بانه  
 لا اهل المحله وسقطت القسامه منه وان ادعى الولي على بعض منهم لا سقط وقبل سقط  
 قتل بانيه دابة معها سابق او قاتل او ركب ذويه على عاقبه دون اهل المحله لانه ويره مصا  
 كما في ذره ولو اجتمع فيها سابق وقاتل والديه عليهم جميعا وان لم يكن طاعا لم يلا بد  
 وقتل القسامه والديه على مالك الرابه كالمذبح قبل لا يجزى على ان لا كان يبره فاعلموا ويرحم  
 حريم في الجوه وان لم يكن منها لاحد فالديه والمسلم على اهل المحله او فيها

قتل

١٢٨

القتل على الدابة وان مرت دابة عليها قتل بين قريتين او قبيلتين فقتل اربابا لا بد من عليه  
 السلم امر في قتل واحد بغير شيعه بان يذبح فرجه الى احد من القرب بغير حفظ فقتل عليه  
 بالقسامه ولو اسقط باخيهما وقتل الله انما شاق في شوط سماع الصوت منهم حكما عبارة  
 القربى ومائة الصدور وغيرهما منه وعبارته ان جدي قتل هذا الكافي لا يسمع صوت لا يسمع  
 بل على الصوت فموت الى القصر في النهر والا بلد كان في موضع لا يسمع من الصوت لا تسمع من غيره  
 فلا يسمع الى القصر فلا يسمعون قاتلهم فموتوا او راعي حال المكان الذي وجب فيه القتل  
 فان ملوكا جميعا القسامه على الملاك والديه على عاقبتهم وكذا الوفاق في ارباب على لان القوم  
 للملك والوليه كالحاد المسمد للوليه والوليه قلت وسبب القربى على المذبح كذا للمذبح  
 وحيد فلا بد من القربى الا اذا جاز كان مباحا لا مباح ولا بد ولا مباح ولا مباح ولا مباح  
 بالوليه والديه المضموم ولو لم يجهه حيد فلو لانه السجين فلا بد من ولديه واحد مباح كذا  
 هو اهل بيت المال في كل واحد والمذبح بالديه القسامه وان مباحا كذا في ارباب المسلمين يجب  
 الدية في بيت المال ما ذكرنا الله لا اذن على الجميع منه الصوت جميعا القسامه كذا في ارباب المسلمين  
 ولو وجد قتل في ارض من اجل الجاني فربه ليس صاحب الارض منه ايا من اهل القربى  
 في عليه ايا من ارباب الاصل على اهلها اهل القربى لان العبرة للملك والوليه انما قلت في هذا  
 حريم وان القربى انما يقتل او وجد في ارض مملوكة ولا موقوفه ولا موقوفه ولا موقوفه ولا موقوفه  
 قتلته واما الارض التي لها ملك فقتلها في ارض مملوكة لا يقتل فيها هرا لانه ليس على القاصب  
 دية فقتل من اهل القربى في ارض مملوكة لا يقتل فيها هرا لانه ليس على القاصب  
 في القسامه ايضا خلا فلا بد من حقت على عاقبته لان بيت اهلها بالديه كذا في ارباب المسلمين  
 له قاتله ولا فضليه وجرى الى الدية والقسامه على اهل الخطه المذكور حفظ الامام او المذبح ولو  
 بقتل واحد من السكان والمترين وقتلوا يوسف كذا في ارباب المسلمين فقتل المذبح  
 بالجميع فان وجد في ارض من قتل بعض القربى على عدد الراس كقتله وان بعت ولم يقتل  
 بقتل فيها قتل فقتل عاقبته الباقى في البيع فباعت عاقبه في البيع فقتل في البيع فقتل في البيع  
 ولا يقتل عاقبه من غير المذبح انما الذي لا يقتل في البيع فقتل في البيع فقتل في البيع فقتل في البيع  
 ولا يكون في ارض من كان مملوكة لانه لا يقتل في ارض من كان مملوكة لانه لا يقتل في ارض من كان مملوكة  
 فيه جسد القربى الدية لقتله في مقتله في مقتله في مقتله في مقتله في مقتله في مقتله في مقتله في مقتله  
 الاجاب لولاه على البيت لا لولاه كذا في ارض من كان مملوكة لانه لا يقتل في ارض من كان مملوكة  
 الشبه قاتل وان وجد في القتل القسامه والديه وتر على مذبحها من الرقاب والمذبح  
 والمذبحين اذ كانا قاتلهم جميعا كذا في ارض من كان مملوكة لانه لا يقتل في ارض من كان مملوكة  
 الى اصحابها كذا في ارض من كان مملوكة لانه لا يقتل في ارض من كان مملوكة لانه لا يقتل في ارض من كان مملوكة







११/१२/२०२०  
 ११/१२/२०२०  
 ११/१२/२०२०







*(Signature)*

[illegible]

جانب

710

عبدالله  
حبيب  
1311









۱۳۹۷/۰۵/۰۵

10/10/10

۵ باب الحاشی



من شرب الزعفران السيد وجره الان على هذا ولو مات قبل ظهور حاله لم يسل وتيم القبر القصد  
ولا يحسن حاله كنه مراحمه غسل ميتا ذكر الوائق ونذكر بسمه قبره ويومئذ الرجل العبد الام  
ثم يومئذ المرأة اذا صلى عليها وتيممها في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
ميتة وله في الميراث اقل النصفين من ميراثها في القبر لا ينفقها ولا ينفقها  
ولو مات ابوه وترك معه ابنا وامراة سببا في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
وغند محله فيه ما تيممها في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
لا يبي بالنكاح حتى لو كان الاقل في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
عصمته لا اقل ولو قدر ان كان له المصنف حالة الى ثمانية ولو كان في القبر  
فلا يحل له كنه في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
وحالت الى القبر ولو مات في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
جميع من تيممها في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
وقد لفت غلبها على القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
فروعه في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
عندنا نتبع ان عرق من القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
الا شوقنا الى القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
بل اولى من قائلنا ما يجمع من كنه في القبر وتيممها في القبر  
عزيب وعزيب في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
يهرل عليه ويومئذ عرايته لا ينفقها ولا ينفقها  
من تيممها عليه وما كانا فيه فلم ينفقها في القبر  
الخير في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
ولكن لا ينفقها عرايته وعزيبه من القبر وتيممها في القبر  
خلاله عزيبه فان كان القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
والقبر للقبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
الزوايا لا ينفقها ولا ينفقها في القبر وتيممها في القبر  
حالة ميتا في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
دخل رجل في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
طاهر ليس فقهه في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
لوعلم لا ينفقها في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
وسمى في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر

تيممها

حماه ومن اجل هذا لا يصح لان العبرة للقبلة لا لاهات من له حظ في بيت المال انما ظفر باحو  
وجه ليستمالا لقله اخره ديان قد مات قبل باب المرفق انظر في زمرة من يوم وسهر  
كثير حق انظر في يوم اخره كناية لاحد ولو لم يمت في القبر وتيممها في القبر  
ولو لم يمت في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
والصلوة او الصلاة عليها او صلاة عليه في القبر وتيممها في القبر  
والصلوة في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
بكر باب الحان ماضية وفيه القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
الزبيب وايضا عليه ولا ينفقها في القبر وتيممها في القبر  
منه الظاهر في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
عنه في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
وجو الحمد في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
عنه القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
للمرء لرب القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
يجز الحجاب القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
الحجاب في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
الامام من تيممها في القبر وتيممها في القبر  
لا ينفقها في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
اخذ القبر في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
ان كانت الميتة القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
اي القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
وطلاق في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
على شادته في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
وعزيبه في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
وعزيبه في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
قائله في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
القبر في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
قته في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر  
لذلك في القبر وتيممها في القبر وتيممها في القبر





اذا قال لبيد في حق قاضي عقال سمع لتأنيدها السلام الذي يولاه للبطيخ ان يبيع من  
 القضاة انما نأمن طريقه انما نأمن بالماله لان الامانة لا تملك الا بالثمن صادرة  
 السلطان ولم يبيع ماله فلو عساه فكره الا ان باعته الثمن طوعا قهرا ماله بسبب  
 المصلحة صح بيعه لانه عزمه كما مر في الاكراه كذا في ان اجس بالدين فباع ماله لفساد  
 اجراما خذله من وجهه بالثمن حرمته ماله يبيع ان قدر على الثمن في ثمنه عليه وان  
 كرهها على الخلق وفي السلطان لا يسلط المالك على طاعة غيره ولا يلزم المالك به ما قلنا وفي  
 احكام الشرايع الزرع يروى من الميراث يبيع من الارض لغيره فقلت انما يبيع بيوتهم لغيرهم  
 الا ان يئلا ان يبيع لغيره ماله يبيع من لا يبيع في بيعه او بالوجه  
 قومه من كسبه جاره وطيب جاره يبيع ماله لم يبيع ومساومه يوم بالثمن في ماله لا  
 وان سقط المالك من لا يبيع لعدم نقد به اذ عهده في ملكه كان ميسرا ومروا في الارض  
 لورق امره سقيا لعله لم يدر في ماله من غير درجته ماله باذنها فالهارة  
 لها ولحقه دين عليها لغير امرها ولو عهده لغيره ماله اذ عهدها لغيره ويكون  
 غاصبا لغيره من الميراث يبيعها لغيره ماله اذ عهدها لغيره ماله وهو سقوي والساقلا  
 ماله لغيره ولا يخلو في الاذن من ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 له لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 في خطئه فله ان يزوجها اذ لم يبيع عليه بان نكاحه لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 حق او صدق او كاذب او شهد عليه ذلك ستموا او في معنى ذلك من الشك في السلطان  
 الدال على الشك في نفسه هو كونه نكاحا او كونه نكاحا ماله لغيره ماله لغيره  
 يبيع به الامراء ولو اخذ رجل غريمه فزوجه انسان من يله لغيره ماله لغيره  
 اذ اذ السادة على ما عهده لوامسك حاربهم ماله حتى قتله عدوه لافلتا في يده  
 ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 فزوجه لم يبيع الميراث لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 بعد ما يبعده الميراث لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 لاسان فاحذر الميراث لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 بلحقه لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 وسمى عليه قبا به في اليوم الثاني في انما كان في لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 ووجه لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 كره عزا وقبل ثمنه لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 والحرارة والدم المسحق في لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره

فقل

فقل ذكره الاثنان مثانه ما كذا كذا في الميراث والعدو  
 وفي غير  
 اذا ما ذكيت شاة فكلها ماله سوي يبيع فيه من الوبال  
 فناء ثم عاشر غنم ماله ولا يبيع ماله ولا يبيع ماله  
 للمعاشي اقراض ماله الغائب والطفل والستة ماله في القضاة لغيره ماله لغيره  
 والمستهلك الا اذا ذكيت شاة فكلها ماله سوي يبيع فيه من الوبال  
 المستوفى فامره ماله لا يسلط امره لان من المستوفى ماله لا يبيع فيه من الوبال  
 قد جهه ان المراد بهذه النسخة من يبيع عليه الميراث في لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 له يبيع في الميراث المستوفى فامره ماله لا يسلط امره لان من المستوفى ماله لا يبيع فيه من الوبال  
 الوجه الكلي الكلي كذا ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 فكله ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 قال بعضا من النصارى ما يرون النصارى ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 اياهم لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 في البيت سرورن قالوا ان النسخة وعندنا ان هذا ما يبيع في لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 ويظهر لا يبيع لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 فلا يبيع لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 وبالله الموفق صبي حشفه فظاهره يبيع لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 ذكره الا بشد يذله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 ولو حقن ولم يسلط لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 فما دونه لا يكون خاتما يبيع بل يبيع الميراث حقيقة وكذا في الميراث لغيره ماله لغيره  
 وهو من شاعرا بالسلام وحسبوا لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 وهو من شاعرا لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 وقبل انما انقشروا لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 فيه شيء فذا الخلة الميراث وخاتما لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 الا يبيع لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 وفي الرسل يحقون لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 وهو من شاعرا لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 وهو من شاعرا لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 وهو من شاعرا لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره  
 وهو من شاعرا لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره ماله لغيره

وجوز في الصغير وجاز في غيره من الميراث والميراث والميراث والميراث والميراث والميراث















وهو صانعه وعشرون بحبل اربعة الا وثلاثه وعشرون منها ربع وان تباين  
اعداد ريس من انكسر عليهم منها هم كالمائة وعشرين ثمان وست حبات وسبع  
اقدام ضربت امدوها اربعة اعداد وجميع الثاني والاصل وجميع الثالث والاصل  
وجميع الرابع بحبل اربعة السهم وهو صانعه مائة وعشرون لغا في ريس الثانية الحبات  
لها هم بالخصه فانها في اصل المسئلة وهو صانعه مائة وعشرون بحبل اربعة الا  
ولر بعون منها يتقسم واذ اردت معرفة المال والنوال والتباين بين العودين  
هذه مقدمة تجا في البها لتقسم الزكوة فيما ثل العودين كون امدوها ساء ولا خير  
كلا شواثله وتداخل العودين المتكئين باعداد من ثمان مائة امان ليعلمها  
الاكثر اي بيته او يكون اكثر العودين متقسما على الاقل اسمه صحيح بل انك تسمه  
السنة على ثلثه او اثنين وتوافق العودين ان لا يبعد اي لا يفتي اقلها الاكثر لكن  
بعد ما عدد ثالث كالتاميه مع العودين بعد ما اربعة فتوافقان بالريش وتباين العودين  
ان لا يبعد العودين المتكئين معا عد ثالث اصله كالتاميه العشرة واذ اردت معرفة  
النوال والتباين بين العودين المتكئين اسقط الاقل من الاكثر من الجانبين مولدا  
في التفاضل مربعة واحدة فان نوالا واحدا تباينا ولا وفق وان وافقتا تباينة  
اشيق فيا لخصه وثلاثه فيا ثلث هكذا الى العشرة وتكون المخطئة واحدة وتخرج  
من امد عشر وهكذا وبقي الاصح واذ اردت معرفة نصيب كل فرد في كالتاميه والحبات  
والاعلام وريش من التجميع الذي استقام على السكك فاضرب ما كان له في كل فرد من اصل  
المسئلة فيا في ريس السهم الذي ضربته في اصل المسئلة من نصيبه اقل من ريس الزكوة  
معرفة نصيب كل واحد من اعداد ذلك الفرع ضربت سهام كل وارث في جزء السهم  
المضروب في ريس نصيبه والاصل في طرف النسبة وهذا نصيب سهم كل فرد من اصل المسئلة  
الى عدد ريسهم وجميعهم في نصيب ثلث النسبة من المضروب لانه احاد ذلك الفرع  
واذا اردت حصة الزكوة بين الورثة والفرع بعض كل واحد امداه لقدم الفرع في ريس  
الوارث كالفرد في ريسه ليعلم فان كان بين الزكوة والتجميع ما كان ظاهر او مورا  
ضربت سهام كل وارث من التجميع في جميع الزكوة كذا في النص والمفق والنوال والفرع في ريسه  
ويعرفها في وقت الزكوة فانما يصرف في جميع الزكوة عند الجانب وهذه العرفة نصيب كل فرد  
ونقل كذلك في معرفة نصيب كل فرد من سهم وما قضا العودين فان وفيها وان لم يوف وقت  
الفرع بوزن مجموع العودين كالتجميع للمسئلة وبقول كل فرد من عزم كاهام وارث ونقل  
كاهام في ريسه في مسئلة التفاضل فقال ومن صالح من الورثة والفرع ما في شيء معلوم  
منها طريق اي طريق سهمه من التجميع وجعل كالتاميه في نصيبه ثم قسم الباقي

من التجميع او الزكوة على سهام من لقي منه فخرج منه كبري ودام ولم يخالع الزكوة  
على اذ منه من المهور فخرج من بين الورثة فاطرها ساه من التجميع وهو ثلثه وانما ساه في  
الزكوة وهو ما عدا المهور بين الاله والتم ان لا يقدر ساه من التجميع قبل التفاضل وجعل  
يكون ساه ما للام وسهم للام ولا يجوز ان يجعل الزوج كان لم يكن لسا يتقلب وزين الامت  
ذلك اصل المسئلة في تلك الباقى لانه حينئذ يكون للام سهم وللهم ساهان وهو خلاف الاجماع قاله  
السيد وغيره قلت وهذا هو الصواب ولعل غلط في هذه المسئلة صاحب التفاضل  
وصاحب مجموع التجريد وغيرهما على ما عرفت من التجميع فانها في الباقى للام سهم والهم ساهان وقد  
علمت انه خلاف للاجماع وقال العلامة قطب الدين محمد بن سلطان في شرحه لكثرة قوله  
فاجعله كان لم يكن فيه تفرقة ذكره كبري فذكر قال مولاه العبد الفقير العاجز  
الخير محمد علاء الدين بن الشيخ في المصنف في العاجل الامام عبا مع تباينه في المصنف في ريس  
الحية قد عرفت من تاليفه في اخره ثم محمد المرام ساه احد وسهم في ذلك هو في صاحبها  
افضل الصلاة في ذلك الحية وقد بلغت في تليفسه وعجزه وتبعه وتبنت المهر حمانه  
في نصيبه لموضع كبره من مئة وتبعه ونصيب على عا لبا وعلى موانع سواها وبالجملة  
فان سلامة من هذه النظر امر بغير على الشرع فاسأل على من سافر وغضون غفر  
ان تجد عبا عند الخلاله جل من لاقه عجب ولا له  
كيف لا قد بيته وفي علي من نال البعاد عن البلاد والاولاد والاخوان والاحقاد ما  
لقت الاكاد فزم الله الفتا في حين اعتذر ووجد حيث قال له  
يوما جزوي ورويا بالحق وبلا له عذبي يما ويا ما بالحق صا له  
لكن له كبر ولا فظا ظهرا وباطنا فلقوه من بابته بيضه بجاه وجه صاحبها في رساله  
والعقد المسيف ونجته عما فوجها به هذا المعنى الشريف فلهذا علامه القول منه الشريف  
في اسرف ان كنت ربي قبلته له وان كان لا الناحر رده من حده  
نقلني مع ما في واسا ثون له وتحسرها جميعا في المصنف اجماع له  
وكونها السهم في التفاضل واما له ووالله داع لنا طالب الرشد له  
وكان من جزوه هذه السنة الشريف ادم الاربعان شهر  
صفر الحز من ثور سنة مئة وعشرين  
الحج المحرمية عاها بالحق  
وصلى الله على سنا  
محمد وآله  
وحياته

